الاقتصاد الغير رسمي في مصر

(أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء)

د. المأمون علي عبدالمطلب جبر

أستاذ م بقسم القانون العام

"اقتصاد ومالية عامة"

كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر

Dr. AlMamoun Abdul Muttalib Ali Jabr

Professor of Public Law Department

".Economy and public finances"

Faculty of Sharia and Law

Al-Azhar University

أولاً - مقدمة البحث:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعاني منها وبدرجات متفاوتة، كل أنواع الاقتصاديات في العالم. ولسنوات عديدة بدأت من ثلاثينات القرن العشرين

حيث ساد الاعتقاد أنه من خلال إيجاد التوليفة المناسبة بين السياسات والموارد سوف تتحول اقتصاديات دول العالم الثالث إلى اقتصاديات حديثة وديناميكية وفي إطار هذه العملية سيختفي الاقتصاد الغير الرسمي من الاقتصاديات المتخلفة، مادام الاقتصاد الرسمي ينمو ويستوعب عمالة أكثر.

ويرجع الفضل في اكتشاف الاقتصاد الغير رسمي كمفهوم جديد إلى عالم الإنسانيات كيث هارت (lK.Hart) عام ١٩٧٢م.

ويشكل الاقتصاد غير الرسمي مصدرا هاماً لفرص العمل وتتنوع فيه العمالة من أطفال، ونساء، وشباب ومسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا ما يزيد من حجم الأعباء الملقاة على عاتق واضعي السياسة، بضرورة الأخذ بهذا الاقتصاد المهمل عند وضع الخطط.

وشهدت فترة الثمانينات تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، كما تميزت بظهور أزمة اقتصادية عانت منها اقتصاديات كل الدول النامية ورافق هذه الأزمة مجموعة إصلاحات أدت إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، وكانت مصر من بين هذه الدول المتأثرة بالأزمة وهذه الظاهرة. حيث قُدر الاقتصاد الغير رسمي في مصر بنحو ٢,٢تريليون جنيه بما يُقارب ٩٠% من الناتج القومي الإجمالي.

نعم الاقتصاد الغير رسمي قيل فيه الكثير و كتب عنه القليل، ونسأل وبرأينا أن المشكلة في الأسئلة أكثر منها في الأجوبه، ما هو هذا الاقتصاد؟ وهل هو مفهوم أم مصطلح؟

لأن المفهوم هو تعبير أو نسق أو مجموعة أفكار مختلف عليها ولم تتبلور بشكل واضح، أمّا المصطلح فهو تعبير متكامل وواضح متفق عليه، أي محدد بشكل دقيق وواضح، وبالتالي فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم ومدخلها. ومن هنا تأتي صعوبة تحديد جوهر اقتصاد الظل، وسنحاول أن نناقش مفهومه – أنواعه – فوائده – أضراره – بنيته... إلخ، وكل ما تعمقنا في الأسئلة تولدت أسئلة جديدة. فهل هو اقتصاد طبيعي أم اقتصاد حر؟! اقتصاد نقدي أم مقايضة اقتصاد موجه أم اقتصاد عرض وطلب؟! قديم أم حديث؟! ضار أم نافع؟! هل هو اقتصاد الجريمة وغسيل الأموال أم يختلف عنه؟! ما حدود التباين والتقاطع بينهما؟!.. إلخ.

ويزيد الإشكالية تعقيدا– أنَّه اقتصاد متنوع الأشكال، لكنه يعمل وفق مبدأ واحد هو مبدأ (السرية) أواللاعلنية). متعدد الغايات لكنَّه ذو نزعة اقتصادية، والاقتصادية تعني (رفض تعقد الظواهر وإرجاعها جميعا– إلى وجهها الاقتصادي وحده فقط)[1].

توجد به كافة أشكال العلاقات الاقتصادية من (بيع وشراء – دائنية ومديونية – ربح وخسارة – تعاملات نقدية ومقايضة – بيع بالآجل وفوري.. إلخ)، وتوجد فيه كل أنواع الفساد والجريمة والأخلاق والبساطة. بأغلبه يعتمد على مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة).

يتضمن أكثر أشكال التبادل قدما (المقايضة) وأكثرها حداثة (التجارة الإلكترونية)، ومن أبسط السلع (قوة العمل) إلى أكثرها تعقيدا (مخدرات وأسلحة)، إنه مجال خصب للغنى الفاحش والفقر المدقع،يضم شرائح متعددة سواء من حيث (العمر – الوضع الاجتماعي – الحالة التعليمية.. إلخ).

([1]) د. عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٨٠، ص ٧١.

يتواجد في كل الأنظمة (اشتراكية) أو (رأسمالية) أو ما بينهما، يعمل بمبدأ (أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة).

وبما أن هذا البحث يهدف إلى إيجاد وسيلة تأخذ بها الدولة المصرية حقها المُهدر سنويا والذي قدرته بعض الدراسات الحديثة خاصة دراسة اتحاد الصناعات المصرية عام ٢٠١٤م بنحو ٣٥٠مليار جنيه سنويا تضيع على خزانة الدولة المصرية من جراء عدم خضوع هذا الاقتصاد الغير رسمي للضريبة.. ونظراً لتنوع صور هذا الاقتصاد الغير رسمي وصعوبة الإلمام بكل صوره حاولت ضرب إنموذج الدروس الخصوصية وغيرها. للوقوف على مدى حقيقة هذا الاقتصاد الخفي في مصر.

ثانياً- دوافع اختيار الموضوع:

من المسلم به أن النشاطات الاقتصادية تخضع لدراسات مُعمقة ترشدنا إلى ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة بشكل يتماشى وقاعدة التخصيص الأفضل، ومن هنا فإن دوافع اختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي على النحو التالي:

- الرغبة المُلحة في البحث أكثر بالموضوع خاصة أنه يحوز كثيراً بالاهتمام من قبل الحكومة وعامة الناس وخاصتهم.
- كونه يُمثل ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد ومظهر من مظاهر الحياة اليومية للمواطن المصري والمُقيم.
- للمساهمة في وضع حلول تساهم في الحد من هذه الظاهرة وكيفية استفادة خزينة الدولة منها.

ثالثاً - صعوبات البحث

أ- صعوبات فنية تتمثل في:

١- صعوبة ضبط مفهوم الاقتصاد غير الرسمي واختلاف تعريفه

٢- قلة المراجع خاصة الكتب المُتعلقة بمحتويات الدراسة حيث تكاد تكون منعدمة خاصة باللغة العربية والمراجع المتعلقة بإدارة التنمية و التخطيط للتنمية بشتى أنواعها.

ب- صعوبات ذاتية:

١- صعوبة ترجمة المصادر وجمع المعلومات حول حجم وقدر الاقتصاد الغير رسمي في مصر

٢- عدم دقة بيانات وزارة التربية والتعليم خاصة ما يتعلق بعدد المُعلمين وأجورهم في المدارس العامة والخاصة في مصر.

٣- صعوبة إيجاد التوازن في توزيع المادة العلمية في بعض فصول ومباحث البحث وهذا راجع إلى قلة المراجع العلمية في بعض العناصر وتوافرها في البعض الآخر.

رابعاً - أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله فقد أصبح الاقتصاد غير الرسمي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الاهتمام الدولي خصوصاً مع ما يفرضه التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة، إلى جانب بحث كيفية تأثر الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال تحليل مختلف الآثار السلبية والإيجابية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على التنمية المستدامة-كما يتناول البحث أمور مسكوت عنها كالدروس الخصوصية التي أصبحت

واقعاً من الصعوبة تجنبه في ظل تراجع الأداء المهني والضبط والتنظيم داخل المؤسسات التعليمية في مصر.مما يستدعي البحث عن حلول عاجلة وجذرية لواقع مؤلم ومُخيف لمرحلة التعليم العام.

خامساً - أهداف البحث

يسعى البحث إلى تسليط الضوء على ما يلي:

١- إبراز الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي للاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التخطيط للتنمية الشاملة.

٢- تسليط الضوء على خصائص الاقتصاد الغير الرسمي وكيف أن إهمال شرائح كبيرة وحساسة يؤدي إلى قصور الرؤية في التخطيط التنموي المستدام بجميع أبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية.

٣- إبراز مدى الثروة الكامنة المادية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي وغير المستغلة لتحقيق فائض اقتصادي مستهدف.خاصة أنه يتصف بما يلي:

أ – إنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ، لا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد (السرية في عمله شراءً وبيعاً وعملاً) . أي بعيداً عن أعين الرقابة ، ولا يمسك دفاتر نظامية.

ب- إنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة سواء كانت (رسوم أم ضرائب أم خطط أم تقديم بيانات.. إلخ) ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها.

ج- ونظراً لتنوع مجالات عمله يُطلق عليه أسما ء متعددة حسب مجال العملالذي يمارسه، فإذا كان متعاملاً بسلعة محرمة الاستخدام والتعامل (أسلحة – مخدرات – سرقة الآثار – المتاجرة بالبشر.. إلخ).. سادته تسميه (الاقتصاد الأسود أو

اقتصاد الجريمة).Black Economy أمَّا إذا كـــان التعامل به ممنوعاً واستخدام السلعة مسموحاً مثل (السوق السوداء لبعض السلع – إنتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة – دكاكين وورش غير مسجلة – دروس خصوصية – أعمال الأجرة – عقود من الباطن غير موثقة.. إلخ) فإننا ندعو (الاقتصاد غير

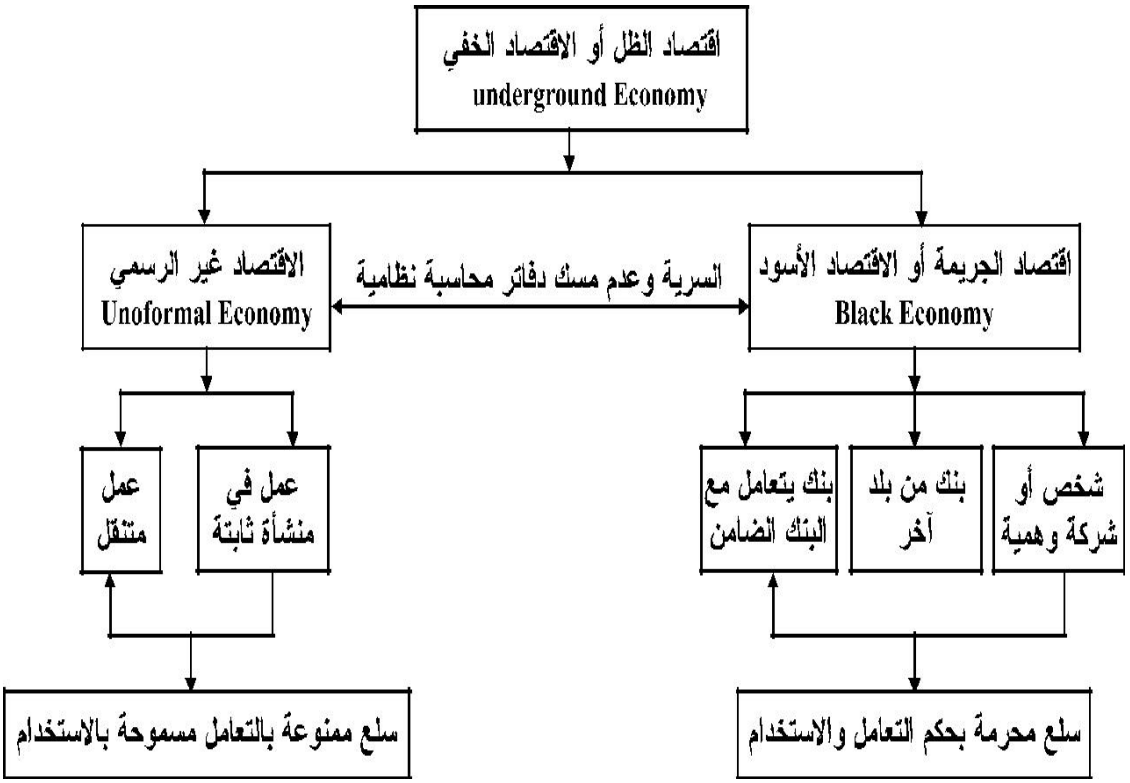

رسمي).Informal Economy وهذا تصور مُبسط له:

د- ورغم الاخـــتلاف الكبير بينهما من حيث الهدف والآلية والآثار المترتبة إلخ. إلا أنَّ كـــل منهما يعتبر مستهلكا- للخدمات المقدمة من الدولة ولا يساهم في خزينة الدولة.

سادساً- الدراسات السابقة:

تم تناول موضوع الاقتصاد الغير الرسمي من خلال دراسات منها:

١- الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية ،حالة الجزائر دراسة قياسية د بودلال علي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التيسير والعلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان ٢٠٠٧م حيث عالج فرضية أساسية هي أن الاقتصاد الخفي هو السبب المباشر وغير المباشر في إضعاف معدلات النمو الاقتصادي والتخلف،والفرضيات الفرعية تمثلت في الترابط بين الاقتصاد الخفي والبطالة وافترض أن رسم السياسات الوطنية المناسبة لمكافحة البطالة هو المدخل الحقيقى لإدماج القطاع الخفي وتحقيق التنمية.

٢- الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية" د منال حسين عبدالرازق ،مساعد أول وزير المالية، حيث قامت بالبحث عن معوقات التحول من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي سواء من ناحية البيئة التنظيمية أو القانونية أو من ناحية السياسات العامة المُتبعة في هذا الشأن وذلك من وجهة نظر أصحاب المنشئات الغير رسمية، وأثارت الباحثة مجموعة من التساؤلات تمثلت فيم يلي: ما هي العلاقة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي وكيف تتم إدارة عملية تحويل القطاع الغير الرسمي إلى قطاع رسمي، وما هو وضع القطاع الغير الرسمي في اقتصاديات الدول المتخلفة خاصة مصر، ولماذا يُفضل أصحاب الأعمال الغير رسمية البقاء بعيدا عن العمل في القطاع الرسمي؟.

٣- الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة ، محمد نقوش ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، رسالة ماجستير ٢٠٠٥م ، حيث تعرض الباحث فيها إلى الإشكالية التالية "إلى أي مدى يمكن للاقتصاد الخفي أن يُثبط سياسة التنمية المستديمة في الجزائر، وكانت الفرضية العامة تتمثل في تعشيش الاقتصاد الخفي يقوم على تقويض أركان التنمية

المستديمة ومن أهم نتائج بحثه أن الاقتصاد الخفي وما يُخلفه من إختلالات على المستوى الاجتماعي وتشوهات على المستوى الاقتصادي وتقهقر على المستوى الثقافي يعتبر العدو الأول للتنمية المستدامة وأن وجود أحدهما يُلغي الأخر ويقوضه.

٤- اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، د حيان سلمان، مدرس في جامعة تشرين،كلية الاقتصاد والتجارة، سورية،حيث تناول فيه اقتصاد الجريمة"غسيل الأموال" واقتصاد الظل وقارن بينهما وانتهي ببحثه إلى أن اقتصاد الظل يعتبر العدو الأول للتنمية المستدامة وأن وجود أحدهما يُلغي الأخر ويقوضه.

٥- شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري "بحث في الأسباب والآثار" محمد زعلاني، جامعة باتنة الجزائر. حيث تعرض لما يُسمى بالاقتصاد السفلي والذي يعني من وجهة نظره أن هناك جزء من الإنتاج أو كله مخفياً لأسباب مختلفة وضرب أمثلة على التهرب الضريبي والتستر على التصريح بالشغل والعمالة، وأوضح أن من بين أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي "عجز الميزانية العامة للدولة" نظراً لتقليص دخول دافعي الضرائب أفراد ومؤسسات الأمر الذي يدفعهم إلى تعويض هذا النقص بزيادة الدخل الحقيقي عن طريق اللجوء إلى أنشطة الاقتصاد الموازي.

سابعاً - منهج وأدوات البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي الذي نصف فيه ظاهرة الاقتصاد الغير الرسمي وتحليل بعض صوره خاصة الدروس لخصوصية ولجمع المعلومات تم الاعتماد على المادة العلمية النظرية والميدانية ومن مصادرها ما يلي:

- المصادر الالكترونية خاصة في جمع المعلومات عن الاقتصاد الغير الرسمي.
- تقارير عن منظمات دولية حكومية وغير حكومية.

- تقارير ومؤتمرات ولجان إقليمية ودولية متخصصة.
- استقراء لحال بعض المؤسسات خاصة التعليمية في مصر.

ثامناً- هيكل وإطار البحث:

بهدف الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في كيفية ضم الاقتصاد الغير رسمي إلى الاقتصاد الرسمي وبالتالي استفادة خزينة الدولة المصرية من عوائده، مما يُخفف عن كاهل الموازنة العامة للدولة المصرية. انطلاقاً من القواعد الفقهية كقاعدة (لا ضرر و لا ضرار) والموازنة بين الأضرار. قُسم البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة فصول: على النحو التالي:

الفصل الأول: نتناول فيه ماهية الاقتصاد غير الرسمي ، وأسبابه وخصائصه وأثارة ونتائجه وطرق تقديره.

الفصل الثاني: وفيه نتناول الاقتصاد غير الرسمي في مصر ثم نلقي الضوء علي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

الفصل الثالث: إنموذج للاقتصاد الغير رسمي. (الدروس الخصوصية في مصر بين التقنين والإلغاء)

الخاتمة وتتضمن: التوصيات والحلول المقترحة لعلاج ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

أهم المراجع

الفهرس

الفصل الأول

ماهية الاقتصاد غير الرسمي

وأسبابه وخصائصه وآثاره ونتائجه وطرق تقديره

تمهيد

يتطلب تطبيق القوانين الضريبية في أي دولة تحديد من يخضع للضريبة ثم بعد ذلك معرفة الدخل الخاضع للضريبة.

ولعل الباحث في تاريخ التشريع الضريبي المصري يُلاحظ التطور الذي مرت به الضريبة، ففي بادئ الأمر فرض المشرع الضريبة علي الرؤوس ثم انتقل إلى فرض الضريبة علي السلع ثم علي رأس المال وأصبح أخيراً يفرض الضريبة علي الدخل وهذا الدخل يتمثل في إيرادات الأجور والمرتبات ، وإيرادات النشاط التجاري والصناعي ، إيرادات المهن الحرة والمهن غير التجارية وإيرادات الثروة العقارية.

والمشرع المصري حينما فرض الضريبة كان يفرضها علي أساس المظاهر الخارجية للممول، فلما تقدمت المجتمعات أصبحت الضريبة تُفرض علي أساس الدخل الفعلي الذي يحققه الممول.

وأصبح علي الممول واجب قانوني بأن يتقدم بإقرار إلى الإدارة الضريبة يتضمن كل أرباحه وإيراداته الفعلية.

وتُعد الضرائب أهم الموارد السيادية لمعظم البلدان في الأنظمة الحالية المعاصرة حيث تفرضُها الدولة بما لها من سلطة وسيادة علي دخول الأشخاص لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لهؤلاء الأشخاص من خلال علي الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم وإنشاء الطرق والكباري وغيرها وإذا كانت الضريبة علي النحو السابق عرضه من الأهمية بمكان لمعظم الدول في الوقت الحالي، حيث أنها تحتل

مركز الصدارة في الإيرادات العامة لأغلب الدول ، فمن هنا كان لزاماً علي أية دولة عدم التوسع في فرض ضرائب جديدة بل التركيز علي توسيع الوعاء الضريبي ليشمل فضلا عن القطاعات الرسمية القطاعات الأخرى غير الرسمية سيما وأن القطاعات غير الرسمية قد بلغت نسب كبيرة من حجم اقتصاديات الدول المختلفة.

وتعاني الكثير من الدول النامية من اتساع حجم القطاع غير الرسمي حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول النامية يمثل نسب تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٧٠% من إجمالي حجم الناتج القومي لهذه الدول.

ويُمثل بقاء هذه القطاعات الغير الرسمية بتلك الدول داخل الإطار غير القانوني عائقاً أمام نموها وتقدمها حيث يقفُ حائلاً بينها وبين قدرتها علي سد العجز الذي يلحقُ بموازناتها العامة.

ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى البحث في واقع الكيانات الغير رسمية.

وتستحقُ هذه الظاهرةُ – وبحقُ – منا الدراسةُ المتعمقةُ والنظرةُ المتأنية ُالهادفة وذلك نظراً لما تمثلهُ تلك القطاعات الغير رسمية من تأثير سلبي وبالغ الخطورة علي الإيرادات العامة لأغلب دول العالم.

واستجابة لما تمر به اقتصاديات معظم الدول وبصفة خاصة الدول النامية من تحديات بالغة تتطلب تضافر كل الجهود المضنية لحمايتها وإعادة بناء الثقة فيها كان لنا شرف البحث في واحدٍ من أهم الموضوعات التي انتشر مداها وتفاقم حجمها في الوقت الحاضر ألا وهو موضوع الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل أو الاقتصاد الغير رسمي.

حيث يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة الى درجة كبيرة عانت منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصاديات في العالم.

واشتد النقاش حول هذه الظاهرة وأهميتها منذ فترة الثمانينات، وذلك نظراً لما تواجهه الدول وبصفة خاصة الدول النامية من تحديات عدة في مجال تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول.

وجوهر إدارة التنمية يكمن في خلق آلية للتنمية والأحتفاظ بها من أجل تحقيق التحولات النوعية والتغيرات الكمية التي تتطلبها عملية التنمية بشكل دائم، وهذه الألية هى المحصلة النهائية والتي تسمح لكل للدول بتعبئة كل مواردها وتكريس كل طاقاتها نحو تحقيق عملية التنمية المنشودة.

ويعد الاقتصاد الغير الرسمي أحد الأسباب الجوهرية التي تعوق مسيرة التنمية المستدامة، إذ يترتب عليه زيادة حجم الإنفاق العام، حيث يستفيد العاملين بهذا القطاع من كل الخدمات التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي من مياه وكهرباء وصحة وتعليم... الخ، في حين لا يساهم هؤلاء العاملين بالقطاع غير الرسمي نهائياً في تحمل أي جزء من الضرائب التي تنفقها الدولة على هذه الخدمات وتلك المرافق العامة.وبما أن هذا البحث يهدف وبصفة أساسية إلى تخفيف العبء عن كاهل الموازنة العامة للدولة المصرية بالبحث عن مورد أضافي أخر، وبما أن عجز الموازنة العامة في مصر هو عجز هيكلي مزمن، تحاول الحكومة تمويله بعدة مصادر مختلفة سواء كانت محلية أو خارجية، ورغم الاعتراف بأن علاج العجز ليس بالأمر الهين، إلا أنه يحتاج ببساطة شديدة إلى تحديد المستوي الذي يصبح عنده الاقتصاد قادراً علي النمو دون مشكلات تضخمية، فالعلاج لا يستهدف القضاء علي العجز تماماً، بل على الأقل الوصول به إلى مستويات مقبولة مجتمعياً تحقيقاً لاعتبارات العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وتتركز أهم سياسات علاج العجز في الموازنة العامة للدولة في الآتي:

زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق العام، وهنا تزيد الضرائب إما بشكل عام أو تزيد على فئات معينة (مثل أصحاب الدخول المرتفعة أو أرباب الأعمال) دون الأخرى، أما تقليل الإنفاق فيكون إما من خلال تقليل نفقات كل الهيئات والمؤسسات الحكومية بنفس النسبة أو تقليل موازنة بعض الهيئات بنسبة أكبر من غيرها. والاختيار بين زيادة الضرائب أو تقليل النفقات قرار حكومي تحكمه اعتبارات عديدة سياسية واجتماعية ودرجة قبول المجتمع لكل سياسة. وهناك سياسة أو إجراء قاسي يجمع بين تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب ينادي به بعض الاقتصاديين الأمريكيين وتسمى deficit hawk من خلال الحرص على توازن الموازنة بقله النفقات العامة وزيادة الضرائب.

الإصلاح الضريبي والذي يتضمن تغيير معدلات الضرائب وتقليل التهرب الضريبي مع السماح بتخفيضات للمولين لتحفيزهم على السداد. وهذا ما انتهجته مصلحة الضرائب المصرية بعد ٢٥يناير ٢٠١١م.

العمل على تخفيض خدمة الديون من خلال الاقتراض لتمويل خدمة الدين بأسعار أقل أي أن القرض الجديد يكون بفائدة أقل وهذا يمكن من عدم تخفيض الإنفاق العام.

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من السياسات للولايات المتحدة لعلاج العجز منها:

تشجيع النمو والتشغيل و التي تؤدي إلى زيادة الضرائب وتقليل البطالة ومن ثم مدفوعات الضمان و الإنفاق العام وتسمى سياسة Win-Win policy.

تقليل العجز من خلال تحقيق كسب لفئة وتحميل فئة مثل تقليل مزايا المحالين للتقاعد لصالح الأجيال القادمة.

تجنب أو تقليل الزيادة في الإنفاق العام في المستقبل خاصة في بنود الاتفاق الرئيسية (التأمين الصحي، التأمين الاجتماعي، الدفاع).

زيادة الإنفاق على الأوجه التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة قدرة المنتج الأمريكي على المنافسة، ومن ثم تحقيق تيار من الإيرادات في المستقبل يقلل العجز مثل الإنفاق على التعليم والبحث العلمي و البنية الأساسية.

التأكد على تبسيط الإجراءات التي تؤثر سلباً على القرار الاستثماري.

القيام بإجراء إصلاحات في الموازنة.بالتحول التدريجي لموازنة البرامج والأداء.

ونتناول هذا الفصل على النحو التالي:

أولاً: ماهية الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد الخفي

لا يوجد تعريف دقيق ومحدد له، فالبعض عرفه بأنه هو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ولا يقتصر على الأنشطة غير المشروعة فقط والمُعاقب عليها قانوناً مثل (الرشوة وتجارة الأسلحة والاتجار في المخدرات والسرقة وأماكن الدعارة..... الخ)، بل يتسع ليشمل أيضاً كل أشكال الدخل غير المصرح بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة مثل الورش والمحلات التجارية الغير مرخصة.....الخ.

كما عرفه البعض بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تُسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمُد إخفاء ذلك في الدخل تهرباً من الإلتزمات القانونية

المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما لكون هذه الأنشطة المولدة للدخل تُعد مخالفةً للنظام القانوني السائد في البلاد(٢).

وبرؤية متواضعة نرى أن المقصود بالإقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازى أو اقتصاد الظل (بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخول والتي لا تُدخل في الإيرادات العامة للدولة، وتتمُ بعيداً عن أعين الرقابة الحكومية بهدف التهرب من كافة الإستحقاقات المترتبة عليها مما يترتب عليه الإضرار بحقوق الخزانة العامة،وبالتالي زيادة العجز في موازنة الدولة).

وينبغي في هذا الصدد التمييز بين نوعين من أشكال الاقتصاد والمخالف للتشريعات الوطنية وهما[٣].

أ- اقتصاد الجريمة أو الاقتصاد الأسود والذي يشمل الأنشطة غير المشروعة مثل تجارة الأسلحة والاتجار في المواد المخدرة والسرقة والنصب والرشوة والاختلاس ودور الدعارة..... الخ.

ب- الإقتصاد غير الرسمي والذي يشتمل على كافة الأنشطة المولدة للدخل غير المرخص بها و المُتحصله من إنتاج السلع والخدمات المشروعة مثل الورش والمحلات التجارية والمصانع غير المرخصة وأعمال الأجرة والعقود من الباطن غير الموثقة والدروس الخصوصية.... الخ

فعلي الرغم من اتفاق كل من النوعين السابقين من أشكال الاقتصاد المجاوز للتشريعات الوطنية للبلاد في مبدأ السرية أو اللاعلنية وأن كلٍ منهما يعتبر مستهلكاً

---

2. حيان احمد سليمان،بحث منشور عن اقتصاد الظل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ٢٠٠٩،ص٢ وما بعدها.

3. المصدر السابق، ص٧. / وهراني عبدالكريم، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بحث منشور،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات سطيف، ص ٧ وما بعدها.

للخدمات المقدمة من الدولة ولا يُساهم في خزينتها العامة، إلا أن هناك فروقاً جوهريةً بين كلً منهما من حيث الآلية والهدف. فاقتصاد الجريمة يردُ علي خدمات أو سلع مجرمة بحكم التعامل والاستخدام ويهدف إلى تحقيق الغني الفاحش والسريع.

أما الاقتصاد غير الرسمي فيرد علي سلع أو خدمات غير مرخصة بالتعامل، لكن مسموحة بالاستخدام، والهدف من ذلك هو التحلل من كافة الالتزامات المترتبة عليها تجاه الدولة.

وما يُعنينا بالبحث والدراسة هو التركيز علي الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد غير الرسمي والذي يشمل كل أشكال الدخول غير المصرح بها والمُتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة إذ أن الأنشطة بهذا النوع من الاقتصاد الخفي مشروعة بحسب الأصل طبقا للقانون إلا أنه ينقُصها إتباع الخطوات والإجراءات التي تتطلبها القوانين اللوائح المنظمة لها لضرورة ترخيصها ومن ثم السماح بمباشرتها تحت أعين الرقابة الحكومية.

ثانيا: أسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي أو الخفي أو الغير الرسمي أو اقتصاد الظل:

قبل الخوض في أسباب الاقتصاد الغير الرسمي، يجب إلقاء الضوء على وضع هذا المفهوم في الدول النامية، فالاقتصاد الغير الرسمي هو ظاهرة مترسخة في الدول النامية وقد عانت – ولا تزال – منها العديد من الدول، فوفقاً للتقديرات فإن نسبة الأنشطة التي تندرج تحت هذا المفهوم في الدول النامية تتراوح ما بين (٣٠-٧٠)% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر معظم المسببات التي سنذكرها لاحقاً تتعلق بالدول النامية – وقد ذكر تقرير صدر من البنك الدولي عن حجم التوظيف في القطاع غير الرسمي في مصر، وتبين من هذا التقرير أن نسبة

التوظيف قد إرتفعت من ٣٠,٧% في عام ١٩٩٨ إلى ٤٠% في عام ٢٠١٢، وأشار التقرير أيضاً إلى انخفاض نسبة التوظيف في القطاع الرسمي بصفة عامة.

أما عن الأيقونات المسببة له فهناك العديد منها، منها ما يتعلق بالشق الاقتصادي ومنها ما يتعلق بالشق الإداري والثقافي، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

١. البيروقراطية الحكومية " الروتين الحكومي" وما يصاحبها من تكلفة الوقت والمغالاة في الشروط والإجراءات.
٢. العبء الضريبي على الممولين، الناتج عن المغالاة في التعريفة الضريبية و قوة هذا العامل تعتمد بصفة أساسية على جوانب نفسية متعلقة بدرجة ثقة الأفراد في السلطة التنفيذية، ومبدأ تكلفة الفرصة البديلة، من خلال المقارنة ما بين الأرباح المتوقع الحصول عليها جراء هذه الممارسات، والعقوبات الناجمة عن اكتشاف هذه الممارسات.
٣. عدم كفاية العرض، خاصة تلك السلع والخدمات التي تقوم الحكومة بالإشراف على تقديمها من خلال منافذ التوزيع المتعارف عليها، أو تلك السلع التي تقوم الدول النامية باستيرادها.
٤. المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، التي لا تجد لها إطار قانوني محدد، والتي تأخذ نصيب الأسد في بزوغ واستمرارية القطاع الغير رسمي خاصة في الدول النامية.
٥. البطالة والفقر المتفشي في الدول النامية، وفقدان ثقافة أهمية القطاع الرسمي والامتيازات الناجمة عنه.
٦. كما أن استمرارية هذا القطاع ترجع إلى عدم كفاءة الجهاز التشريعي والرقابي والتنفيذي للحد من الولوج إلى هذا القطاع وتحويل دفة مساره، وأسباب أخرى ترجع إلى خصائص هذا القطاع المتمثلة في اعتماده الكبير على التشغيل

اليدوي، فقد أكدت بعض الدراسات أن القطاع الغير الرسمي في مصر يعتمد على التشغيل اليدوي بنسبة تصل إلى ٥٤% مقارنة بنسبة ٣٦% في القطاع الرسمي.

يُمكن القول بأن أسباب انتشار هذا النوع من الاقتصاد كثيرة ومتعددة وهذه الأسباب ساهمت بشكل واضح في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، ونذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر ما يلي):

١- عدم تفعيل تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة التهرب الضريبي فضلاً عن تلاعب الكثير بالثغرات التي تتخلل هذه القوانين.

٢- النظرة السلبية إلى الضريبة من جانب البعض علي أنها جباية تفرضها الدولة علي دخول الأشخاص،وأنهم لا يحصلون علي خدمات شخصية ومباشرة مقابل أداء الضريبة

٣- ضعف معدل النمو الاقتصادي وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد الوطني علي خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل بسبب انتشار البطالة وزيادة معدلات النمو السكاني، حيث يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي يعادل ثلاث أمثال معدل النمو السكاني علي الأقل، أي أن لا يقل عن ٧ %.

٤- التعقيدات الإدارية وضبابية التعليمات وانتشار الروتين والبيروقراطية.

٥- ارتفاع معدلات التضخم وتدني مستوي الدخول وتراجع دور الدولة في ضبط حركة الأسواق.

٦- انعدام الثقافة الضريبية لدي الكثيرين من أبناء المجتمع وغياب دور الإعلام المسموع والمقروء في التركيز الفعال والمتواصل علي الأهمية القصوى للضريبة ودورها في تحقيق التنمية المنشودة في كافة المجالات.

٧- عدم تطبيق الإدارة الضريبية للقوانين واللوائح الخاصة بالضريبة بحيادية وشفافية علي الحالات المتماثلة مما يترتب عليه شعور البعض بالازدواجية في المعايير وغياب مبدأ العدالة الضريبية.

٨- توسع الدولة في فرض ضرائب جديدة دون التركيز علي اتساع قاعدة الوعاء الضريبي ليشمل كافة القطاعات الرسمية منها وغير رسمية.

٩- عدم وجود ضمانات كافية وحقيقية من جانب الدولة للممولين يضمن هؤلاء الآخرين من خلالها الحق في الحصول علي بعض الحقوق التي يتمتع بها أفراد القطاع الحكومي ومن أهمها الحق في التمتع بتأمين صحي شامل ومتطور والحق في الحصول علي معاش نتيجة العجز عن العمل أو الوفاة أو بلوغ سن التقاعد أو الحق في الحصول على المنح والقروض في حالة التعثُّر عن العمل..... إلخ.

١٠- معاناة العديد من الإدارات الضريبية من نقص في القوة الفنية بها والمؤهلة ضريبياً وسيكولوجيا علي حصر كافة الأنشطة علي أرض الواقع حصراً شاملاً وافياً ونافياً للجهالة.

ثالثا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

قد يرتبط الاقتصاد غير الرسمي بمنشئات ثابتة ومحددة جغرافيا مثل (ورش الميكانيكا أو الملاهي الليلية أو مراكز الصرافة أو المحلات التجارية أو صالونات الحلاقة أو بعض الورش الصغيرة..... الخ).

وقد يرتبط بمكان جغرافي غير محدد وغير مسجل رسمياً مثل (الباعة المتجولون، عمال الأجرة، والمدرسون الخصوصيون..... الخ).

ورغم هذا التنوع إلا انه يوجد بعض الخصائص المشتركة بين هذين النوعين من إشكال الاقتصاد غير الرسمي والتي من أهمها ما يلي[٤]:

١- أن أغلبها يستخدم تكنولوجيا غير متطورة وبالتالي يعتمد علي الاستخدام الكثيف للعمال بدلاً من رأس المال.

٢- أغلبُها يتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد علي السيولة النقدية.

٣- غالباً ما يكون صاحب العمل هو المدير حيث لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية.

٤- لا تتحمل بأي التزامات تجاه الدولة سواء رسوم أو ضرائب أو تأمينات.... الخ وتستفيد في نفس الوقت من خدمات البنية التحتية الموجودة بالبلاد.

٥- يتفاوت دخل العاملين فيها فمنهم من يسعي فقط إلى سد متطلبات حياته وحياة من يعول، ومنهم من يتجه نحو الثراء السريع وهنا يُخشي من تحوله إلى اقتصاد إجرامي.

٦- أغلب منتجاتها تتجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة،وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.

٧- أغلب هذه الأنشطة تتصف بصغرها ويتم استخدام المنازل وخاصةً المنازل المخالفة في المزاولة لهذه الأنشطة٠يضُم القطاع غير الرسمي مختلف الشرائح

---

4. د حيان احمد سلمان، مجلة الاقتصاد والنقل، عدد ٧، ٢٠٠٦، الاقتصاد الخفي مازال خارج الخطة والتغطية، ص٦٤، ص –. / د أند رواس وليم، الاقتصاد الظلي وأثره على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٨.

د حيان احمد سلمان، مجلة الاقتصاد والنقل، عدد ٧، ٢٠٠٦، الاقتصاد الخفي مازال خارج الخطة والتغطية، ص٦٤، ٦٥.

الاجتماعية من أميين ومؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة والمؤهلات العليا وحتى شهادات الدكتوراه.

رابعا: أثار ونتائج الاقتصاد غير الرسمي:

عند دراسة أثار اقتصاد الظل فأنه يجب أن نُميز بين الآثار المترتبة على الاقتصاد الإجرامي والآثار المترتبة على الاقتصاد الغير الرسمي،لأنهما كما يختلفان في الأساليب والإجراءات فأنهما يختلفان في النتائج، حيث لا توجد أي تسمية إيجابية للاقتصاد الإجرامي ، ولكن سأقتصر على بيان وأثار الاقتصاد غير الرسمي في النقاط التالية:

١- أنه يُساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل.

٢- يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات.

٣- يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية ، وبرهان ذلك حيث قام البنك الدولي بدراسة في ٦٩ دولة توصل إلى نتيجة مفادها أن زيادة بمقدار نقطة واحدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة قدرها ١٨% من معدل زيادة فرص العمل.....

إذا كان الاقتصاد غير الرسمي يُساهم في حل أزمة البطالة من خلال إيجاد فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل وبالتالي تحسين مستوي دخل الأفراد إلا أن له أثاراً سلبيه وضاره بالبلاد أكبر من نفعها، ومن هذه الآثار:

تخفيض حصيلة الضرائب.

الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي.

معدلات البطالة.

معدلات النمو الاقتصادي.

معدلات التضخم حيث ارتفاعها يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

وهذه الآثار وتلك النتائج عديدة ومختلفة ونُركز منها علي سبيل المثال لا الحصر علي ما يلي:

أ- الآثار الاقتصادية السلبية لهذا القطاع: [٥].

١- زيادة حجم الإنفاق العام حيث يستفيد العاملين بالقطاع غير الرسمي بكل الخدمات التي تقدمها الدولة للقطاع المنظم من تعليم – صحة – مياه – كهرباء – الخ، في حين لا يساهموا نهائياً في تحمل الضرائب ومن ثم زيادة عجز الموازنة العامة.

٢- إن هذا الاقتصاد يؤثر سلبياُ علي المجال الصناعي والتجاري معاً، فهذا الاقتصاد لم يعف نفسه فقط من الرسوم والضرائب فحسب بل أعفي نفسه أيضاً من تطبيق المواصفات القياسية المتعارف عليها في مجال الصناعة مستخدماً أردأ الخامات جودةً بُغية خفض تكلفة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يترتب عليه الإضرار بسمعة الصناعة الوطنية من ناحية، ومن ناحية أخري عرقلة حركة التجارة حيث سيغلُب علي الأسواق شعار السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة من السوق.

٣- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات اللازمة عند إعداد الخطط السنوية مثل (معدل البطالة – معدل التضخم – معدل الإعالة – الكتلة النقدية –... الخ)، ومن الثابت أنه بمقدار ما تكون المعلومات دقيقة بمقدار ما تكون القرارات صائبة وواقعية.

---

5. أنظر: د. صفوت عبدالسلام عوض الله،الاقتصاد السري،دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه،دار النهضة العربية،القاهرة،٢٠٠٢،ص٤. - / محمد عبدالفضيل، جيهان دياب، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي في إطار نظام متطور للحسابات القومية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٠٠، أبريل ١٩٨٥، ص ١١، ١٣.

٤- إن انتشار هذا القطاع غير الرسمي يؤدي إلى استنزاف الموارد المحلية للبلاد ويصبح استخدامها مشوهاً من خلال استهلاكها في الاستخدام الشخصي أو الصناعي وخاصةً في ظل توفر السيولة النقدية لأصحاب هذا القطاع والذي يطغي عليه استخدام النقود السائلة الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في الطلب علي النقود، وبالتالي انخفاض القيمة الشرائية لها.

٥- إن تواجد الاقتصاد غير الرسمي يُشكل ضغطاً على الخدمات والمرافق العامة للدولة حيث أنه يتساوي مع القطاع الرسمي في الاستفادة من كافة خدمات الدولة ولا يساهموا نهائيا في الضرائب مما يدفع الدولة إلى فرض ضرائب جديدة علي أرباب القطاع الرسمي للتقليل من عجز الموازنة، مما قد يؤدي مجدداً بالعاملين بالقطاع الرسمي إلى الانتقال والعمل في الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من الضريبة، ومن ثم ديمومة واتساع هذه الحلقة.

ب- الآثار الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي:

إن أهم الآثار السلبية لهذا الاقتصاد في المجال الاجتماعي ما يلي:

أ) أن أغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين والفئة الشابة ويحصلون علي أجور أعلي مما يماثله في القطاع الرسمي، و قد تكون بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد و يتزامن ذلك مع مشاكل اجتماعية كثيرة، هذا فضلاً عن أن الأجور السخية التي يحصُل عليها العاملين بهذا القطاع تُعد حافزاً قوياً لهم يُثنى المبدعين به عن الاشتغال بالقطاع الرسمي.

ب) أن الوضع المادي المتميز والفائق لبعض العاملين بهذا القطاع يُساعدهم أحياناً علي ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة في الوسط الاجتماعي بين أفراد المجتمع بحكم مركزهم المالي ومن أكثر الأمور السيئة للتنمية هي ترسيخ المفاهيم الخاطئة، بل وأحياناً يتطرق الأمر إلى الإساءة بشكل مباشر إلى أمور هامة من

ذلك التأثير علي حركة الأسواق والقدرة علي احتكار السلع والخدمات والتلاعب بالأسعار بيعاً وشراءً.

ج- الآثار التعليمية للاقتصاد غير الرسمي:

يُساهم الاقتصاد غير الرسمي بدرجة كبيرة في تفشي الأمية والجهل في البلدان النامية حيث أن أغلب العاملين به تسربوا من التعليم ويعد دافعا لهم علي ذلك و لاسيما أنهم يحصُلون من خلاله علي دخول تتجاوز أعلي الشهادات ويترسخ لديهم مفهوم أن الحصول علي المال هو الغاية وليس وسيلة، ويتناقل هذا المفهوم إلى أولادهم ويتوارث عبر الأجيال، وبالتالي يُصبح هذا القطاع من الاقتصاد غير الرسمي عاملاً معيقاً للتحصيل العلمي في مختلف مراحله وفروعه، ومن المتعارف عليه أن نهضة البلاد والشعوب تبدأ من النهوض بالتعليم.

خامسا: طرق وأساليب تقدير الاقتصاد غير الرسمي:

من الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هدا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد خفي إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما حجم الاقتصاد الخفي حيث توجد مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي:

إحداهما الأساليب المباشرة و التي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الخفي و تجمع هذه الأنشطة للحصول على تقدير لهذه المعاملات (المسح بالعينة وتدقيق الحسابات الضريبية).

والأخرى هي الأساليب غير المباشرة و تقوم على محاولة اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود هذا الاقتصاد و هي تتضمن ما يلي:

إحصاءات الحسابات الوطنية:

يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات الوطنية.أو في البيانات الفردية: فالأفراد الدين يقل دخلهم المعلن عن

إنفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم والدي قد يرجع إلى دخول مولـــدة أصـــلا فـــي الاقتصاد الخفي إلا أن هده الدخول المخفاة ستتحول إلى إنفاق عاجلا أم أجـــلا.لـــدلك فالفرق بين الدخول المسجلة والإنفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد الخفي.

إحصاءات القوى العاملة:

يتم تقدير النمو في حجم الاقتصاد الخفي على أساس الانخفاض فـــي مـــشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تـــشارك بنـــسبة ثابتة عموما و بالتالي فان الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بـــشكل رسمي قد تتمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة وبالتالي حجم الاقتصاد الخفي.

المعاملات:

استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجـــل حساب إجمالي الناتج الداخلي الاسمي و الكلي أي الرسمي و غير الرسمي ثم تقـــدير حجم الاقتصاد الخفي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.

أ) طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي:

موازاةً مع الاقتصاد الرسمي فإن الاقتصاد غير الرسمي يقوم علـــي مؤشـــرات اجتماعية واقتصادية تتمثل في الأيدي العاملة والفقر والبطالة والتشغيل والـــدخل.... الخ.

وتتعدد الطرق التي يمكن استخدامها للوصول بشكل تقريبـــي إلـــى حجـــم هـــذا الاقتصاد وأهم الطرق ما يلي:

١- طريقة التقدير المباشر:

وتتركز هذه الطريقة علي تقدير حجم الأنشطة التي يُعمل بها (أي تقـــدير حجـــم التشغيل) ثم يُحسب الدخل التقريبي لهذه القطاعات وتجميع تلك الدخول لنـــصل إلـــى تقدير حجمه.

لكن يعيب علي هذه الطريقة أنها تفتقر إلى الدقة وتُستخدم هذه الطريقة في عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية .

٢- طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل:

وتعتمد هذه الطريقة علي قيام باحثين متخصصين بحساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق حساب عدد العاملين × إنتاجية العمل الواحد، ويُصبح الإنتاج في الاقتصاد غير الرسمي يُعادل (الفرق بين قوة العمل وعدد العاملين) × إنتاجية العامل.

لكن هذه الطريقة تحتاج إلى معرفة دقيقة بتقدير إنتاجية العامل في كل قطاع.

وتُستخدم هذه الطريقة في إيطاليا وبعض دول الإتحاد الأوربي.

٣- طريقة اعتماد الدراسات القطاعية وأسئلة الاستقصاء والبحث:

تقوم هذه الطريقة على توزيع استمارات تتضمن مجموعه أسئلة عن عدد البائعين ثم عدد المشترين، وبعد ملئها يتم المقارنة بين أجوبة كل منها، ثم نقوم بالتركيز علي جانب الإنفاق مثلاً لفئة معينة من الناس ونقارنها مع مصادر الدخل الأخرى الرسمية، وهكذا مع بقية الفئات الأخرى،ويُعبر الفارق بين حجم الدخول الرسمية وحجم الإنفاق الفعلية عن حجم الاقتصاد غير الرسمي.

لكن هذه الطريقة تحتاج إلى جهد كبير وتخصُص علمي دقيق في صياغة الأسئلة والاستنتاجات

وتُطبق هذه الطريقة في الدول الإسكندنافية وبخاصةٍ السويد والنرويج.

٤- طريقة الناتج الإجمالي:

وتطبق هذه الطريقة في مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد مبدأ الانتقال من الجزئي إلى الكلي وذلك من خلال اعتماد عدد من الأُسر

بشكل عشوائي ثم دراسة أوجه الإنفاق ومصادر الدخل، مع التركيز علي أوجه الإنفاق الترفي مثل (شراء السيارات والتحف وتشييد القصور... الخ).

وتأخُذ هذه الطريقة مجموعه من الأسر الأخرى في مستويات اجتماعية مختلفة، وبنفس الطريقة السابق ذكرها يحسب دخلها وأوجه إنفاقها، وبعدها يتم تعميم تطبيق هذه الطريقة على مستوى الاقتصاد الكلى، ثم نقارن بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المسحوب، ويُشكل الفارق بينهما الاقتصاد غير الرسمي.

وهذه الطريقة شبيهه إلى حد ما بطريقة الاستقصاء.

٥- طريقة الاعتماد على مؤشرات جزئية:

مثل معرفة الاستهلاك الحقيقي من الكهرباء أو المياه ثم اعتماد مؤشر التشغيل النظامي.

فمثلاً إذا كان حجم الكهرباء اللازم لإنتاج دخل قدره ٢٠ مليار دولار في مصر يحتاج إلى ٢٠ مليون كيلو وات، فإذا تبين أن الاستخدام من الكهرباء كان ٣٠ مليون كيلو وات، فعندها نستطيع أن نُقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي بعد استبعاد الهادر من الكهرباء.

وتعد هذه الطريقة أسهل الطرق وأكثرها ملائمة مع الدول النامية حيث يمكن حصرها ومن خلالها نستطيع الوصول إلى تقدير حجم هذا القطاع غير الرسمي.

ب) أساليب تقدير الاقتصاد غير الرسمي:

تتمثل المناهج المتبعة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في ثلاثة أساليب نوجزها فيما يلي:

البيانات الناتجة عن المعلومات الصحفية:

ولعل ما يميز نتائج المعلومات الصحفية أنها غير قابلة للتحليل الكامل حيث تكتفي بوصف طبيعة ومدى تكرار الظاهرة محل الدراسة، مما يُسهل تفسير بعض

الإشكاليات المُبهمة خاصة تلك التي لها علاقة بعناصر مكونات الاقتصاد غير الرسمي.

البيانات المستمدة من الواقع والمشاهدات على المستوى الجزئي:-

ومصدر هذه البيانات هي البحوث والاستقصاءات وسجلات البطالة والسجلات التجارية والمسوح الشخصية..... الخ.

ويتميز هذا الأسلوب بالاتي:

- إلقاء الضوء على بعض النواحي التوزيعية التي لها أهمية خاصة في الحقل الضريبي كمجال حد الخضوع الضريبي.
- كما أنها تُعطى مؤشرات أولية عن حجم بعض الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

لكن من عيوب هذا الأسلوب ما يلي:

- أنه لا يستطيع تتبع مراحل نمو الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على المستوى الكلى للاقتصاد الوطني.
- أيضاً اعتماده كثيراً على الاستقصاءات والتي قد تتأثر المعلومات المستمدة منها بالأساليب المستخدمة في الأسئلة والتحيزات الشخصية لمتلقي الأسئلة.

البيانات المستمدة من المصادر الاقتصادية على المستوى الكلى:

يمكن القول بأنه يمكن الاستفادة من مصادر البيانات المنشورة للأغراض الاقتصادية على المستوى الكلى في منح مؤشرات جيدة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ومن مميزات هذه البيانات ما يلي:

- خلوها من التحيزات والتي ترتبط بأسلوب الاستقصاءات.

- أنها تُساعد على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وتفسير ظاهرة الانحرافات الاقتصادية على المستوى الكلى.

وأياً ما كانت الطريقة والأسلوب المتبع في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي فإن تحفيز هذا القطاع وتشجيعه على الانضمام الطوعي إلى الاقتصاد الرسمي يحتاجُ إلى تعاون وتكاتُف كافة الأجهزة المعينة في كل دولة من خلال تقديم التوصيات المقترحة والحلول الناجعة لحل هذه الظاهرة والتي تؤثر سلباً على اقتصاديات البلاد، وتفقدُ على الخزانة العامة للدول سنوياً مليارات الدولارات، وتتسبب في خلق المزيد من العجز في موازناتها.

الفصل الثاني

الاقتصاد غير الرسمي في مصر

تمهيد:

بادئ ذي بدء فإن الدولة المصرية تتحمل بالعديد من الالتزامات وتواجه الكثير من التحديات تجاه أفراد شعبها سيما في الآونة الأخيرة وبعد قيام ثورتين هائلتين وهما ثورة الخامس والعشرين من يناير لعام ٢٠١١ وثورة الثلاثين من يونيو لعام ٢٠١٣ أصبحت الدولة ملتزمة تجاه الشعب بتلبية كافة الاحتياجات الأساسية والضرورية اللازمة لتوفير حياة كريمة وآمنة لكل مواطن على حدة، بيد أن تحقيق هذه المطالب من جانب الدولة يقتضى تضافر كل الجهود من جانب كافة الأشخاص لمساندة جميع مؤسسات الدولة في تحقيق أهدافها المنشودة من أجل توفير الأمن والرخاء لجميع المواطنين، فإذا كانت الدولة ملتزمة بالإنفاق من ميزانيتها العامة على الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم والإسكان وإنشاء الطرق والكباري....الخ، وينتج ذلك استفادة جميع مواطني الدولة من تلك الخدمات العامة المقدمة لهم من جانب هذه الأخيرة.

ولكي تستطيع الدولة الإنفاق على تلك الخدمات العامة وهذه الاحتياجات المتزايدة للأفراد، فإنها تقوم بما لها من سلطة في فرض الرسوم والضرائب على الأشخاص المقيمين على أرضها والتي من خلالها تستطيعُ الدولة أن تُقدم الخدمات العامة لأفرادها بشكل أكثر جودة وإتقاناً.

وعلى الرغم من أن الضرائب تحتلُ المرتبة الأولى في جانب الإيرادات للدولة في مصر حيث أنها تفوق الـ ٥٠% من إيرادات الدولة، إلا أنه للالتزامات المتزايدة والمتشعبة الملقاة على عاتق الدولة في كافة المجالات، والتي تتزايد يوماً تلو الأخر مع تفاقم العديد من المشكلات والتي على رأسها مشكلة الزيادة

السكانية وظاهرة الإرهاب... الخ، فإنه يترتب على ذلك ظهور المزيد من العجز سنوياً في ميزانية الدولة.

وإذا كانت الضريبة على النحو السابق عرضه تحتلُ هذه المكانة البارزة في جانب الإيرادات العامة للدولة، ومع ذلك تُعانى الدولة سنوياً – نظراً للاحتياجات المتزايدة – من عجز في موازناتها العامة، فإن ذلك يمكن إرجاعه إلى أن هناك قطاعاً عريضاً من الاقتصاد الموازى أو الاقتصاد الخفي والذي يشتمل على جميع الأنشطة التي لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج الإجمالي والقومي، ومن الأمثلة على ذلك المشروعات الحرفية غير المرخصة والباعة الجائلين وخدم المنازل وجميع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الغير مسجلة لدى الإدارات الضريبية المختصة.

ونتناول فيما يلي حجم القطاع غير الرسمي في مصر وأهم العوامل التي ساعدت على ظهوره وإيجابياته وسلبياته:

أولاً: حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

تختلف التقديرات في الوقوف على حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وذلك على النحو التالي:

أ) هناك تقديراً للخبير الاقتصادي الشهير هرناندودي سوتو مؤسس معهد الحرية والديمقراطية في البيرو بأن حجم الاقتصاد غير الرسمي يقدر بنحو ٣٩٥ مليار دولار أي مما يعادل ٢,٦ تريليون جنيه مصري، وأشار إلى أن تنظيم الاقتصاد غير الرسمي يُوفر تمويلاً كبيراً لتعظيم موارد الدولة بشكل يغنيها عن القروض الخارجية، موضحاً في دراسته أن عدد العاملين بالقطاع غير الرسمي في مصر هو ١٠ مليون عامل مقابل ٦,٨ مليون عامل بالقطاع الخاص الرسمي، و ٥,٩ مليون عامل بالقطاع الحكومي، وأضاف أنه اكتشف من واقع دراسته للاقتصاد

غير الرسمي في مصر أن ٨ % فقط من العقارات في مصر هي الموثقة بشكل صحيح، وأن أغلب العقود غير مسجلة قانونياً، كما أن ٨٢ % من الشركات التجارية والصناعية غير موثقة لدى الحكومة بشكل صحيح.

ب) وهناك تقديراً للبنك الدولي في عام ٢٠١٣ أعلن فيه زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وانخفاض العمالة الرسمية في قطاع الصناعة بنسبة ٥ % وفى قطاع المقاولات بنسبة ٨ % وفى قطاع الخدمات بنسبة ١٥ % وأضاف أن أعداد العمالة غير الرسمية ارتفعت إلى ٤٠ % خلال عام ٢٠١٢ وإلى ٤٥% خلال عام ٢٠١٣ في حين أنها عام ١٩٩٨ كانت ٣٠% فقط.

ج – كما أن هناك تقديراً لمركز القاهرة للدراسات الاقتصادية في دراسة حديثة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر حيث جاء بالدراسة الصادرة عن المركز المذكور أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر يصل إلى نحو ١٨ مليون منشأة منهم ٤٠ ألف مصنع غير قانوني، ويُقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بـ ١,٢ تريليون جنيه وقد يصل إلى ١,٥ تريليون جنيه أي ما يوازى ٦٥ % إلى ٧٠% من حجم الاقتصاد الرسمي في مصر.

وأشارت هذه الدراسة إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر تزايد بشكل ملحوظ بعد ثورة ٢٥ يناير من عام ٢٠١١ وذلك بسبب غياب العديد من المؤسسات المعنية بمراقبة النشاط الاقتصادي في الأسواق وغياب الأمن.

وأشارت الدراسة المذكورة إلى أن القطاع غير الرسمي في مصر يترتب عليه سلبيات تقع على عاتق المجتمع والعاملين به وعلى الدولة حيث يؤدى إلى ضياع جزء لا يستهان به من الإيرادات العامة بالدولة التي تصل إلى نحو ٣٠٠ مليار جنيه سنوياً بسبب تهرب هذا القطاع غير الرسمى من سداد أية مستحقات مالية عليه تجاه الدولة.

وانتهت هذه الدراسة إلى أن ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد الدولة الرسمي يضاعف حصيلة الضرائب والإيرادات العامة للدولة إلى ١٥٠ مليار جنيه سنوياً أو ما يزيد عن ذلك، كما يُقلل ويخفض الاحتكار في كثير من السلع، ويزيد من مُعدلات النمو بحوالي ١,٣ إلى ٢ % سنوياً أو يزيد، هذا فضلاً عن تطبيق شروط السلامة والصحة على السلع والخدمات التي تقدم للجمهور، وأيضاً تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.

د) وأخيراً فإن هناك تقديراً حديثاً لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وذلك من خلال دراسة أعدها إتحاد الصناعات المصرية عن حجم الاقتصاد الموازى غير الرسمي في مصر وقدمها الإتحاد إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى وزارة المالية وكشفت هذه الدراسة عن أرقام مهولة لحجم الاقتصاد الذي يطلق عليه بعض خبراء السوق (بالاقتصاد الأسود) حيث تفاقم حجم هذا السوق في الأربع سنوات السابقة على ٢٥ يناير من عام ٢٠١١ ليصل بحسب تقديرات هذه الدراسة إلى ٢,٢ تريليون جنيه مصري، وتسبب في ضياع ٣٣٠ مليار جنيه قيمة الضرائب المهدرة سنوياً على خزينة الدولة، وتشير تلك الدراسة إلى أنه في الوقت الذي تبذل فيه الدولة جهوداً كبيرة في البحث عن موارد إضافية لتمويل متطلبات زيادة الأجور وزيادة الإنفاق على الخدمات العامة وسد عجز الموازنة فإن الحل الذي يتبادر للأذهان أن ذلك ممكن من خلال وسيلتين:

الحل الأول: عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وأوضحت الدراسة أن هذا الحل هو أمر ممكن لكنه يفتح الباب للتساؤلات عن كيفية السداد في حالة الاقتراض مع قلة موارد الدولة وتنامي زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.

والحل الثاني: يتمثل في زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة وإذا ما قررت الدولة زيادة الضرائب فان هناك علاقة طردية بين المبالغة في سعر الضريبة وزيادة الحصيلة.

وأشارت هذه الدراسة إلى أن هناك طرقاً غير تقليدية لزيادة حصيلة الضرائب وذلك من خلال قيام الدولة بما لها من سلطة بتحصيل مستحقاتها من السوق الموازى الذي يعمل بصورة غير رسمية وبعضه يرتدى ثوب الشرعية وأغلبه لا يلتزم بسداد أي رسوم أو ضرائب مستحقه للخزانة العامة للدولة. وبالتالي فان مجرد إخضاعه للقواعد والقوانين سوف يؤدى حتماً إلى مضاعفة الرسوم والضرائب المستحقة للدولة. وأضافت الدراسة إلى أن السوق الموازى هو تعبير عن كيان اقتصادي هائل وضخم وينتشر في كافة أنحاء الوطن حيث يضم ملايين العاملين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، وله قواعده وأعرافه الخاصة والتي من أهمها:

التعامل يكون غالباً بدون مستندات أو فواتير ضريبية بهدف التهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليها تجاه الدولة.

كما أن أغلبها يتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية

وعددت هذه الدراسة أمثلة على السوق الموازى الغير رسمي أهما ما يلي:

أ) انتشار مصانع بيير السلم في كافة أنحاء الجمهورية حيث تجاوز عددها ٤٠الف مصنع غير قانوني بحسب تقديرات هذه الدراسة.

ب) الباعة الجائلون حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٨ مليون مواطن.

ج) الأسواق العشوائية المنتشرة في أنحاء الجمهورية حيث زاد عددها وفقاً لأخر الإحصائيات بكل محافظه على ١٢٠٠ سوق وكلها تتعامل تقريباً بالأموال السائلة، وعادةً ما تقدم السلع والخدمات بأسعار أقل من نظيرتها في الاقتصاد الرسمي.

د) انتشار العقارات الغير مسجلة والتي بلغت قيمتها ٢,٤ تريليون جنيه.

هـ) اتساع قطاع المهن الحرة وعدم التزامه بسداد الضرائب الواجبة عليه.

و) انتشار قطاع المقاولات والذي يعد من أكبر مكونات السوق الموازى والذي نما مع المد العمراني وانتشار البناء بدون الحصول على تراخيص مما قد يؤثر على حياة المواطنين ويفسد الذوق العام والشكل الحضاري للمباني.

وذهبت هذه الدراسة إلى أن حجم المتحصلات التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من ضرائب نتيجة ضم الاقتصاد غير الرسمي تصل إلى ثلاثة أضعاف الضريبة الحالية والذي إذا ما تم ضمه إلى الاقتصاد الرسمي فإنه سيعمل على سد العجز في موازنة الدولة.

وانتهت الدراسة السالفة إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر يمثل ٤٠% من حجم الاقتصاد الرسمي ككل، وأكدت على أنه حال تطبيق الضرائب على هذا الاقتصاد الغير رسمي في مصر فسوف ترتفع الضرائب المتحصلة بمعدل ١٥٠% ليرتفع بذلك إجمالي الحصيلة الضريبية للدولة إلى تريليون جنيه سنوياً، مما يُغنينا عن الاقتراض الداخلي والخارجي ويقلب عجز الموازنة إلى فائض.

ويرى الباحث " أنه إذا ما توافرت الرغبة والإرادة لدى السلطة التنفيذية يمُكن أن يُسد العجز المُزمن في الموازنة العامة للدولة قي عام ـــ إضافة إلى أمور أخرى كتطبيق ضريبة الثروة بواقع ٥٪ وضريبة الدخل التصاعدية وبدء تطبيق الضريبة العقارية وفرض رسوم جديدة على بعض الخدمات الكمالية مثل مكالمات المحمول وإدخال تدريجي للاقتصاد غير الرسمي في الوعاء الضريبي خصوصا وانه يمثل نحو ٤٠٪ من الناتج الإجمالي، وكذلك مواصلة مضاعفة الضرائب والرسوم على السلع الكمالية وغير الضرورية مثل الخمور والسجائر بنسب تصل إلى ١٠٠٪، خصوصا و أن فرض ٣ جنيهات كضريبة إضافية في المتوسط على ٤

مليارات علبة تستهلك سنويا قيمتها نحو ١٢ مليار جنيه يمكن أن تحقق عائد إضافي يصل إلى ١٠ مليارات جنيه مع الأخذ في الاعتبار التهريب وتراجع أعداد المدخنين.

مثال تطبيقي لظاهرة الاقتصاد الخفي الغير رسمي في مصر:

بادئ ذي بدئ فإن هناك الكثير من الأنشطة الاقتصادية التي لا تستطيع الدولة إحصائها أو قياسها علي الرغم من كل الجهود الرامية إلى ذلك، وبالتالي يصبح من غير الممكن إدراجها عند إعداد السياسات الاقتصادية للبلاد، وهذه الأنشطة التي تعجز الدولة علي حصرها وإحصائها يُجمع الاقتصاديون علي تسميتها بالأنشطة غير الرسمية، والتي كانت سبباً في ظهور أول ملامح الاقتصاد غير الرسمي الذي بدأ في الظهور في أوائل عام ١٩٧٢ طبقاً للدراسات التي أعدها المكتب الدولي للعمل في تقاريره الرسمية.

ويتسع حجم القطاع الغير رسمي ليشمل كافة الأنشطة التي تنشأ وتنمو دائماً في التستر عن أعين الدولة وقد تكون هذه الأنشطة تقليدية والتي نذكر منها علي سبيل المثال (الصناعات التقليدية والحرفية) والتي أصبح لها مكانة بارزة في الاقتصاد المصري الغير رسمي حيث أنها تضُم جميع فئات المجتمع وجميع الأعمار سيما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات إلى ١٧ سنة،حيث قدرت منظمة العمل الدولية أن ٢١٧,٧ مليون طفل والذين تتراوح أعمارهم بين ٥ إلى ١٧ سنة أنهم يشاركون في عمل الطفل عبر العالم،وقد وجد أن ١٢٦,٣ مليون طفل من هؤلاء يمارسون أسوأ أشكال عمل الطفل، كما يعتبر ٤٩,٣ مليون طفل في إفريقيا جنوب الصحراء من الناشطين اقتصادياً.

و قد تكون هذه الأنشطة التي تنشأ وتنتشر في الاقتصاد الخفي أنشطة غير تقليدية والتي بدأ ظهورها في المجتمع المصري مؤخراً ومن أمثلتها التسويق الشبكي عبر الإنترنت والتسويق المباشر والبيع المباشر وكلها أشكال حديثة لتحقيق الربح

وهي وإن اختلفت في مسمياتها أو في أوضاعها القانونية إلا أنها تتفق في تحقيق أرباحاً طائلة وسريعة، و يصعب علي الدولة حصرها أو قياسها حيث أنها هي الأخرى غالبا ما تتم في الخفاء، ونظراً لأن الأنشطة التقليدية ومنذ عدة قرونٍ مضت هي التي تستحوذ علي الجانب الأكبر من حجم الاقتصاد الغير رسمي في البلاد فإننا ومن هذا المنطلق قمنا باختيار الصناعات التقليدية والحرفية كمثال عملي يُفسر انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي الغير رسمي في مصر وذلك في النقاط التالية:

١- تعريف الصناعات التقليدية والحرفية في الاقتصاد غير الرسمي:

لعل المفهوم الدقيق للاقتصاد غير الرسمي بشكل عام يبقي صعب التحكم والضبط وحيث أن الصناعات التقليدية والحرفية في هذا الاقتصاد تعدُ أحد مكوناته الرئيسية فإن وضع تعريف محدد لها يبقي أيضاً صعب التحكم والضبط حيث اختلفت تعاريف الاقتصاديون لمفهوم الصناعات التقليدية والحرفية[٦]. ويرى الباحث أن المقصود بالصناعة التقليدية والحرفية (أنها هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تمويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يغلب عليها العمل اليدوي).

٢- مزايا الصناعات التقليدية والحرفية:

لعل هناك من المزايا العديدة والمختلفة للصناعات التقليدية والحرفية والتي تُمثل في نفس الوقت أسباب لجوء ملايين العاملين المتعطلين عن العمل للعمل بها، وهذه المزايا كثيرة ومتشعبة لكننا يمكن أن نذكر أهمها وهي علي النحو التالي كما يلي:

أ- خلق فرص عمل بكثافة لجميع الفئات ومختلف الأعمار.

ب- قلة حجم رأس المال المستخدم في إنشائها وتكوينها.

ت- اختلاف أنماط الملكية وارتفاع حجم الدخول بها.

---

6. بن شهري مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)،دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢١.

ث- قدرتها علي إمداد المشاريع الكبيرة بالمنتجات الوسيطة وبعض المكونات الأخرى، هذا فضلاً عن قدرتها علي المنافسة في السوق المحلي.

ج- قدرتها علي الانتشار في مختلف المناطق الجغرافية.

ح- قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها التدريب أثناء العمل.

خ- قدرتها علي التكيف مع كل متغيرات السوق.

د- أكثرُ استخداماً للخامات المحلية.

ذ- قدرة مساهمتها علي امتصاص آثار الأزمات الاقتصادية.

ر- تمكين المرأة من العمل وتيسير مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

ز- تعبئتها للمدخرات المحلية المتواضعة.

س- وأخيراً وليس أخراً يتمتع العمل الحرفي بالمرونة والحرية الكاملة في الإدارة.

٣- أمثلة علي الصناعات التقليدية والحرفية:

تتسع الصناعات التقليدية والحرفية لتشمل مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية المتعددة والتي لا يمكن حصرها أو إحصائها، إلا أنه يمكننا أن نسرد بعض الأمثلة علي تلك الصناعات التقليدية والحرفية،والتي من أهمها ما يلي:

أ- صناعة الأخشاب والأثاث .

ب- صناعة الزجاج .

ت- صناعة الورق والكرتون.

ث- صناعة لعب الأطفال والهدايا.

ج- صناعة الإكسسوارات ومستحضرات التجميل.

ح- صناعة المواد الغذائية علي اختلاف أنواعها وتعبئتها .

خ- صناعة المشغولات الذهبية والفضية.

د- صناعة الألمونيوم والنحاس ٠

ذ- صناعة العاج والبلاستيك ٠

ر- صناعة الأدوات الصحية ولوازمها ٠

ز- صناعة الأجهزة الكهربائية ولوازمها ٠

س- صناعة الأسمدة الورقية والأسمدة الكيماوية وكافة مستلزمات الزراعة٠

ش- صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود ٠

ص- صناعة الدهانات والبويات وأنواع الطلاء المختلفة ٠٠

ض- صناعة الآلات الموسيقية ٠

ط- صناعة الآلات والأدوات الكتابية ٠

ظ- صناعة أدوات الصيد٠

ع- صناعة الأدوات المنزلية ولوازمها ٠

غ- صناعة الحدادة علي اختلاف أشكالها٠

ف- ورش صيانة وإصلاح السيارات والماكينات وورش الخراطة ٠

ق- ورش التطريز علي القماش والجلد ٠

ك- ورش الحدادة الفنية وورش الألوميتال ٠

ل- ورش الفخار والخزف٠

م- صالونات الحلاقة رجالاً ونساءً.... إلخ.

مع مراعاة أن هذه الصناعات وتلك الحرف المذكورة بعالية تشمل منشأت وورش إنتاجها وتصنيعها، وإصلاحها وصيانتها.

٤- حجم الصناعات التقليدية والحرفية في القطاع الغير رسمي في جمهورية مصر العربية:

لا توجد دراسات دقيقة ومحددة حول حجم الصناعات التقليدية والحرفية في مصر إلا أن التقديرات تشير إلى ارتفاع حجم الصناعات التقليدية والحرفية بالاقتصاد الخفي الغير الرسمي علي نحو يترتب معهُ إهدار أموالاً طائلة علي الخزانة العامة للدولة،وتبين منها أن حوالي نسبة ٦٠% من هذه الصناعات التي تنمو بالقطاع الغير رسمي يتركز في المناطق الريفية وأن حوالي نسبة ٤٠% يتركز في المناطق الحضرية سيما بالمناطق العشوائية منها وبأطراف المدن، وفي ضوء ما تقدم قدر المجلس الأعلى للثقافة في مصر في أوائل القرن الحادي والعشرين وجود ٣٤٥ ألف منشأة حرفية منها ٢١٩ ألف في الريف وتُشغل نحو ٨١٢ ألف عامل.

وفي هذا الصدد أيضا وطبقا للاستقصاء الذي تم في يناير من عام ٢٠٠٨ لدي ١٧جهة حكومية معنية بالمنشئات في مصر فإن إجمالي عدد العاملين بالمنشئات التي تم إحصاؤها بلغ ٦,٩٧٩ مليون عامل ويتوزعون علي ٢,٤ مليون منشأة.

واتضح من هذا الاستقصاء ارتفاع حجم العمالة الغير رسمية بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة من حيث تبين انخفاض نسبة العمالة بالمنشئات الكبيرة الغير رسمية حيث أن نسبة العمالة بتلك الأخيرة تُمثلُ ٣٢% من العمالة في منشئات القطاع الخاص.

وطبقا لدراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الصادر عنها في عام ٢٠٠٩ فإن نسبة أعداد العاملين بهذه الصناعات والحرف يُشكل٦٠% مقابل ٤٠% يعملون بالقطاع الرسمي.

وأياً ما كانت التقديرات حول حجم الصناعات التقليدية والحرفية والمنتشر ظهورها بالقطاع غير الرسمي فإن حجمها في نمو سريع وتزايد مستمر يوماً تلو الأخر وأمام هذه الظاهرة وما ينجم عنها من إهدار الكثير والكثير من مليارات الجنيهات علي الخزانة العامة للدولة علي النحو السابق عرضه في الحديث عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، فإنه لا يكون أمامنا سوي العمل علي سرعة

تطبيق ما سبق عرضه بهذا البحث عن حزمه من التوصيات والحلول المقترحة لضم الاقتصاد غير الرسمي إلى ساحة الاقتصاد الرسمي للبلاد وذلك لضمان سد العجز في الموازنة العامة للدولة، وتحقيق الرخاء والرفاهية للجميع.

ثانياً: العوامل والأسباب التي ساعدت على ظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

تتعدد العوامل والأسباب التي أدت إلى نمو وتطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[٧].

أ) ارتفاع مستوى الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرسمي مما يدفع العاملين به وكذا الراغبين في الدخول لسوق العمل إلى الالتحاق بدائرة العمل في الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من الضريبة.

ب) التعقيدات الإدارية في منح التراخيص اللازمة لمباشرة الأنشطة المختلفة، وانتشار الفساد والروتين والبيروقراطية.

ت) اعتماد مأموريات الضرائب علي السلطة التقديرية في تطبيق القانون الضريبي وذلك من خلال استخدامها لأسلوب التقديرات الجزافية والمبالغة الشديدة فيها لأغلب الأنشطة، ودون وضع ضوابط وتعليمات محددة تكون واجبة التطبيق في كل نشاط وبما يتناسب مع طبيعة ومقدار رأس مال كل نشاط علي حده، و يتحقق معه مبدأ العدالة الضريبية، حيث أنه يترتب علي المبالغة الشديدة في تقديرات الضريبة من نشاط إلى أخر بل وداخل النشاط الواحد من حالة إلى حالة أخري مشابهة إلى خروج الكثير من العاملين بالقطاع الرسمي إلى العمل بالقطاع غير الرسمي للتهرب من أداء دين الضريبة.

---

7. د منال حسين عبدالرازق، الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي " قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية "،.

ث) انعدام الثقافة الضريبية لدي أغلب أبناء المجتمع وغياب دور مؤسسات الإعلام في التركيز الفعال والمستمر علي أهمية الضرائب ودورها في تقديم الخدمات العامة للجميع

ج) النظرة السلبية إلى الضريبة من جانب العاملين بالقطاع غير الرسمي علي أنها جباية تفرضها الدولة علي دخولهم دون أن يحصلوا علي خدمات شخصية لكل فرد علي حدة حال الالتزام بأدائها، فضلا عن تدني كفاءة وجودة الخدمات العامة.

ح) نقص أعداد المتخصصين في كثير من المأموريات الضريبية المختصة والواجب توفيرهم داخل نطاق كل مأمورية لحصر جميع الأنشطة المختلفة والمتواجدة بالقطاع غير الرسمي[٨].

خ) تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بشكل ملحوظ بعد ٢٥يناير ٢٠١١ بسبب غياب العديد من المؤسسات المعنية بمراقبة النشاط الاقتصادي في الأسواق،في حين انشغلت الإدارات المحلية ورجال الشرطة المدنية والمرافق الخدمية بمواجهة الفعاليات السياسية وأعمال العنف وشغب الشباب أو بمعنى أدق تم شغل الجهات الأمنية بالأمن. السياسي مقابل تراجع ملحوظ بالاهتمام بالأمن الجنائي.

ثالثاً: إيجابيات وسلبيات الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

أ- إيجابيات الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

تتمثل إيجابيات القطاع غير الرسمي في مصر في العديد من النقاط والتي من أهمها ما يلي:

8. د رابح رتيب بسطا، الممول والإدارة الضريبية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٧.

أ) المساهمة بشكل كبير في حل مشكلة البطالة وذلك لعدم قدرة الاقتصاد الوطني علي خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل بسبب زيادة معدلات النمو السكاني في مصر، حيث تبين من خلال الدراسات الحديثة أن الاقتصاد غير الرسمي يوظف نحو ٧٣% من الداخلين الجدد إلى سوق العمل المصري.

ب) تنوع الفئات الاجتماعية بالقطاع غير الرسمي حيث أنه يوفر بيئة عمل خصبة ومناسبة لكل الفئات ومختلف الأعمار، إذ أنه يشمل الأطفال والشباب والشيوخ رجالاً ونساءاً، كما يشمل الأميين وأصحاب المؤهلات العلمية المختلفة، ومن ثم يعد هذا القطاع مجالاً خصباً لبناء القدرات والمهارات المتخصصة في كافة المجالات والتي من الممكن أن تُساهم في تكوين الاقتصاد الرسمي مستقبلاً، ويترتب علي ذلك أن هذا القطاع يشتمل علي أنشطة يتولد عنها دخولاً نقدية غائبة عن القطاع الرسمي، ومن ثم توفير دخول إضافية بالمجتمع.

ت) القدرة علي خلق بيئة تنافسية مع القطاع الرسمي مما يعتبر محركا علي زيادة التوظف وتحسين جودة الإنتاج وقيمة مضافة من إجمالي الناتج الوطني ونسبة مئوية منه.

ب – سلبيات الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

تتنوع السلبيات التي تقع علي عاتق الاقتصاد المصري من ممارسات الاقتصاد غير الرسمي فمنها ما يعود علي الدولة ، ومنها ما يعود علي أداء الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرسمي ، ومنها ما يعود علي الإفراد العاملين بالقطاع غير الرسمي ومنها ما يعود علي المجتمع ككل.

وفيما يلي نتناول بعض من هذه السلبيات:

أ) ضياع جزء كبير من الإيرادات علي الخزانة العامة للدولة ، سواء المتعلقة بالتهرب الضريبي أو تلك المتعلقة برسوم التراخيص. وتقدر المبالغ الخاصة

بالتهرب الضريبي للاقتصاد غير الرسمي بنحو ١٥٠ مليار جنيه مصري سنويا علي الأقل،علماً بأن الحصيلة الضريبية في مصر لا تقل عن ٣٠٠مليار جنيه سنويًا. وتعاني الحكومة من عجز في الموازنة العامة للعام الحالي ٢٠١٥/٢٠١٦ بإجمالي مبلغ وقدرة ٢٥١ مليار جنيه.

ب) مخالفة شروط السلامة والصحة العامة في مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي فلا تتوافر الشروط الصحية لدي العاملين بهذا القطاع ولا تخضع مستلزمات الإنتاج للشروط الصحية التي تتشرط الصحية والتي تشرف عليها جهات رسمية من جانب الحكومة وفي الغالب يتم تجاوز الشروط الصحية بهدف توفير التكاليف إلا أن المستهلك هو من يتحمل في النهاية هذه المخاطرة ويتكبد المجتمع تكاليف العلاج ومواجهة العديد من الأمراض وذلك لكون هذه السلع والخدمات المقدمة من جانب القطاع غير الرسمي رديئة الصنع وغير مطابقة للمواصفات القياسية.

ت) تُعد حقوق العاملين الضائعة أبرز السلبيات في مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي بدءاً من اختيار العاملين من حيث العمر إذ لا تمانع هذه المؤسسات في تشغيل الأطفال، كما لا تلتزم بالتواجد في المناطق الصناعية المعدة لذلك والتي تتوافر بها مواصفات الأمن الصناعي، فيخضع العاملون لظروف عمل غير مناسبة مما يعرضهم لكثير من الأمراض، كما لا يتمتعون بأية نوع من الحماية سواء كان علي شكل تأمين صحي أو اجتماعي، كما يخضعون الساعات عمل أطول مقارنة لما عليه الوضع في الاقتصاد الرسمي حيث تزيد ساعات العمل لأغلب العاملين بالقطاع غير الرسمي عن ٨ ساعات مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة المبكرة بالعديد من الأمراض.

ث) إضعاف قدرة الاقتصاد الرسمي في بعض الأحيان علي المنافسة إذ عادة ما يعتمد الاقتصاد غير الرسمي علي السلع المهربة من الداخل أو الخارج ويتم

عرض سلع الاقتصاد غير الرسمي بأسعار تقل بفارق ملحوظ عن نظيرتها المنتجة في الاقتصاد الرسمي مما يترتب عليه إضعاف منافسة الاقتصاد الرسمي من ناحية ومن ناحية أخري الإضرار بحصيلة الإيرادات العامة للدولة حيث تكون السلع المهربة غير خاضعة لرسوم الجمارك.

ج) قيام منشآت الاقتصاد غير الرسمي بممارسة نشاطها وسط التجمعات السكانية عادة مما يضر بالمناطق المحيطية بها ويضر أيضا بالمرافق العامة للدولة حيث أن هذه المرافق تكون مصممة علي خدمة مناطق سكانية وليس مناطق صناعية كما أن بعض الصناعات ينتج عنها عوادم كربونية في الهواء فتؤدي إلى تلوث هواء المناطق السكانية، وقد لوحظ أن هذه المنشات التابعة للقطاع غير الرسمي كانت ولا زالت أحد الأسباب الرئيسية في تلوث مياه نهر النيل حيث أنها تقوم بأعمال صرف مباشرة علي النهر دون إجراء أي معالجات لصرف مخلفاتها مما يترتب عليه ارتفاع معدلات تلوث مياه النيل.

ح) عدم تمتع العاملين بالقطاع غير الرسمي بالأمان الاقتصادي والاجتماعي لعدم حصولهم علي عقود عمل أو تأمين صحي أو تأمين اجتماعي يضمن لهم ولأسرهم حياه كريمة.

رابعاً: نظرة حولنا على (جمهورية الجزائر)

وبنظرة حولنا نجد أن جمهورية الجزائر كان لها نهجها في التعامل مع هذه الظاهرة فمن خلال قراءات وتحليلات لبعض الباحثين الجزائريين منهم:

بودلال علي: " الاقتصاد الرسمي في الجزائر " مقارنة للاقتصاد الخفي في الجزائر" أطروحة دكتوراه تحت إشراف: أ. د نويوه شعيب ـــ قسم العلوم الاقتصادية ـــ جامعة الجزائر ـــ ٢٠٠٧.

براق محمد: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه"، الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ـــ ١٣-١٤ ابريل ٢٠٠٨ ـــ كلية علوم التيسير والعلوم الاقتصادية ٢٠٠٨.

بن شهرة مدني": الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع ـــ الطبعة الأولى ـــ عمان، ٢٠٠٩.

حيث اتضح من خلال مطالعة هذه الدراسات:

- أن الاقتصاد الجزائري مر بثلاث مراحل لتطوره وهذه المراحل بإيجاز هي:

المرحلة الأولى: من عام ١٩٦٢ إلى ١٩٨٩: وقد ظهر الاقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة في أشكاله المختلفة وبخاصةً في فترة الثمانينات وقد كان من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور وتفاقم الأنشطة غير الرسمية، العديد من الأسباب منها انخفاض عرض السلع والخدمات أو بمعني أخر انخفاض الإنتاج الوطني من السلع والخدمات وانخفاض الواردات ، وغياب التنظيم وممارستها للاحتكار باسم الدولة وتفاقم نسبة البطالة.

والمرحلة الثانية: من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧: وفيها شهد الاقتصاد الجزائري أزمات مالية واضطرابات سياسية واقتصادية مما دفع الحكومة إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد الجزائري ذو صبغة ليبرالية وذلك بالانتقال بالاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق وأدي هذا السياق إلى تدهور ظروف معيشة السكان، وبالموازنة مع ذلك تطور الاقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة كملجأ لهؤلاء السكان.

المرحلة الثالثة: من عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥: وتميزت هذه المرحلة بالاستقرار في الاقتصاد الكلي للبلاد بفضل عدة أسباب منها: النمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات وتزايُد معدل النمو الاقتصادي السنوي عن معدل النمو الديمقراطي وتزايُد الناتج الداخلي من الخام بنسبة ١، ٣%، واستقرار نسبة البطالة في حدود ٢٩% واتجهت هذه النسبة نحو الانخفاض في نهاية المرحلة لتصل علي ٢٤% في عام ٢٠٠٣،وانخفاض نسبة التضخم من ٣، ٦% بين أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢,٦% وذلك من عام ١٩٩٩إلي عام ٢٠٠٣.

ومع ذلك فإن الجزائر كغيرها من الدول النامية تُعاني من ضعف وسوء تطبيق الإجراءات والقوانين وانتشار البيروقراطية وتفشي ظاهرتي الرشوة والمحسوبية مما أفرز خللاً في ممارسة المهام المنوطة بكل إدارة ونظراً لاستفحال هذه الظواهر وطغيانها علي الاقتصاد الرسمي الجزائري وتأثيرها السلبي عليه بظهور وانتشار القطاع الموازي غير الرسمي.

مما حدا بالدولة إلى التفكير في إقامة إصلاحات اقتصادية هدفها ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الوطني لزيادة الإيرادات العامة للبلاد.

ونتناول فيما يلي عوامل انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأثره علي مسيرة التنمية الجزائرية. وذلك علي النحو التالي:

(١): عوامل انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

يدور أساس ظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر حول محور النظام الاشتراكي المُتبني من جانب الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال والمتميز بمركزية القرارات والتخطيط المركزي.

كما تسبب في استفحال هذه المُعضلة التراكم والتزايد المتنامي لمعدلات البطالة حيث ظهر كضرورة تفسر انطباعات العاملين المؤهلين عن الأوضاع المعيشية التي ألت إليها المجتمعات الجزائرية.

من جهة أخري نجد وجود أسباب أخري تشرح لنا تزايد معدلات البطالة في الجزائر ومنها نذكر علي سبيل المثال:

المتسربون من المدارس والفئة غير المتمدرسة:

وتشمل هذه الفئة كل من فئة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس وفئة الأطفال الذين غادروا المدارس بصفة إرادية والمطرودين من المدارس بسبب الفشل في الانتقال من مرحلة إلى أخري ، والشباب الذين خرجوا من المنظومة التربوية.

وقد بلغ العدد الإجمالي لهذه الفئة من الشباب والذين تتراوح أعمارهم بين ٦ إلى ١٨ سنة وذلك خلال عام ٢٠٠١ عدد ١٩٣١١١٠، وذلك يعادل ٢٠,٣%، وتتمثل شريحة الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٦إلي ١٨ وحدها من هذه النسبة المذكورة ٧١,٥ % .

وقد دعمت هذه الفئة جزءاً معتبراً من سوق العمل غير الرسمي.

٢- خريجي التكوين المهني والتعليم العالي:

تجاوز حاملوا الشهادات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ٢٠٠٠٠٠٠ شخص وأمام هذا العدد المُعتبر من الإطارات الذين أُجبروا للعيش في وضعٍ إزداد تفاقماً

نتيجة غياب العلاقة بين المنظومة الوطنية للتكوين، والسوق التي تشهدُ تحولات كمية ونوعية خاصة في التحولات الاقتصادية الجارية.

وقد وصلت النسبة المدمجة من هذه الفئة في سوق العمل من خريجي التكوين المهني ومن الحاملين للشهادات نسبة ١٥% من سوق العمل، ليبقى أكثر من ١٦٠٠٠٠٠ شخص بطال من الحاملين للشهادات ومن خريجي التكوين المهني ويواجه صعوبات ومشاكل التوظيف في الاقتصاد الرسمي، ومن هنا يكون اتجاه الحاملين علي الشهادات إلى النشاط في الاقتصاد غير الرسمي خاصة ليصبحوا من حاملي الحقائب والباعة المتجولون في الأسواق.

٣- ضعف الأنشطة الرياضية:

في عام ٢٠٠٠ تم إحصاء ١١٤١٧٣٩ شاباً منخرطاً في الجمعيات الرياضية أو جمعيات الشباب مما يمثل ٧,٥% من عدد الشباب لهذه الشريحة أو ٥% من العدد الإجمالي للسكان الجزائريين، وفي عام ٢٠٠٢ قُدر عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ – ٢٩ سنة ١٥٢٦٤٧٦٦ نسمة وهم يمثلون نسبة ٥٢,١٥ % من مجموع السكان هذا في سبتمبر من عام ٢٠٠٤ قدر عدد البطالين في الجزائر بـــ ١٩٠٠٠٠ بطال.

وإذا كان للأنشطة الرياضية تأثيرات هامة في حياة الشباب حيث إنها تُساهم في تحقيق الانسجام المتوازن بين الفرد، وعامل هام لتحسين العلاقات الاجتماعية وتوجيه السلوكيات العدوانية وكبت العنف ووسيلة فعالة في محاربة أوقات الفراغ والآفات الاجتماعية فإن النقائص المسجلة في مجال المنشئات والتأطير والنشاطات الترفيهية وغيرها، وصعوبات الإدماج في الحياة العلمية وظروف المعيشة وتقلص سوق العمل كان دافعاً أساسياً وراء لجوء المتسربين والمطرودين من المدارس إلى

النشاط في الاقتصاد غير الرسمي خاصةً في الحرف والصناعات الصغيرة والممارسات غير المشروعة والبيع المتجول والبيع بلا رخصة وحراسة السيارات.

٤- البطالة:

وتُعد البطالة من العناصر الفاعلة في تغذية ظاهرة الفقر ومصدراً حقيقياً ومرناً للتشغيل غير الرسمي، وقد وصلت نسبة البطالة في الجزائر سنة ١٩٩٩ إلى ٢٩,٣% من إجمالي عدد السكان،ومن أسباب ارتفاع نسبة البطالة في السنوات الأخيرة هو تسريح العمال،إلا أن نسبة البطالة قد انخفضت خلال عام ٢٠٠٣ إلى ٢٣,٧ % من إجمالي عدد السكان الجزائريين حيث كان عدد السكان القادرون على العمل ٩٥٤٠ وكان مجموع مناصب العمل ٧٢٧٦ في حين كان عدد السكان العاطلين ٢٢٦٤،، وقد كان هذا الانخفاض الملحوظ في نسبة البطالة خلال السنوات من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣ بفضل دعم الاقتصاد الكلي والمخطط المركزي لدعم الإنعاش الاقتصادي.

ومع هذا ظلت البطالة محتفظة بنفس خصائصها داخل المجتمع الجزائري حيث أن متطلبات السوق لا تتوافق مع الشهادات التكوينية المُتحصل عليها من المعاهد والجامعات كما أن تفاقم عدد المسرحين نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي وصعوبة إعادة إدماجهم في مؤسسات أخري كل ذلك أدي إلى الزيادة المتواصلة في أعداد البطالة والتي أدت هذه الأخيرة إلى ضخامة حجم الاقتصاد غير الرسمي حيث سيطرة البطالة مؤخراً لتصل في الوسط الحضري إلى نسبة ٥٨,٩% من إجمالي عدد السكان ولتصل في الوسط الريفي إلى نسبة ٤١,١% وذلك من إجمالي عدد السكان.

وأصبح الاقتصاد غير الرسمي بالمجتمع الجزائري بيئة خصبة لاستيعاب كافة فئات العاطلين عن العمل وذلك نظراً لعدم قدرة الاقتصاد الوطني علي تلبية كافة تخصصات ومتطلبات هذه الفئات العاطلة عن العمل.

هذا وبحسب قاعدة البيانات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن منظمة الدول العربية عام ٢٠٠٣ فإن الاقتصاد غير الرسمي كان يشغل في الجزائر حتى عام ٢٠٠٣ ما يقارب من ٢٤٩ و ١ مليون شخص (وهو ما يعادل تقريباً نسبة التشغيل في قطاع الزراعة بالجزائر) أي أنه يعادل نسبة ١٧,٢% من إجمالي التشغيل و ٢١,٩% من حجم التشغيل خارج القطاع الزراعي وتبين من خلال الدراسة السابقة نمو معدل التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي في عام ٢٠٠٣ عن معدلة في عام ١٩٩٩ بنسبة ٨,٢٥% مقابل ٣,٩% في الاقتصاد الرسمي.

وأكدت هذه الدراسة إلى أن حجم الاقتصاد الجزائري غير الرسمي في ارتفاع مستمر فخلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣ انتقل حجم التشغيل في هذا الاقتصاد إلى إجمالي التشغيل من ١٥% سنة ١٩٩٩ إلى ١٧,٢% سنة ٢٠٠٣.

أما خارج القطاع الزراعي فكان ارتفاعه سنة ١٩٩٩ من ١٨,٦ % إلى ٢١,٩ % سنة ٢٠٠٣.

كما أشارت تلك الدراسة إلى ارتفاع نسبة العمالة النسائية بالقطاع الغير الرسمي باعتبار هذا الأخير هو المجال المناسب لهن وأنهن يمثلن نسبة ٢٤,٦% من حجم التشغيل الإجمالي في الاقتصاد الجزائري الغير رسمي.

كما أشارت هذه الدراسة إلى أن نسبة ٤٦,١% من الأنشطة النسائية تتم خارج المنزل حيث تتغير حالة المرأة العملية من عاملة بأجر إلى عاملة لحسابها الخاص.

كما أشارت دراسات أخري إلى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ليصل خلال عام ٢٠٠٧ إلى ٣١,٢% من إجمالي حجم التشغيل بالجزائر.

ويُمثل الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري كسائر الاقتصاديات العربية الأخرى مكانة متميزة في المتغيرات الاقتصادية الكلية وقد بينت بعض الدراسات التجريبية أن الأنشطة القطاعية الكلية لهذا الاقتصاد تساهم بحوالي ٢٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، و٢٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع الزراعي بالجزائر

(٢): أثر الاقتصاد غير الرسمي علي مسيرة التنمية الجزائرية:

إن للاقتصاد غير الرسمي بالغ الأثر علي مسار التنمية الجزائرية فهو قطاع نشأ وطغي علي حساب نظيره الاقتصاد الرسمي ومن بين مخلفات هذا القطاع، نذكر من هذه الآثار ما يلي:

١- أثر الاقتصاد غير الرسمي علي الدينار الجزائري:

فنتيجةً للطب المتزايد علي العملة الصعبة ونُدرتها وتناقُص قيمة المعروض منها فقد أصبح البنك المركزي عاجزاً عن تلبية احتياجات عملته، مما دفع بهم إلى الحصول عليها من السوق غير الرسمي بأعلى سعر ممكن وهذا ما يحفز مالكي هذه العملية خاصة بالإغراء إلى بيعها في السوق غير الرسمي بدلاً من السوق الرسمي.

٢- أثر الاقتصاد غير الرسمي علي الاقتصاد الإنتاجي:

بفعل السياسة الصناعية المجانبة للصواب والتي أنتجتها الدولة الجزائرية بسبب غياب المؤهلات المتخصصة وأيضا عدم توافق مخططات إعادة الهيكلة والتفكك المالي من جهة،ومن جهة أخري وبفعل غياب رقابة الاستيراد المتواصل لمنتجات أجنبية بأسعار شبة رمزية،فإن كل هذه الأسباب وغيرها أجبرت بعض المؤسسات الجزائرية علي تسريح عمالها وأخري توقفت عن الإنتاج تماما.

٣- أثر الاقتصاد غير الرسمي علي السعر:

فادخار الاقتصاد غير الرسمي الذي يغذي المضاربة ويجبر حركات توازن العرض والطلب علي أن تعيش في موقع أزمة حادة وحقيقية.

أيضا ما يميز المؤسسات في فروع اقتصادية كبري هو غياب المنافسة لأن السعر في السوق غير الرسمي لا يأخذ في عين الاعتبار التكلفة لمقاييس والمعايير الدولة أو المعمول بها أكبر، بينما ينخفض السعر في السلع التي تبتاعها المؤسسات غير الرسمية، أيضا يظهر جلياً غياب النمو المتوازن لتحسين الإنتاجية.

٤- أثر الاقتصاد غير الرسمي علي التجارة الجزائرية:

بحسب الإحصاءات التي جرت في الفترة ما بين عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢ ظهر خلال هذه المدة السابقة الذكر حوالي ٦٢٦٧٨١ تاجراً.

وهناك فرق بين التجار الحقيقيين والتجار الوهميين ومنهم نجد أن:

عدد ٩٩٠٧٥ تاجراً مشطوباً.

عدد ٥٥٥٤٨ تاجراً متجولاً.

عدد ٣٩٠٧٥ شخصاً يؤدي خدمة النقل.

عدد ٣٧٠٢٠ تاجراً مشتغلاً بأعمال غير محددة.

ومن ثم فقد أدي القطاع غير الرسمي إلى تنشيط حجم التجارة لدي العاملين به علي حساب المشتغلين بالتجارة في الاقتصاد الرسمي حيث أدي الاقتصاد غير الرسمي إلى انكماش حركة التجارة بالقطاع الرسمي للبلاد.

٥- أثر الاقتصاد غير الرسمي علي المساس بالتضامن الوطني:

تتغذي أساساً عملية التضامن الوطني من كل من العائدات الجبائية ومن مداخيل الضمان الاجتماعي وهذان المحركان الأساسيان قد تعثرا بفعل عمليات الغش والتهرب الضريبي وعدم دفع مستحقات الضمان الاجتماعي وهنا يغيب مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وتتقلص فعالية النفقات الموجهة للحماية الاجتماعية وهذه

الوضعية أدت إلى تشويه القطاع الإنتاجي وتفكيك البنية الاجتماعية وفي المقابل أدت إلى تثبيت القطاع التجاري داخل الاقتصاد الجزائري الغير رسمي.

وفي ضوء ما تقدم عرضه عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فإنه يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر قد عرف انتشاراً في القطاع الحضري أكثر منه في القطاع الريفي وهذا نظراً للوضع الذي عرفته الجزائر في العشرية الماضية. حيث شهدت الآونة الأخيرة. نزوحاً للأفراد العاطلين عن العمل من الريف إلى الحضر ما شجع وانتشرت بالأخيرة أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية بشكل كبير.

ومن هنا نستنتج أن هناك علاقة مبهمة بين الدولة وبين الاقتصاد غير الرسمي فلا تتدخل الدولة للحد من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ولا يتوقف هذا القطاع عن التوسع والانتشار خاصة في ظل تذبذب سوق العمل الرسمي العاجز حتى عن تلبية الاحتياجات الأساسية للفئة العاملة به والتي أصبح لديها دافعاً أكثرُ مما سبق علي العمل هي الأخرى بالقطاع غير الرسمي بقصد مضاعفة دخولهم لمواجهة أعباء المعيشة

هذا إلى جانب العمال المُسرحين من مناصبهم بالقطاع الرسمي وذلك نتيجة للبرامج والسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بهدف الإصلاح.

وهنا نجد التساؤل الذي يطرح نفسه علي بساط البحث عن:

ما هو مصير العمال النشطين المؤهلين الذين تم تسريحهم من أعمالهم الرسمية؟

ففي أغلب الحالات يلجأ أصحاب هذه الفئة وكذا غيرهم من العاطلين عن العمل إلى النشاط والانتشار في الاقتصاد غير الرسمي لأجل سد احتياجاتهم اليومية معتمدين أحياناُ علي علاقاتهم الاجتماعية وعلي المساعدات العائلية من جانب ذويهم.

وفي المقابل تُجند الدولة مؤسساتها –جاهدةً– لمتابعة ومنع وجود هذه الأنشطة. هذه نظرة سريعة من خلال رؤى بعض الباحثين في الاقتصاد الخفي في جمهورية الجزائر.

خامساً: إسقاط حالة الجزائر على الحالة المصرية

وبإسقاط حالة الجزائر على الحالة المصرية المشابهة لها تدور أسئلة مشروعة في ذهن الباحثين وذلك على النحو التالي:

تساؤل مشروع: لماذا انتشر الاقتصاد غير الرسمي في باسوس – الدويقة – دار السلام – زهراء المعادي – حلوان – المعصرة؟ وكافة قرى ونجوع مصر؟

أجيب بسبب انتشار العشوائيات والمناطق العشوائية و تقشف الإدارة المحلية وانتشار الفساد وعدم وجود الثقافة والوعي بأهمية المساهمة أو المشاركة في اقتصاد الدولة إضافة إلى انتشار الروتين في الحصول على فتح ملف ضريبي أو الحصول على تراخيص و اهتمام الدولة بالمناطق الحضرية وإهمال الريف والصعيد من غير خدمات.

وتقدر دراسة اتحاد الصناعات وجود الاقتصاد غير الرسمي في مجال الصناعة بنحو ٤٠ ألف مصنع غير قانوني، تمارس نشاطها في أماكن غير مرخص بها، أو أنها تعمل في إطار بعيد عن إجراءات الأمن الصناعي، فضلًا عن شروط السلامة والصحة، ويطلق على هذه الصناعات والاقتصاد غير الرسمي يضعف قوة الاقتصاد الرسمي لأن أسعار سلع الاقتصاد غير الرسمى منخفضة لعدم سداد الضرائب وعدم دفع الرسوم الجمركية لأنها رديئة الصنع غير مطابقة للمواصفات خاصة أن مستوى الدخول لأكثر من ٧٠% من المصريين منخفض أو متوسط.

مما يتطلب:

ضرورة العمل الجاد في الفترة الحالية لإيجاد آليات قانونية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي للبلاد، حيث أن تلك الخطوة كفيلة بالحل السريع لمشاكل البلاد الاقتصادية خلال عام على أقصى تقدير.

أن هناك عدة حلول أمام الحكومة لدمج الاقتصاد غير الرسمي لعلاج هذه القضية، تكمن في ضرورة النظر لهذا القطاع على أنه المشغل الأكبر في سوق العمل، فنحو ٧٠% من الداخلين في سوق العمل الجدد يشتغلون في الاقتصاد غير الرسمي خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مع الاهتمام بعدم النظر على هذا الاقتصاد من منطلق الجباية وتحسين الحصيلة الضريبية فقط.

أن ضم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يتطلب تخفيض الضرائب على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ١٠% ومشاركة الدولة في تحمل التأمينات الاجتماعية وتخفيض نسبة صاحب العمل، وأطالب بتيسير إجراءات التراخيص وخفض الرسوم الخاصة بتراخيص تأسيس المشروعات الصغيرة.

وتفعيل دور الدولة في الرقابة والتفتيش وتسجيل المشروعات غير الرسمية ودور مأموريات الضرائب شعبة الحصر وتفعيل إقامة المجلس الأعلى للضرائب حيث أن إحدى مهامه المنوط به تحقيقها حصر المجتمع الضريبي.

أن عودة الاقتصاد غير الرسمي وضمه لاقتصاد الدولة الرسمي يضاعفان حصيلة الضرائب وإيرادات الدولة إلى ٣٠٠ مليار جنيه أو ما يزيد على ذلك ويقلل ويخفض الاحتكار، إضافة لتطبيق شروط السلامة والصحة على السلع والخدمات التي تقدم، وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد، وبشكل عام زيادة معدلات النمو بنحو ١,٣: ٢% سنويًا وزيادة الناتج القومي المصري وتحقيق العدالة الضريبية لكل من يسدد ما عليه للدولة.

أن الاقتصاد غير الرسمي يضعف قوة الاقتصاد الرسمي لأن أسعار سلع الاقتصاد غير الرسمي (الموازي) منخفضة لعدم سداد الضرائب لعدم دفع الرسوم الجمركية لأنها رديئة الصنع غير مطابقة للمواصفات خاصة وأن مستوى الدخول لأكثر من ٧٠ % من المصريين منخفض أو متوسط.

أن علاج هذه القضية يبدأ بأنه لا يجب النظر لإصلاح الاقتصاد غير الرسمي أو الظل من منطلق الجباية وتحسين الحصيلة الضريبية فقط لكن يجب أن ينظر لهذا القطاع على أنه المشغل الأكبر في سوق العمل المصري فحوالي ٧٠ % من الداخلين في سوق العمل الجدد يشتغلوا في الاقتصاد غير الرسمي خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وعلينا الاستفادة من إمكانيات هذا القطاع.

أن ضم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يتطلب تخفيض الضرائب على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ١٠ % و مشاركة الدولة في تحمل التأمينات الاجتماعية وتخفيض نسبة صاحب العمل، وإنفاق هذه الحصيلة على تطوير العشوائيات والمناطق المأهولة بالمشروعات غير الرسمية.

وضرورة تيسير إجراءات التراخيص، وخفض الرسوم الخاصة بتراخيص تأسيس المشروعات الصغيرة، وتشجيع جمعيات حماية المستهلك ومنظمات المجتمع المدني بالتوعية وخطورة غياب اشتراطات الصحة والسلامة لمنتجات الاقتصاد غير الرسمي.

كما ينبغي:

تشديد العقوبات على التهرب الضريبي.

مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي.

ينبغي أن تؤكد الحكومة على تطبيق أحكام القانون وتفعيل الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير القوانين التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة سيؤدي إلى تقليل مغريات الفساد وستشجع الأفراد والمؤسسات للانتقال من الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد الرسمي

الفصل الثالث

الدروس الخصوصية كأنموذج للاقتصاد الخفي في مصر

تمهيد (تساؤلات ومفاهيم):

مع بداية العام الدراسي تتجدد هموم ومشاكل الآباء والأمهات مع الدروس الخصوصية والمدرسين وكيف يتم تدبير هذه الأمور المادية التي أصبحت ترهق ميزانية أي أسرة مهما كان دخلها ومما كان مستواها المادي، لقد أصبحت الدروس الخصوصية تجارة رابحة، ففي مصر كثير من الإحصائيات قدرت حجم الدروس الخصوصية ما بين ٢٠ إلى ٢٥ مليار جنيه سنوياً، حتى إن وزارة المالية المصرية وضعت خطة لمواجهة المدرسين المتهربين من سداد مستحقات الدولة عن الدروس الخصوصية قبل بداية العام الدراسي.

إن الإنفاق العائلي على الدروس الخصوصية وصل إلى أكثر ١٥ مليار جنيه وهو ما أدى إلى تخفيض معدل النمو إلى ٢,٥ في المائة مما يعني أن ٣٠% من دخل الأسرة المصرية موجه إلى الدروس الخصوصية وهو ما أدى إلى مزيد من الضغوط الموجهة لعائل الأسرة.

إن انتشار الدروس الخصوصية بهذه الصورة الرهيبة يحدث خللا مجتمعيا وكثير من المدرسين يبررون هذه الوسيلة لتحسين الدخل نظرا لانخفاض الدخل الشهري والسنوي لهم ولكن مع زيادة الدخل هذا العام ومحاولة تحسين دخول المدرسين من قبل الحكومة هل يتحسن الوضع في الدروس الخصوصية مع تحسن أوضاع المدرسين أشك لأنها أصبحت مثل السرطان انتشرت بلا سيطرة.

مؤشرات خطيرة كشف عنها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في أحدث تقاريره عن الدروس الخصوصية،في العام ٢٠١٣/٢٠١٤،

من أبرزها أن٨٢% من الأسر التي لديها أبناء في مراحل التعليم يحصل أحدهم علي درس خصوصي هذا العام مقابل٦٠% في عام٢٠٠٦، كما ارتفعت نسبة الطلاب الذين يتلقون دروسا خصوصية في المدارس الحكومية من٥٥% الي٧٩% ومن٤٤% الي٥٦% بالمدارس الخاصة ومن٥٣% الي٦٩% بالتجريبية، وأن٥١% من الأسر تري أن عدم كفاية شرح المدرس من أهم اسباب الاضطرار للدروس الخصوصية، وسجلت دروس اللغات الأجنبية نسبة٨٣% من الطلاب والرياضيات٧٦% واللغة العربية٧٣%.

وأشار التقرير إلى أن الدروس الخصوصية في المرحلة الابتدائية ارتفعت من٤٧% الي٦٧% والإعدادية من٥٩ إلى ٥٨ % والثانوية من ٦٥ إلى ٨٧ %.

والمفاجأة امتداد الدروس الخصوصية إلى التعليم الفني وارتفاع نسبته من٢٧ الي٤٧% والغريب أن التعليم الأزهري ذا الطبيعة الدينية شملته الظاهرة وارتفعت نسبته من٤٤% الي٧٥% والملاحظ كذلك ــ كما يذكر التقرير أن النسبة كانت ٦١ % لمحدودي الدخل و ٧٧ % للأغنياء والأكثر غرابة أن ضعف مستوي الطالب لم يكن هو السبب الوحيد وإنما يضاف له ضمان مزيد من الشرح وبالتالي الم الأفضل.

أن ظاهرة الدروس الخصوصية ليست ظاهرة ترفيهية أو أنها جاءت من غير دوافع حقيقية لتفشيها؛ بل إنها كغيرها من الظواهر الاجتماعية الناشئة في ظل ظروف وأوضاع جديدة تنتاب المنطقة بأكملها.....

تساؤلات العينة:

مصر ما أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وسبل علاجها بالمرحلة الثانوية في كمثال، وهل يُمكن تقنين وضع الدروس الخصوصية بعد استفحال خطرها على المنظومة التعليمية المصرية، ومدى استفادة خزينة الدولة المصرية من

عائد الدروس الخصوصية. أسئلة أراها مشروعة مُلتمساً من خلال ما أتناوله البحث عن حلول جذرية لهذه الظاهرة المجتمعية.

مصطلحات البحث:

١- الدروس الخصوصية:

تعرف الدروس الخصوصية بأنها: " كل جهد تعليمي مكرر يحصل عليه التلميذ منفرداً أو في مجموعة نظير مقابل مادي يدفع للقائم به " (٩).

بينما يتبنى الباحث التعريف الإجرائي التالي للدروس الخصوصية: "هي الجهد الذي يبذله المعلم خارج نطاق المدرسة ويستفيد منه المتعلم بصورة فردية أو جماعية، بحيث يتقاضى المعلم أجراً يدفع له مقابل هذا الجهد، وتتم داخل بيوت المعلمين أو طلبتهم في ضوء اتفاق شفهي تحدد فيه أجرة المعلم عن كل درس وزمن ومكان إنجازه ".

٢- المرحلة الثانوية:

وهي المرحلة التي تسبق التعليم الجامعي وتلي التعليم الأساسي على حسب ما أقرته وزارة التربية والتعليم في تعديلات القانون ١٣١لسنة ١٩٨١م.

الدراسات السابقة:

لقد أُجريَت العديد من الدراسات السابقة في البيئة المصرية تتعلق بموضوع البحث الحالي،، تناولت موضوع الدروس الخصوصية، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المشكلة لم تظهر بصورة قوية تدفع الباحثين إلى تناولها بأسلوب علمي تطبيقي، وإن كان هناك بعض المقالات التي تناولت هذا الموضوع، فبعد البحث والتفحص عن

9. التربية العربية لدول الخليج،دراسة ظاهرة الدروس الخصوصية حجمها وأسبابها،رسالة الخليج العربي،العدد ٣١،الرياض،١٩٨٩م.

موضوع الدروس الخصوصية، وجدت أربع دراسات أجريت على البيئة المصرية نلخصها فيما يلي:

١- قامت الإدارة العامة للبحوث الفنية بوزارة التربية والتعليم عام ١٩٦١ بدراسة حول الدروس الخصوصية حيث تم إعداد عدة استبيانات تتعلق بالدروس الخصوصية وزعت على المتعلم وولي الأمر والمعلم والناظر وكبار التربية والتعليم، باعتبارهم أطرافاً في المشكلة وعلى اتصال مباشر بها، إذ طبقت استبانة المتعلمين على جميع المراحل الدراسية المختلفة وعددهم ١١٣٨ متعلماً، حيث وجد أن ٥٤% من المجموع الإجمالي للمتعلمين قد سبق لهم أن أخذوا دروس خصوصية، وأن المواد: الرياضيات واللغة الإنجليزية والفرنسية هي التي يكثر فيها حصول الطلبة على دروس خصوصية، بينما أوضحت الدراسة أن ٦٠% من أولياء الأمور يعطون أولادهم دروساً خصوصية، وسبب ذلك راجع إلى ضعف الأبناء، ورغبة الآباء في تحسين تحصيلهم، وازدحام الفصول وقلة اهتمام المعلمين، وطرق التدريس المتبعة، وإهمال المتعلم ونظام الامتحانات، وهي كلها أسباب تهيئ الجو المناسب للإقبال على الدروس الخصوصية، وأوصت الدراسة بأن يعاد النظر في نظام القبول والتسجيل في الجامعات، وتوفير المعلمين الأكفاء، ووضع دستور تراعي فيه آداب المهنة، وغيرها.

٢- بينما أجرى نجي الله الطنطاوي ١٩٦٨م دراسة تناولت أسباب ظاهرة الدروس الخصوصية، حيث حصر الباحث تلك الأسباب في النقاط الرئيسة التالية:

أ- المعلم: وخاصة عندما يكون غير قادر على القيام بعملية التدريس وغير متمكن من مادة تخصصه، الأمر الذي يساعد على أن يلجأ المتعلمون إلى معلم آخر يساعدهم في تحصيل دروسهم وفهمها.

ب- المتعلم: إذ يلجأ المتعلم إلى أخذ دروس خصوصية لتقليد أقرانه والمفاخرة بذلك.

ج- الأسرة: حيث يفتقد المتعلم المكان المناسب للدراسة والمشجع على ذلك.

د- المجتمع نفسه: والذي يحث المتعلمين للحصول على الشهادات والمبالغة في ذلك، مما يدفع المتعلمين لأخذ دروس خصوصية.

هـ- السياسة التعليمية: التوسع الكمي في التعليم دون التوسع النوعي في الإمكانات.

وأوصى الباحث بأن يحدد مقياس آخر لتقييم المتعلمين غير مقياس (المجموع)، وأن يعمل المجتمع على استيعاب جميع الخريجين حتى يقل القلق والإزعاج، وتخفف حدة السباق الجنوني وراء المجاميع الكبيرة والتي هي إحدى الأسباب الأساسية في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

٣- في حين أجرى آدم محمد وآخرون ١٩٨٠: " استطلاع للرأي العام – ظاهرة الدروس الخصوصية" المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، ١٩٨٠م دراسة للتعرف على الرأي العام حول ظاهرة الدروس الخصوصية، حيث طبقت استبانة على ٦١١ فرداً من مختلف المستويات التعليمية، كما أن العينة المختارة بصورة عشوائية اشتملت على جميع المناطق الرئيسة بجمهورية مصر العربية، توصل الباحثون إلى أن هناك علاقة وطيدة بين دخل رب الأسرة وإعطاء الدروس الخصوصية للأبناء، كما أظهرت الدراسة أن نسبة الذين يعطون لأبنائهم دروساً خصوصية ومن لا يعطون من حيث المتغير التعليمي لكل من الوالدين كانت مرتفعة لدى الآباء المتعلمين أكثر من الأميين، وكانت النسبة بصفة عامة تتجه إلى الزيادة مع ارتفاع المستوى التعليمي، أما بالنسبة للمواد الدراسية التي يأخذ المتعلمون فيها دروساً خصوصية قد جاءت مادة الرياضيات في المقدمة ثم تليها مادة اللغة الإنجليزية، فاللغة العربية، فالفرنسية، ثم العلوم سواء أكان ذلك في مدينة القاهرة أو في الأقاليم المختلفة.

٤- إلا أن دراسة البوهي، فاروق: " الدروس الخصوصية في التعليم الثانوي العام "، مجلة دراسات تربوية، الجزء ٧٠، ١٩٩٤م.

هدفت إلى التعرف على أسباب ظاهرة الدروس الخصوصية في التعليم الثانوي العام بمحافظة البحيرة والإسكندرية وحجم تلك المشكلة ومدى انتشارها بين طلبة الثانوية العامة، إذ طبق الباحث أدوات بحثه على عينة تتكون من ٣٠٠ فرد من أولياء الأمور، ٢٠٠ معلم ومعلمة، ١٢٦٠ طالباً وطالبة، وتوصل الباحث إلى أن الدروس الخصوصية منتشرة انتشاراً واسعاً بما يجعلها ظاهرة في كل من محافظتي البحيرة والإسكندرية، حيث كانت نسبة الطلبة الذين يأخذون دروساً خصوصية ٧٦ر٤% من إجمالي الطلبة البالغ عددهم ١٢٦٠ طالباً وطالبة، بينما كانت نسبة المعلمين الذين يعطون دروساً خصوصية بلغت ٧٥% من إجمالي عدد المعلمين البالغ ٢٠٠ معلم ومعلمة، في حين أوضحت الدراسة أن أكثر من ٨٦% من عينة أولياء الأمور البالغ عددهم ٣٠٠ يعطون أبناءهم دروساً خصوصية، وعللوا ذلك بأنهم يرضون ضمائرهم نحو أبنائهم.

أما بالنسبة للأسباب التي حازت على أعلى نسبة موافقة بين الجنسين تمحورت حول صعوبة المنهاج المدرسي، الحصول على مجموع للالتحاق بالكلية التي يرغبها المتعلم، عدم الاستفادة من المعلم، عدم الاستفادة من دروس التلفزيون، الرغبة في الحصول على مزيد من التقوية في المادة الدراسية. وأوصى الباحث بأن تقوم وزارة التربية والتعليم بتطوير الحوافز المالية للمعلمين خاصة الأكفاء منهم لتشجيعهم على بذل الجهد في الفصول الدراسية والتخلي عن إعطاء دروس خصوصية، إذ إنهم يعدون محور هذه الظاهرة، وبدونهم تتقلص ويسهل التخلص منها.

تعليق على الدراسات السابقة:

لقد أوضحت الدراسات السابقة ما يلي:

١- أن ظاهرة الدروس الخصوصية منتشرة وتؤثر سلباً على كفاية النظام التعليمي وإهمال المعلم لواجباته.

٢- تمثل هذه الظاهرة عبئا على أولياء الأمور من حيث التكاليف التي يدفعونها شهرياً لتعليم أبنائهم دروساً خصوصية.

٣- تزداد ظاهرة الدروس الخصوصية لدى أولياء الأمور المتعلمين أكثر من الأميين، وقد يرجع ذلك إلى عدم ثقة أولياء الأمور المتعلمين بأساليب التدريس المطبقة بالمدارس النظامية بسبب ازدحام الفصول الدراسية وازدياد أعداد الطلبة.

٤- إخفاق المنهاج والمقررات الدراسية المطبقة في المدارس المختلفة، وخاصة تلك المناهج التي تتعرض إلى عمليات تطوير تقليدية مثل الحذف أو الإضافة أو الاستبدال، الأمر الذي يفقد المنهاج منطقيته وجعله غير منظم، مما يجعل المتعلم غير قادر على فهم مضامينه.

٥- تدلل الدراسات السابقة على أن اهتمام المجتمع المتزايد بالتعليم يزيد من الخوف والقلق لدى فئات عديدة منه، مما يدفع بهم إلى البحث عن معلمين آخرين يعطون أبناءهم دروساً خصوصية، وخاصة عندما لم يثق أفراد المجتمع بقدرات المعلم واهتمامه بأبنائهم، وخروجه عن النظام القائم.

المطلب الأول

نظرة مصلحة الضرائب المصرية للدروس الخصوصية

أشارت مصلحة الضرائب في مصر أن المصلحة تفتح سنوياً ألف ملف جديد للمدرسين، وقد بلغت الملفات حتى هذا العام ١٥٠ألف ملف،وأكدت مصلحة

الضرائب أن متوسط دخل المدرس عن الدروس الخصوصية يصل من ١٠ آلاف جنيه إلى ٦٠ ألف جنيه شهرياً.

وهو ما يشير بوضوح إلى مدى خطورة الظاهرة فضلاً عما تكشف عنه من تداعيات اجتماعية سيكون لها أكبر الأثر السلبي في المستقبل القريب.

ويرى الباحث أن ظاهرة الدروس الخصوصية "حطمت مبدأ تكافؤ الفرص، وزرعت التفرقة بين الطلاب في فترة تعتبر أجمل فترات الحياة بينهم"، واتسمت بالتسابق في الدروس الخصوصية التي يتلقاها الطالب أو الطالبة في المراحل التعليمية المختلفة حتى وصلت إلى الجامعة.

ومع ما تكلفه الدروس الخصوصية من مبالغ مالية ضخمة يتحملها كاهل الأسرة إلا أن الأمر لا يتوقف عند ذلك فحسب؛ بل يمتد أثر الدروس الخصوصية إلى ما هو أكبر من ذلك لتساهم مع عدة عوامل أخرى في تشكيل ما يسمى بالارتباك الأسرى.

فمع بدء العام الدراسي بشكل عام واقتراب موسم الامتحانات بشكل خاص تنتاب أولياء الأمور حالة من الخوف الشديد من إخفاق أبنائهم في مادة ما، أو الرسوب بمادة أخرى، ويبدأ التطلع من اليوم الأول إلى كيفية النجاح والتفوق لهؤلاء الأبناء، والذي لن يتأتى في اعتقادهم إلا بالدروس الخصوصية، وهنا يحدث الاختلال في مواعيد الالتزامات الأسرية من مواعيد الطعام والخروج والنوم واللقاء الجماعي، أو حتى الواجبات الاجتماعية في محيط الأسرة الكبيرة.

ولا شك أن المتضرر الأول من الدروس الخصوصية هو الطالب؛ فالأثر النفسي الواقع عليه أشد وطأة، ذلك أنه لا يقتصر على مجرد التوتر والخوف والقلق؛ بل يمتد ذلك إلى إكساب نفسية الطالب مجموعة من السلوكيات النفسية التي تصحبه لفترات طويلة من مراحله العمرية إن لم تمتد معه كامل حياته.

وإن أسوأ ما تخلفه الدروس الخصوصية؛ هو ما تولده لديه من روح الاتكالية وعدم الاستعداد للتركيز مع المعلم داخل الفصل، بينما يتلقى المعلومات على شكل "كبسولة" من المعلم الخصوصي.

ويرى الكثير من خبراء التربية " أن هناك حقيقة ثابتة وهي الخلفية السلبية على طلاب الدروس الخصوصية، وتحويلهم إلى آلة تسجيل للمواد التي تدرس لهم بطريقة هي مجرد نماذج من الإجابات يحفظها الطالب عن ظهر قلب بدون تعمق في المضمون، ويدخل الطالب الامتحان ليفرغ الطالب التسجيل الذهني، وهنا تظهر الحقيقة التي لا يعيها الطالب، وبالتبعية أولياء الأمور، ويكون التساؤل: هل هذا هو التعليم الذي يجب على الطالب أن يقبل عليه، وما مدى استفادته من المذاكرة؟.

وعن أثر الدروس الخصوصية على المدرس وبرغم ما يحققه الكثير من المدرسين من عوائد مالية ضخمة تقدر في بعض الأحيان بعشرات أضعاف ما يتقاضونه من مرتبات، إلا أن الدروس الخصوصية تترك أثرها النفسي السيئ على المدرسين الذين يعطون دروساً خصوصية.

يقول الدكتور أحمد عبداللطيف ـــــ استشاري الطب النفسي بجامعة الإسكندرية: إن المدرس يشعر بفقدان سلطته على الطلاب إذ إن الكثير من الطلاب يعتبرون أخذهم دروساً خصوصية عنده منةً يجب أن تقابل من المدرس بتذويب للفوارق المعتبرة بين المدرس والطالب، ويحدث لون من ألوان الفوضى في العلاقة بينهما، وليس تقارباً كما يظن البعض، وهو ما يصيب المدرس بعدم احترام لذاته، يتنامى مع مرور الوقت حتى يصل لمرحلة التبلد.

كما يصاب الكثير من المدرسين بالاكتئاب الناتج عن إحساسهم بعدم مراعاة الضمير خلال عملهم بالمدرسة لدفع الطلاب لأخذ دروس خصوصية، فيشعرون بالتقصير في تأدية الأمانة التي حملوها عند تعيينهم.

كما يعاني مدرسو الدروس الخصوصية من حياة أسرية مرتبكة، ذلك لأنهم يغيبون عن منازلهم أغلب ساعات اليوم، ولا يعودون إلا عند النوم، ففي الصباح المدرسة، ثم الدروس.

"إلي جانب سلبيات النظام التربوي التي تدفع إلى الدروس الخصوصية هناك سلبيات في المجتمع والأسرة، منها انعدام أو ضعف ثقة قطاعات كبيرة في المجتمع في جدية العمل بالمدرسة وجدواها، وإكساب المجتمع صورة مظهرية وقيمة اجتماعية للدروس الخصوصية ، وضعف قدرة المجتمع علي المشاركة في تمويل التعليم النظامي الرسمي بقصد تحسينه رغم المبالغ الطائلة التي يتم إنفاقها على الدروس الخصوصية والمدارس الخاصة، والسباق المحموم نحو ما يسمي بكليات القمة، فضلاً عن تدني مرتبات المعلمين مع زيادة الأعباء المعيشية.

وفي محاولة من الدولة لمواجهة هذا الوباء أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار رقم١٨٠ لسنة٢٠٠٢ باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المراكز التي تعمل بدون ترخيص وبمرور الوقت استفحل الوباء وأصبح في ظل الانتشار الرهيب لهذه المراكز اكبر من كل القرارات ومحاولات العلاج وفي عام٢٠٠٩ صدر القرار الوزاري رقم٢٨٢ الذي نصت المادة الأولي منه علي مد فترة حظر منح تراخيص بفتح مثل هذه المراكز وإغلاق المخالف منها وبالفعل تم إغلاق ٢١٣ مركزا بمحافظتي القاهرة والجيزة أخيراً.

إلا أن مافيا هذه المراكز لجأت للأبواب الخلفية للإبقاء علي هذه الدجاجة التي تبيض ذهبا من خلال الحصول علي تراخيص من وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الأوقاف والجمعيات الأهلية أو التخفي بالمساجد والكنائس سعيا للهروب من الضرائب.

إن كل قوانين التربية والتعليم الحالية لا تسمح بإقامة مراكز تعليمية للدروس الخصوصية، وهناك تراخيص تمنحها الوزارة للمراكز التعليمية بعيدا عن هذا النشاط مثل مراكز تعليم اللغات والكمبيوتر وتعد هذه المراكز تعليمية ثقافية بعيدة عن المناهج التعليمية.

إن المراكز التعليمية الخاصة التي تمارس نشاطا غير تخصصها يتم إغلاقها علي الفور وشهدت الآونة الأخيرة إغلاق ١٧٣ مركزا بالقاهرة فقط.

إن وزارة التضامن الاجتماعي تمنح بعض المراكز ترخيصا لإقامة مراكز تعليمية لغير القادرين مجانا، ولكن للأسف لا تلتزم هذه المراكز بذلك حيث أن نسبة كبيرة منها تحصل علي مقابل مادي بالمخالفة لشروط الترخيص، وأضاف لم يتوقف الأمر عند وزارة التضامن الاجتماعي حيث تقوم الكنائس ووزارة الأوقاف بمنح مثل هذه التراخيص للمراكز.

إن أعداد الطلاب بالمراكز التعليمية الخاصة كبيرة جدا حيث تصل إلي٤٠ طالبا وهو نفس العدد داخل الفصول الدراسية بالمدارس تقريبا هنا نتساءل ما الفرق بين الاثنين؟ إن المراكز التعليمية الخاصة تشهد إقبالا كبيرا رغم أن مدرسي المدارس هم أنفسهم مدرسو المراكز بما يعني انه لا توجد عوامل جذب ولكن الإقبال عليها أصبح مجرد عادة عند أولياء الأمور والطلاب.

إن المادة الأولي في القرار الوزاري رقم٢٨٢لسنة٢٠٠٩ تنص علي مد فترة حظر منح تراخيص فتح مراكز التدريب والتعليم والتخصصات المختلفة المقررة بالقرار الوزاري رقم١١٢ لسنة٢٠٠٨ وذلك لمدة٦ أشهر أخري تنتهي في١٩ ابريل٢٠١٠ وتنص المادة الثانية علي ان تقوم مديريات التربية والتعليم والهيئة العامة للأبنية التعليمية باستكمال مراجعة موقف المراكز التي لم توفق أوضاعها وفقا

للقرار الوزاري١٨٠ لسنة٢٠٠٢ واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المراكز المخالفة طبقا لما ورد في ذلك القرار.

إن المادة ١١ من قانون١٩٩١ الخاص بالضرائب تنص علي أنه إذا كانت هناك علاقة تبعية أو امتداد للعمل لابد أن تخضع المرتبات والأجور للضريبة، وبالتالي تخضع مرتبات المدرسين الذين يحصلون عليها من المراكز التعليمية للضريبة، وأضاف أن المدرس الذي يقوم بافتتاح مركز تعليمي في عقار تطبق عليه الضريبة عن طريق حساب الإيرادات والمصاريف وتطبيق الضريبة علي الصافي فقط حسب القانون.

وباستقراء الحال عبر مصلحة الضرائب المصرية تبين أن هناك ما يزيد على ١٥٠ ألف ملف ضريبي لمعلمي مصر وان متوسط ربح المدرس من الدروس الخصوصية يتراوح ما بين ١٠ و٦٠ ألف جنيه شهريا، وأن إجمالي الضرائب المستحقة عليهم تقدر بنحو ٧ مليارات جنيه لم يسدد منها سوى ١٥٠ مليون جنيه فقط، وهذا الكلام يعنى أن ثلثي مدرسي مصر يعملون في الدروس الخصوصية، حيث أن هناك ١٤٠٠٠٠٠٠ (ما يزيد عن مليون وأربعمائة ألف معلم) بمراحل التعليم قبل الجامعي يعملون بـ ٤٩٤٣٥ ألف مدرسة ويدرسون لما يقارب ٢٠ مليون تلميذ.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هل يمكن أن تدفع الدروس الخصوصية بثلثي معلمي مصر خلف القضبان أن الأصل في العملية الضريبية هو أن يقوم المدرس الممارس للمهنة بتقديم طلب لمأمورية الضرائب للمهن غير التجارية المتواجدة بمحافظات مصر والتابعة لتوزيعه الجغرافي، حيث تقوم مصلحة الضرائب بإنشاء ملف ضريبي خاص به وبطاقة ضريبية ويتم عمل محضر مناقشة مستمر لتقييم مقدار ما يعطيه من دروس خصوصية وإلزامه بتقديم إقراره الضريبي في الفترة من

أول يناير حتى ٣١ مارس من كل عام. خاصة أن هناك لجان حصر في مصلحة الضرائب تقوم بجمع أسماء المدرسين المتهربين من الضرائب من خلال المدارس العاملين بها وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم التي تقوم بإعطاء كشوف كاملة بأسمائهم وهذه اللجان تجرى مجموعة من التحريات للتأكد من المعلومات والبلاغات الواردة من أولياء الأمور والطلبة ومراكز الدروس الخصوصية نفسها والتحقق من خطوط سير المدرس كترددة على شقة مفروشة واجتماعه مع العديد من التلاميذ في أماكن مختلفة أو في ساحات المساجد، ثم تحرير ورقة بكل التحريات التي أجريت حول المدرس ثم تحال إلى نيابة مكافحة التهرب الضريبي التي تتخذ ضده أحد إجراءين إما التصالح بشرط دفع كل ما عليه من ضرائب دفعة واحدة وبدون مماطلة أو إحالة القضية التي تحكم بدفع الضريبة مع التغريم والنطق بحكم يدينه.

وعن كيفية حساب الضرائب على أموال المدرسين من الدروس الخصوصية أن حساب الضريبة الخاصة بالمراكز تختلف عن الضرائب المحسوبة على المدرس، فالأولى تقوم على إقرار جميع المصروفات الخاصة بالمركز وإيجار المكان وفواتير التليفون ومرتبات الموظفين والمدرسين وتكاليف الإنارة وغيرها، أما بالنسبة للمدرس فتحسب الضريبة على أساس مجموعة من الشرائح الخاصة بالربح تبدأ من ٢٠ ألف جنيه و٤٠ ألف جنيه بشرائح تزيد على ٢٠ ألفا دوريا بواقع ٢٠% ضريبة على كل شريحة وتخضع كل هذه البيانات للمادة ١٥٧ لسنة ٨١ والمعدلة بالمادة ١٨٧ لسنة ٩٣. إن كل مدرس تخلف عن تقديم إخطار مزاولة النشاط الخاص به أو تهرب من أداء إحدى الضرائب باستعمال إحدى الطرق الاحتيالية يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عام، وفى حالة صدور الحكم بالإدانة فإنه يقضى بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤده من الضرائب المستحقة عليه، وفى جميع الأحوال يعتبر التهرب من

أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والأمانة وتحرم المحكوم عليه وهو المعلم من تولى المناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار.

وفي نهاية الحديث عن كيفية تعامل مصلحة الضرائب مع الدروس الخصوصية، يثور تساؤل هل فتح ملف ضريبي للمدرس يُقنن وضع الدروس الخصوصية ويجعلها عمل مشروع رغم سلبياتها على الأسرة والمجتمع، وما هو موقف الجهات المعنية القاطع من الدروس الخصوصية. من كونها فعل مُجرم أم الواقع فرض مشروعيته؟؟؟.

المطلب الثاني

نموذج للدروس الخصوصية في مصر

تم اختيار عينة البحث الحالي بطريقة طبقية عشوائية، وذلك كما توضحه الخطوات التالية:

بداية أبرز ما جاء في إحصاءات وزارة التربية والتعليم ما يلي للعام ٢٠١٥:

عدد مدارس ما قبل الابتدائي (١٠٢٢٧) ومدارس التعليم الابتدائي (١٧٦١٩) ومدارس التعليم الإعدادي (١٧٦١٩) بينما بلغت جملة مدارس الثانوي العام (٢٩٩٤) وجملة مدارس التعليم الفني (١٩٨٤) وارتفع عدد مدارس التربية الخاصة إلى (٩٠٣).

وأن عدد الطلاب بالمدارس ١٨٥٥٥٢٣٢ طالبا وطالبة، واحتل الطلاب بالمرحلة الابتدائية النصيب الأكبر ليصل عددهم إلى ٩٩٠٦٢٤٩ طالبا وطالبة، والمرحلة الإعدادية ٤٣٣٧٧٠٥ والثانوي العام ١٤٥٥٤٧٢ طالبا وطالبة... حيث بلغ عدد المدارس (٤٩٤٣٥) مدرسة بعدد فصول (٤٦٦٤٢٧). كما أظهرت الإحصاءات التقارب بين أعداد البنين والبنات بإجمالي السلم التعليمي، حيث بلغ عدد البنين ٩٥٠٠٥٣٠، وبلغ عدد البنات ٩٠٥٤٧٠٢.

إن الإحصاء الاستقرارى لإعداد الطلبة المقيدين بجميع القطاعات على مستوى الجمهورية (الثانوية العامة) جاء على النحو التالي (١٠):

أولاً: جملة عدد الطلبة المتقدمين الدور الأول نظام حديث "٥٣١٨٠٠" منها ٢٤٧٨٣٣ " طالبا و٢٨٣٩٦٧ طالبة، وأن أعداد الطلاب تضمن جميع المواد منها:

10. محمد سعد رئيس الإدارة المركزية للتعليم الثانوى ورئيس عام امتحان الثانوية العامة، ٢٠١٥/٢٠١٤
http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/2188627#.Vn1Zvvl97IU

(٤٩٨٩٣٥) طالبا وطالبة متقدمين لمادة اللغة العربية.

وأوضح بيان للوزارة أن عدد الطلبة المتقدمين لمادة اللغة الأجنبية الأولى إنجليزى (٥٠٩١٨٦) وفرنسي (٢١٥٤) ألماني (٢).

عدد الطلبة المتقدمين لمادة اللغة الأجنبية الثانية إنجليزى (٢١٥٥) وفرنسى (٣٤٧٧٨١) وألماني (٦٥٦٥٤) وإيطالي (٣٠٥٠٩) وأسباني ٤٦٦٢.

كما أوضح البيان أن عدد الطلبة المتقدمين كشعبة أدبية لمادة التاريخ (٢٢٠٠٨٢).

وأن عدد الطلبة المتقدمين كشعبة أدبية في مادة الجغرافيا وصل إلى (٢١٨٦٦٠).

بينما وصل عدد الطلبة المتقدمين كشعبة أدبية لمادة الفلسفة والمنطق إلى ٢١٨٨٦٢.

بينما وصل عدد الطلبة المتقدمين كشعبة أدبية لمادة علم النفس والاجتماع (٢١٦٣٨٨).

وعدد الطلبة المتقدمين كشعبة علمية لمادة الأحياء ١٨٥٢٩٦.

ووصل عدد الطلبة المتقدمين كشعبة علمية لمادة الجيولوجيا إلى ١٨٢٧٠٤.

وأن أن عدد الطلبة المتقدمين كشعبة علمية لمادة الكيمياء ٢٩٣٤٨٤.

ووصل عدد الطلبة المتقدمين كشعبة علمية لمادة الفيزياء (٢٩٤٩٧٤).

و(٠٥٥٩١) طالبا يختبرون في الرياضيات البحتة.

و(١٠٦١٠٠) في الرياضيات التطبيقية.

ووصل عدد الطلبة المتقدمين للشعبتين (علمى – أدبى) لمادة التربية الدينية (٤٥٥٦٤٠ مسلم – ٣٠٥١٨ مسيحى).

وعدد الطلبة المتقدمين للشعبتين (علمى – أدبى) لمادة التربية الوطنية (٤٨٦٠٤٣).

وأوضح رئيس عام الامتحانات أن عدد الطلبة المتقدمين للشعبتين (علمى – أدبى) لمادة الاقتصاد والإحصاء (٤٩٢٨٠٤).

كما وصلت جملة عدد الطلبة المتقدمين الدور الأول للمدارس المدارس الدولية التي تدرس مناهج خاصة إلى ٨٤٢٨ تشمل بنين (٤٥٤٢) بنات (٣٨٨٦)، تتضمن: [طلاب ابيتور (١٥٨) و IBO(141) و I.G.C.S.E(3663) والدبلومة الأمريكية (٤٣٢٨) ومصدقات (٣٤) طالبا ودبلومه فرنسية (١٠٤) طلاب].

ثانياً: وبالنسبة للطلاب المتقدمين لامتحانات الدور الأول نظام قديم (٣٨٤٩) تشمل بنين (٢٢٣٣) بنات (١٦١٦) وإجمالى طلبة شعبة العلمى (٨٦٣) – شعبة الأدبى (٢٩٨٦، بواقع ٤٩ طالبا) في مادة اللغة العربية (كما وصل عدد الطلبة المتقدمين لمادة اللغة الأجنبية الأولى الإنجليزى فقط (٢١٠)، وعدد الطلبة المتقدمين لمادة اللغة الأجنبية الثانية، إنجليزى (٣) – فرنسى (٦٠) – ألمانى (٢١) – إيطالى (٢)، ووصل عدد الطلبة المتقدمين لمادة الرياضيات١ (٣٢٠). وتابع محمد سعد، أن عدد طلبة المواد الاختيارية التخصصية في التاريخ (٦٦٣) – الجغرافيا (١٣) – الفلسفة والمنطق (١٣٠٤) – علم النفس والاجتماع (١٤٩٤) – الاقتصاد والإحصاء(٢٥٠) – الكيمياء (٤٢٦) – الأحياء (٣٧٧) – الجيولوجيا وعلوم البيئة (٩٧٤).

جملة القول:

* عدد مدارس الثانوية العامة على مستوى الجمهورية ٢٩٩٤مدرسه
* عدد الطلاب بالصف الثالث الثانوي العام ٥٣١٨٠٠
* عدد المدرسين بمدارس التعليم العام ١٤٠٠٠٠٠(مليون أربعمائة ألف معلم)

* عدد المدرسين بالتعليم الثانوي العام ٣٠٠٠٠(ثلاثون ألف معلم تقريباً).
* متوسط المصاريف المنظورة لكل طالب في الصف الثالث الثانوي العام ١٥٠٠٠ألف ج سنوياً.
* متوسط ساعات العمل للمدرسين في المدرسة ٣٠ ساعة أسبوعياً.
* متوسط عدد ساعات العمل خارج المدرسة ٤٨ساعة
* عدد الطلاب في الحصة الدراسية الخاصة في السناتر (٤٠–٥٠ طالب).
* عدد ساعات الحصة الخاصة ساعتين.

جدول رقم (١) يوضح هذه المقدمات

عدد مدارس الثانوية العامة على مستوى الجمهورية	٢٩٩٤مدرسة
عدد الطلاب بالصف الثالث الثانوي العام	٥٣١٨٠٠
عدد المدرسين بمدارس التعليم العام	١٤٠٠٠٠٠
عدد المدرسين بالتعليم الثانوي العام	٥٩٨٨٠
متوسط المصاريف المنظورة لكل طالب في الصف الثالث الثانوي العام	١٥٠٠٠ج سنوياً
متوسط ساعات العمل للمدرس في المدرسة اسبوعياً	٣٠ ساعة
عدد الطلاب في الحصة الدراسية الخاصة في السناتر اسبوعياً	٤٨ ساعة
عدد ساعات الحصة الخاصة ساعتين	٣٢ساعة اسبوعياً

بناء على هذه المعطيات يمكن أن أضع تصور لقدر المبالغ المُحصلة من إجمالي عدد الطلاب على مدار ١٠ أشهر ميلادية لصالح الدروس الخصوصية،وعدد المدرسين المنتفعين من إجمالي المدرسين في التعليم العام، ونصيب كل مُعلم سنوياً

من الدروس الخصوصية، وقدر الضرائب الذي يمكن تحصيله من إجمالي المبلغ على افتراض أن الدولة قررت مشروعية الدروس الخصوصية؟؟

ثم التعامل مع نموذج مصغر لمدرستين الأولى بالقاهرة (مدرسة أبو زهرة الإسلامية بمصر الجديدة) والثانية (مدرسة بلفيا الثانوية بمحافظة بني سويف). للتحقق من الفرضيات السابقة:

١- عدد المدرسين في مدارس الثانوي العام (ثالثه ثانوي) على مستوى الجمهورية بواقع ٢٠ مدرس بكل مدرسه:

٢٠ × ٢٩٩٤ = ٥٩٨٨٠ معلم.

٢- جملة المتحصل سنوياً:

متوسط مصاريف كل طالب × في إجمالي عدد الطلاب على مستوى الجمهورية:

١٥٠٠٠ × ٥٣١٨٠٠ = ٧٩٧٧٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه مصري سنوياً.

٣- نصيب كل مدرس سنوياً من إجمالي المبلغ:

إجمالي المبلغ على المستوى العام × عدد المعلمين على المستوى العام.

٤- قدر الضريبة المفترض تقريرها:

إجمالي المبلغ العام × عدد المعلمين

إجمالي المبلغ العام×٢٠%قيمة الضريبة المُفترضة.

قدر المحصل من كل معلم سنوياً وذلك على النحو التالي:

٧٩٧٧٠٠٠٠٠٠÷٥٩٨٨٠=١٣٣٢١٦,٤٣٣ج

٧٩٧٧٠٠٠٠٠٠×٢٠%=١٥٩٥٤٠٠٠٠٠ج

١٣٣٢١٦,٤٣٣ج×٢٠%=٢٦٦٤٣,٢٨٦٦

إذا في حالة تقرير الضريبة سيتم تحصيل ما يقارب مليار وستمائة مليون جنيه سنوياً.

وبتطبيق ذلك على المدرستين محل العينة حيث:

حددت عدد المدارس الثانوية في محافظة القاهرة (مدارس أبو زهرة الإسلامية بمصر الجديدة و مدرسة بلفيا الثانوية بمحافظة بني سويف) حيث حُدد عدد الطلبة الذين يأخذون دروساً خصوصية في الصفوف المختلفة من المدارس الثانوية المختارة، وذلك عن طريق زيارة تلك المدارس بصورة شبه دائمة على مدار ما يقارب شهرأ، ثم تم فرز الطلبة الذين يأخذون دروساً خصوصية في المواد المختلفة،وعدد المدرسين ذوى الدروس الخصوصية.

أولاً– مدرسة أبو زهرة الإسلامية بمصر الجديدة مدرسة ثانوي بنات + ثانوي بنين منفصلين

جدول رقم (٢) خاص بمعلمي اللغة العربية والانجليزية بالمدرسه

عدد الطلاب الكلي	مقدار ما يدفعه الطالب شهريا (٢) مواد	مقدارما يدفعه الطالب سنويا	عدد المعلمين الكلي	مقدار ما يحصل عليها المعلم شهريا	مقدار ما يحصل عليه المعلم سنويا	الضريبة المفترضة ٢٠%
٢٥٠	٤٠٠	٤٠٠٠	٦	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠

تحليل الجدول رقم (٢) كالتالي:

باعتبارأن عدد الطلاب في في الثانوية العامة بنين وبنات علمي وأدبي(بمدرسة أبو زهرة الإسلامية بمصر الجديدة (٢٥٠)طالب للعام الجامعي ٢٠١٥.

بواقع كلفة الطالب (٥٠جنيه) في الحصة الواحدة للمادة حيث أن الطالب يحتاج إلى دروس خصوصية في(٢مواد) بواقع حصة في الأسبوع لكل مادة.أي بمعنى(٤حصص للمادة الواحدة في الشهر)،

كلفة الطالب (للمادة الواحدة)× الشهر=٥٠×٤=٢٠٠جنيه شهريا

كلفة الطالب × الشهر(لجميع المواد)=٢٠٠×٢=٤٠٠جنيه شهريا.

كلفة الطالب ×السنة(لجميع المواد)= ٤٠٠×١٠= ٤٠٠٠جنيه سنويا

مقدار ما يتحصل عليه معلم اللغة العربية ×الشهر=(٢٥٠عدد الطلاب الكلي)×(٢٠٠ جنيه مقدار ما يدفعه الطالب في الشهر للمادة الواحدة) =٥٠٠٠٠ ألف جنيه شهريا.

مقدار ما يتحصل عليه (معلم اللغة العربية في السنة=٥٠٠٠٠×١٠=٥٠٠٠٠٠ جنيه سنويا للفرد

نصيب معلم اللغة العربية في المدرسة=٥٠٠٠٠٠÷٢=٢٥٠٠٠٠

الضريبة المفترضه= ٢٥٠٠٠٠×٢٠÷١٠٠=٥٠٠٠٠ج

إجمالي الضريبة المفترضه على مغلمي اللغة العربية بالمدرسة= ١٠٠٠٠٠ج

مقدار ما يتحصل عليه معلم اللغة الانجليزية ×الشهر=(٢٥٠عدد الطلاب الكلي)×(٢٠٠ جنيه مقدار ما يدفعه الطالب في الشهر للمادة الواحدة) =٥٠٠٠٠ ألف جنيه شهريا.

مقدار ما يتحصل عليه (معلم اللغة الانجليزية في السنة=٥٠٠٠٠×١٠=٥٠٠٠٠٠ جنيه سنويا للفرد

نصيب معلم اللغة الإنجليزية=٥٠٠٠٠٠÷٤=١٢٥٠٠٠

الضريبة المفترضه= ١٢٥٠٠٠×٢٠÷١٠٠=٢٥٠٠٠×٤=١٠٠٠٠٠ج

الضريبة المفترضه ١٠٠٠٠٠ ج

جدول رقم (٣) خاص بمعلمي الأقسام العلمية

عددالطلاب الكلي	مقدار ما يدفعه الطالب شهريا (5) مواد	مقدارما يدفعه الطالب سنويا	عدد المعلمين الكلي	مقدارما يحصل عليهاالمعلم شهريا	مقدار ما يحصل عليه المعلم سنويا	الضريبة المفترضة ٢٠%
١٢٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢	في المواد الخمسة ١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠

تحليل الجدول رقم (٣) كالتالي:

باعتبار أن عدد الطلاب في في الثانوية العامة بنين وبنات علمي (بمدرسة أبو زهرة الإسلامية بمصر الجديدة (١٢٠) طالب للعام الجامعي ٢٠١٥.

بواقع كلفة الطالب (٥٠جنيه) في الحصة الواحدة للمادة حيث أن الطالب يحتاج إلى دروس خصوصية في(٥مواد) بواقع حصة في الأسبوع لكل مادة.أي بمعنى(٤حصص للمادة الواحدة في الشهر)،

كلفة الطالب (للمادة الواحدة)× الشهر=٥٠×٤=٢٠٠جنيه شهريا

كلفة الطالب × الشهر(لجميع المواد)=٢٠٠×٥=١٠٠٠جنيه شهريا.

كلفة الطالب ×السنة(لجميع المواد)=١٠٠٠×١٠=١٠٠٠٠جنيه سنويا

مقدار ما يتحصل عليه معلمي الأقسام العلمية ×الشهر=(١٢٠عدد الطلاب الكلي)×(١٠٠٠ جنيه مقدار ما يدفعه الطالب في الشهر للمواد الخمسة) =١٢٠٠٠٠

مقدار ما يتحصل عليه (معلمي الأقسام العلمية في السنة=١٢٠٠٠٠×١٠=١٢٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً.

نصيب معلمي الأقسام العلمية في المدرسة=١٢٠٠٠٠٠÷١٢=١٠٠٠٠٠ج

الضريبة المفترضه ١٠٠٠٠٠×٢٠÷١٠٠=٢٠٠٠٠ج

الضريبة المفترضه على إجمالي المعلمين ٢٠٠٠٠×١٢= ٢٤٠٠٠٠ج

ملحوظة: مع العلم وضع السناتر يختلف عن الوضع في الحصة الخاصة حيث يتفق مؤجر السنتر مع المدرسين على ١٠ جنيه على أي طالب حيث الطالب الذي يدفع ٥٠ جنيه يحصل منها المدرس على ٤٠ جنيه بخلاف الملازم والأوراق.

جدول رقم (٤) خاص بمعلمي الأقسام الأدبية

عدد الطلاب الكلي	مقدار ما يدفعه الطالب شهريا (5) مواد	مقدار ما يدفعه الطالب سنويا	عدد المعلمين الكلي	مقدارما يحصل عليهاالمعلم شهريا	مقدار ما يحصل عليه المعلم سنويا	الضريبة المفترضة ٢٠%
١٣٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠	٦	في المواد الخمسة ١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠ج

تحليل الجدول رقم (٤) كالتالي:

باعتبار أن عدد الطلاب في في الثانوية العامة بنين وبنات أدبي (بمدرسة أبو زهرة الإسلامية بمصر الجديدة (١٣٠) طالب للعام الجامعي ٢٠١٥.

بواقع كلفة الطالب(٥٠جنيه) في الحصة الواحدة للمادة حيث أن الطالب يحتاج إلى دروس خصوصية في(٥مواد) بواقع حصة في الأسبوع لكل مادة.أي بمعنى(٤حصص للمادة الواحدة في الشهر)،

كلفة الطالب (للمادة الواحدة)× الشهر=٥٠×٤=٢٠٠جنيه شهريا

كلفة الطالب × الشهر(لجميع المواد)=٢٠٠×٥=١٠٠٠جنيه شهريا.

كلفة الطالب ×السنة (لجميع المواد)=١٠٠٠×١٠=١٠٠٠٠جنيه سنويا

مقدار ما يتحصل عليه معلمي الأقسام الأدبية ×الشهر=(١٣٠عدد الطلاب الكلي)×(١٠٠٠ جنيه مقدار ما يدفعه الطالب في الشهر للمواد الخمسة) =١٣٠٠٠٠

مقدار ما يتحصل عليه (معلمي الأقسام الأدبية في لسنة =١٣٠٠٠٠×١٠=١٣٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً.

نصيب معلمي الأقسام الأدبية في المدرسة =١٣٠٠٠٠٠÷٦=٢١٦٦٦٦,٦٦٧

الضريبة المفترضه ٢١٦٦٦٦,٦٦٧×٢٠÷١٠٠=٤٣٣٣٣,٢ج

الضريبة المفترضه على إجمالي المعلمين ٤٣٣٣٣,٢ج ×٦= ٢٥٩٩٩٩,٢ج

ملحوظة: مع العلم وضع السناتر يختلف عن الوضع في الحصة الخاصة حيث يتفق مؤجر السنتر مع المدرسين على ١٠ جنيه على أي طالب حيث الطالب الذي يدفع ٥٠ جنيه يحصل منها المدرس على ٤٠ جنيه بخلاف الملازم والأوراق.

جدول إجمالي رقم (٥) يوضح المواد وعدد المدرسين والمبالغ المقدرة لكل مادة وقدر الضريبة المفترضة

المادة	الشعبة	عدد المدرسين	عدد الطلاب	متوسط الطالب الواحد	الدخل السنوي	الضريبة المفترضة
لغة عربية	عام	٢	٢٥٠	٢٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
لغة إنجليزية	عام	٤	٢٥٠	٢٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الأقسام العلمية	علمي– رياضة	١٢	١٢٠	١٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
الأقسام الأدبية	أدبي	٦	١٣٠	١٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
إجمالي الضريبة	ـــــ	٢٤	ـــــــ	٢٤٠٠ علمي وأدبي	٣٥٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠

جملة القول:

إجمالي الضريبة المفترضة على مُعلمي مدرسة أبو زهـرة الإسـلامية بمـصر الجديدة

١٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠+٢٤٠٠٠٠+٢٦٠٠٠٠=٧٠٠٠٠٠ج ضريبة مـستحقه سنوياً على مدرسي الثانوية العامة.

ثانياً: نموذج مدرسة الثانوية المشتركة ببلفيا بمحافظة بني سويف جـدول رقـم (٦) خاص بمعلمي اللغة العربية والانجليزية بالمدرسه

عدد الطلاب الكلي	مقدار ما يدفعه الطالب شهريا (٢) مواد	مقدارما يدفعه الطالب سنويا	عدد المعلمين الكلي	مقدارما يحصل عليها المعلم شهريا	مقدار ما يحصل عليه المعلم سنويا	الضريبة المفترضة ٢٠%
٥٠٠	٤٠٠	٤٠٠٠	٥	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠

تحليل الجدول رقم (٦) كالتالي:

باعتبارأن عدد الطلاب في في الثانوية العامة بنين وبنات علمي وأدبي بمدرسـة الثانوية المشتركة ببلفيا بمحافظة بني سويف (٥٠٠) طالب للعام الجامعي ٢٠١٥.

بواقع كلفةالطالب (٥٠جنيه) في الحصة الواحدة للمادة حيث أن الطالب يحتـاج إلى دروس خصوصية في(٢مواد) بواقع حصة في الأسبوع لكل مادة. أي بمعنى (٤ حصص للمادة الواحدة في الشهر).

كلفة الطالب (للمادة الواحدة) × الشهر=٥٠×٤=٢٠٠جنيه شهريا

كلفة الطالب × الشهر (لمادتي اللغة العربية والأنجليزية) =٢٠٠×٢=٤٠٠جنيـه شهريا.

كلفة الطالب ×السنة(لمادتي اللغة العربية والأنجليزية) = ٤٠٠×١٠= ٤٠٠٠جنيه سنويا

مقدار ما يتحصل عليه معلم اللغة العربية ×الشهر=(٥٠٠عدد الطلاب الكلي)×(٢٠٠ جنيه مقدار ما يدفعه الطالب في الشهر للمادة الواحدة) =١٠٠٠٠٠ ألف جنيه شهريا.

مقدار ما يتحصل عليه (معلم اللغة العربية في السنة =١٠٠٠٠٠ ×١٠ = ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سنويا للفرد.

نصيب معلم اللغة العربية في المدرسة = ١٠٠٠٠٠٠ ÷ ٢ = ٥٠٠٠٠٠

الضريبة المفترضه= ٥٠٠٠٠٠×٢٠÷١٠٠=١٠٠٠٠٠

إجمالي الضريبة المفترضه على مغلمي اللغة العربية بالمدرسة= ١٠٠٠٠٠ج

مقدار ما يتحصل عليه معلم اللغة الانجليزية ×الشهر=(٥٠٠عدد الطلاب الكلي)×(٢٠٠ جنيه مقدار ما يدفعه الطالب في الشهر للمادة الواحدة) = ١٠٠٠٠٠ ألف جنيه شهريا.

مقدار ما يتحصل عليه (معلم اللغة الانجليزية في السنة =١٠٠٠٠٠ ×١٠ = ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سنويا للفرد

نصيب معلم اللغة الإنجليزية =١٠٠٠٠٠٠ ÷ ٣ = ٣٣٣٣٣٣,٣٣٣٣

الضريبة المفترضه = ٣٣٣٣٣٣,٣٣٣٣ × ٢٠ ÷ ١٠٠=٦٦٦٦٦,٦٦٦٦٧

الضريبة المفترضه ٦٦٦٦٦,٦٦٦٦٧ ×٣= ٢٠٠٠٠٠ج

جدول رقم (٧)

خاص بمعلمي الأقسام العلمية

عدد الطلاب الكلي	مقدار ما يدفعه الطالب شهريا (٥) مواد	مقدارما يدفعه الطالب سنويا	عدد المعلمين الكلي	مقدارما يحصل عليها المعلم شهريا	مقدار ما يحصل عليه المعلم سنويا	الضريبة المفترضة ٢٠%
٢٤٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠	في المواد الخمسة ٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠

تحليل الجدول رقم (٧) كالتالي:

باعتبار أن عدد الطلاب في في الثانوية العامة بنين وبنات علمي (بمدرسة الثانوية المشتركة ببلفيا بمحافظة بني سويف (٢٤٠) طالب للعام الجامعي ٢٠١٥.

بواقع كلفةالطالب (٥٠جنيه) في الحصة الواحدة للمادة حيث أن الطالب يحتاج إلى دروس خصوصية في(٥مواد) بواقع حصة في الأسبوع لكل مادة. أي بمعنى(٤حصص للمادة الواحدة في الشهر).

كلفة الطالب (للمادة الواحدة)× الشهر=٥٠×٤=٢٠٠جنيه شهريا

كلفة الطالب × الشهر(لجميع المواد)=٢٠٠×٥=١٠٠٠جنيه شهريا.

كلفة الطالب ×السنة(لجميع المواد)=١٠٠٠×١٠=١٠٠٠٠جنيه سنويا

مقدار ما يتحصل عليه معلمي الأقسام العلمية ×الشهر=(٢٤٠عدد الطلاب الكلي)×(١٠٠٠ جنيه مقدار ما يدفعه الطالب في الشهر للمواد الخمسة) =٢٤٠٠٠٠

مقدار ما يتحصل عليه (معلمي الأقسام العلمية في السنة = ٢٤٠٠٠٠×١٠ = ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً.

نصيب معلمي الأقسام العلمية في المدرسة=٢٤٠٠٠٠٠÷١٠=٢٤٠٠٠٠ج

الضريبة المفترضه٢٤٠٠٠٠ ×٢٠÷١٠٠=٤٨٠٠٠ج

الضريبة المفترضه على إجمالي المعلمين ٤٨٠٠٠×١٠= ٤٨٠٠٠٠ج

جدول رقم (٨)

خاص بمعلمي الأقسام الأدبية

عدد الطلاب الكلي	مقدار ما يدفعه الطالب شهريا (٥) مواد	مقدارما يدفعه الطالب سنويا	عدد المعلمين الكلي	مقدارما يحصل عليها المعلم شهريا	مقدار ما يحصل عليه المعلم سنويا	الضريبة المفترضة ٢٠%
٢٦٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠	٦	في المواد الخمسة ٢٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠

تحليل الجدول رقم (٨) كالتالي:

باعتبارأن عدد الطلاب في في الثانوية العامة بنين وبنات أدبي بمدرسة الثانوية المشتركة ببلفيا بمحافظة بني سويف (٢٦٠) طالب للعام الجامعي ٢٠١٥.

بواقع كلفةالطالب(٥٠جنيه) في الحصة الواحدة للمادة حيث أن الطالب يحتاج إلى دروس خصوصية في(٥مواد) بواقع حصة في الأسبوع لكل مادة.أي بمعنى(٤حصص للمادة الواحدة في الشهر).

كلفة الطالب (للمادة الواحدة)× الشهر=٥٠×٤=٢٠٠جنيه شهريا.

كلفة الطالب × الشهر(لجميع المواد)=٢٠٠×٥=١٠٠٠جنيه شهريا.

كلفة الطالب ×السنة(لجميع المواد)=١٠٠٠×١٠=١٠٠٠٠جنيه سنويا

مقدار ما يتحصل عليه معلمي الأقسام الأدبية ×الشهر=(٢٦٠عدد الطلاب الكلي)×(١٠٠٠ جنيه مقدار ما يدفعه الطالب في الشهر للمواد الخمسة) =٢٦٠٠٠٠

مقدار ما يتحصل عليه (معلمي الأقسام الأدبية في السنة = ٢٦٠٠٠٠ × ١٠ = ٢٦٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً.

نصيب معلمي الأقسام الأدبية في المدرسة =٢٦٠٠٠٠٠ ÷ ٦ = ٤٣٣٣٣٣,٣٣٣٣

الضريبة المفترضه ٤٣٣٣٣٣,٣٣٣٣×٢٠÷١٠٠=٨٦٦٦٦,٦٦٦٧ج

الضريبة المفترضه على إجمالي المعلمين ٨٦٦٦٦,٦٦٦٧ج ×٦= ٥٢٠٠٠٠

جدول إجمالي رقم (٩)

يوضح المواد وعدد المدرسين والمبالغ المقدرة لكل مادة وقدر الضريبة المفترضة

المادة	الشعبة	عدد المدرسين	عدد الطلاب	متوسط الطالب الواحد	الدخل السنوي	الضريبة المفترضة
لغة عربية	عام	٢	٥٠٠	٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
لغة إنجليزية	عام	٣	٥٠٠	٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الأقسام العلمية	علمي– رياضة	١٠	٢٤٠	١٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
الأقسام الأدبية	أدبي	٦	٢٦٠	١٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠
إجمالي الضريبة	ـــــ	٢١	ـــــــ	١٤٠٠ لكل طالب شهرياً	٧٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠

جملة القول الضريبة المفترضة على مُعلمي مدرسة بلفيا الثانوية المشتركة ١٤٠٠٠٠٠(مليون واربعمائة ألف جنيه سنوياً).

رؤية الباحث

بعد هذا العرض والتصور المُبسط

(وإنطلاقاً من القاعدة المعروفة أن الحكم على الشئ فرع عن تصوره)

أضع التصور التالي:

عدد المعلمين على مستوى الجمهورية ١٤٠٠٠٠٠ (مليون واربعمائة ألف معلم)	عدد المعلمين بالثانوية العامة ٥٩٨٨٠ معلم	عدد الطلاب بالتعليم العام على مستوى الجمهوري ١٨٥٥٥٢٣٢	عدد الطلاب بالثانوية العامة ٥٣١٨٠٠	كلفة الطالب بالثانوية العامة السنوية ١٤٠٠٠ج +١٠٠٠ج مصاريف أخرى	الدخل السنوي للمعلمين بالثانوية العامة من الدروس الخصوصية دون الراتب ٧٩٧٧٠٠٠٠٠ مليون جنيه	الضريبة المفترضة ١٥٩٥٤٠٠٠٠ مليون جنيه

بنظرة بسيطة لجملة الضرائب المستحقة في حالة تقنين هذا العمل الغير مشروع (الدروس الخصوصية) لطلبة الثانوية العامة فقط دون النظر لبقية السنوات الدراسية الأخرى:

الضريبة المفترضة
١٥٩٥٤٠٠٠٠٠مليون ج (مليارو خمسمائة وخمسة وتسعون واربعمائة ألف جنيه سنوياَ)
وعلى افتراض أن مرحلة التعليم الأساسي (الأبتدائية والأعدادية) سيكون جملة المُتحصل الضعف

ومن هنا يتبادر للذهن سؤال مؤاداه " أين تقع المصلحة العامة للدولة هل في بقاء الوضع على ماهو عليه أي بقاء الدروس الخصوصية رغم أثارها المُجتمعية

الخطيرة؟ طالما أن الدولة تأخذ حقها الضريبي !!! أم لابد من مكافحة هذه الأفة التي ابتلي بها المجتمع المصري بكل الوسائل

من القواعد الفقهية قاعدة " الضرر يُزال " ودرء المفاسد مُقدم على جلب المصالح" وبأعمال هاتين القاعدتين على حالة الدروس الخصوصية نضع الأسئلة التالية:

من المضرور الأول من بقاء الدروس الخصوصية:أجيب المجتمع ثم الأسرة وضرر المجتمع تمثل في تراجع منظومة القيم المجتمعية حيث ذوبان العلاقة بين المُعلم الذي يمد يده والتلميذ،فضلاً عن انتهاء دور المدرسة التربوي حيث أصبحت مجرد جدران فقط لاتجد من يرتادها وبالتالي افتقد الطلاب كثير من القيم منها الولاء والمواطنة واحترام وقبول الأخر وتفشي روح الأنانية وحب الذات.....ألخ وبالطبع المضرور الأخر هو المعلم الذي افتقد الدخل المالي الكبير: إذا كيف يُزال الضرر: مع الوضع في الاعتبار أنه إذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة تُقدم المصلحة العامة وهذا هو المُقرر عقلاً ونقلاً.

أري وبيقين حازم أن مكافحة الدروس الخصوصية واجب وطني حتى يعود للمدرسة دورها وللمعلم هيبته وللتلميذ وظيفته لذلك:

المقترحات والتوصيات

السؤال المقترح هو " ما هي مقترحاتك للتخلص من ظاهرة الدروس الخصوصية؟ " ففي ضوء السؤال المطروح، وفي ضوء نتائج البحث يضع الباحث المقترحات والتوصيات التي قد تسهم في الحد أو التخفيف من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بمدارس التعليم الثانوي العام في محافظتي القاهرة وبني سويف كما هو محدد في عينة البحث.

وذلك على النحو التالي:

١- العمل على توعية الطلبة وأولياء الأمور من خطورة تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية وما لها من آثار عكسية، وذلك من خلال:

- عقد ندوات لأولياء الأمور والطلبة.
- إصدار نشرات تربوية تبين مدى خطورة تفشي هذه الظاهرة.
- غرس الثقة بالنفس والاعتماد على الذات لدى طلبة المرحلة الثانوية، وذلك نظراً لعظم أهمية ذلك في علاج الكثير من المشاكل السلوكية من بينها ظاهرة الدروس الخصوصية.
- استثمار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في معالجة هذه الظاهرة.

٢- أن تعد وزارة التربية والتعليم معلمين متخصصين ومؤهلين أكاديمياً وتربوياً وبخاصة في المواد التي ظهر من خلال نتائج الدراسة أنها تحتل مراتب عالية بالنسبة لتلقي الطلاب دروساً خصوصية فيها وهي الرياضيات واللغة الإنجليزية واللغة العربية.

٣- أن تعمل الوزارة على تطوير نظام الحوافز المالية للمعلمين خاصة الأكفاء لتشجعهم على إعطاء دروس تقوية إضافية تحت إشراف إدارة المدرسة لما لها من دور فاعل في اعتماد الطلبة على أنفسهم وتعزيز أدوارهم الصفية.

حتى يتم تحسين الوضع المادي للمعلم بعيدا عن هذا العمل غير المشروع ينبغي:

١- توفير مصادر التمويل: يتم تقسيم المدارس لشرائح حسب الموقع والأعداد، حيث يتم عمل حصر إحصائي لعدد المدارس في مصر الحكومية والخاصة وبتطبيق رسوم موحدة لجميع المدارس على حسب تكلفة الطالب طبقا لمعايير جودة يقوم بوضعها جهاز جديد وهو جهاز تطوير التعليم بحيث يضم نخبة خبراء التعليم في مصر ولا مانع من الاستعانة بخبراء من الدول المتقدمة في هذا المجال لفترة محددة.

٢- العمل على دفع المعاناة عن المعلم وزيادة راتبه بما يتناسب ورسالته المقدسة وعدم إرهاقه عن طريق تخفيض عدد الحصص التي يقوم بتدريسها حتى يتمكن من متابعة أمور الطلبة ومشاكلهم.

٣- أن تعمل وزارة التربية والتعليم على توفير أبنية دراسية كافية حتى تتمكن جميع المدارس بالعمل بنظام الفترة الواحدة واليوم الدراسي الكامل لما له من أهمية كبيرة تعود على الطلبة والعملية التعليمية بأسرها.

٤- أن تعمل وزارة التربية والتعليم على التخفيف من كثافة الفصول الدراسية وذلك بتقليل أعداد الطلبة داخل الفصول حتى يتمكن المعلم من مشاركة جميع الطلبة في الأنشطة التعليمية.

٥ أن تعمل وزارة التعليم على إعادة النظر في نظام الامتحانات العامة والذي يتم التركيز فيها على جوانب المعرفة النظرية فقط دون الاهتمام بما لدى الطلبة من كفاءات ومهارات علمية يمكن توظيفها في المجتمع أو في الحياة الجامعية.

وهنا اقترح مايلي:

١- أن يُفرض مبلغ ٥٠٠٠ ألف جنيه سنوياً على كل ولي أمر بدلاًمن ١٥٠٠٠ألف جنيه كمتوسط دروس خصوصية.

٢- يتم تحصيل ٢٦٥٩٠٠٠٠٠٠ مليون ج سنوياً من أولياء الأمور لتجويد العملية التعليمية ومكافحة الدروس الخصوصية. بدلاً من تكبدهم ٧٩٧٧٠٠٠٠٠٠مليون ج سنوياً.

٣- تقتطع بعض المخصصات المالية المقررة لبعض الوزارات وتوجه مباشرة للتعليم العام باعتباره أمن قومي

٤- أن تُفرض ضريبة على كل عقار وتوجه لقطاع التعليم العام حيث أن بناء الأنسان أهم كبناء العقار.

٥- يتم فرض ضريبة مالية على رجال الأعمال لمواجهة هذه الحالة العامة الطارئة (مبدأ التوظيف في الفكر المالي الإسلامي).

٦- يتم استخدام المبالغ المالية المُجمعة كحافز على النحو التالي:

كيفية منح النسبة التحفيزية للمدرس:

١- على سبيل المثال المدرس يقوم بالعمل في ٣ فصول كثافة كل فصل ٥٠ طالب بعدد إجمالي ١٥٠ طالب.

٢- عدد الطلاب الحاصلين على ٩٥% وأكثر داخل فصول المدرس يكون مقابل كل طالب ولنفرض شهر حافز من إجمالي راتبه الأساسي الشهري.

٣- عدد الطلاب الحاصلين على مجموع اقل من ٩٥ % الى٨٥ % يكون الحافز نص شهر من إجمالي الراتب الأساسي

٤- عدد الطلاب الحاصلين على اقل من ٨٥ % إلى ٦٥% يكون المقابل ربع شهر من راتبه الأساسي.

٥- إما اقل من ٦٥% بدون أي مقابل.

مثال: فرضاً المدرس راتبه الأساسي ١٠٠٠ جنيه إعمالاً للقانون ١٨لسنة ٢٠١٥ وحصل ٤٠ طالب من إجمالي فصوله على مجموع اكبر من ٩٥% سيأخذ في نهاية السنة:

٤٠×١٠٠٠=٤٠٠٠٠ ألف جنيه.

وحصل عدد ٦٠ على اقل من ٩٥% وحتى ٨٥% يكون المقابل هو: نصف الأساسي يعنى ٥٠٠ جنيه في ٦٠ طالب ٣٠٠٠٠ جنيه.

وحصل ٣٠ طالب على اقل من ٨٥% وحتى ٦٥ يعنى ربع الأساسي في عدد الطلاب يكون الإجمالي ٣٠×٢٥٠=٧٥٠٠ج

إجمالي الحافز السنوي للمدرس هو: ٤٠٠٠٠+ ٣٠٠٠٠+ ٧٥٠٠ = ٧٧٥٠٠ج

بمعنى أن متوسط دخل المدرس يكون تقريباً ٦٤٥٨,٣٣٣٣٣ مع راتبه الشهري ولنفرض ٢٠٠٠ وبهذا سيكون دخله الشهري تقريباً ٨٤٨٥,٣٣٣٣٣ جنيه قابلة للزيادة.

وبهذا سيصل الدخل السنوي لمعلم المرحلة الثانوية " ثالثة ثانوي":

١٠٠٢=١٢×٨٥٠٠ألف ج

وبهذا سيحصل إجمالي عدد المُعلمين على المستوى العام ١٠٢٠٠٠ × ٥٩٨٨٠ = ٦١٠٧٧٦٠٠٠ جنيه

كيفية تحصيل الضريبة:

إجمالي المبالغ المُحصلة يُخصم منها ٢٠%

٦١٠٧٧٦٠٠٠ مليون جنيه × ٢٠% = ١٢٢١٥٥٢٠٠٠ مليون ج

وبهذه المقدماتُ ننتهي لنتيجة مؤداها أن الدروس الخصوصية كنموذج للاقتصاد الغير رسمي يُمكن مواجهتها إذا ما توافرت الرغبة والإرادة لدى مُصدر القرار، وأنه لا يُمكن تقنين عمل غير مشروع مهما كانت الحجج والمُعوقات.

الخاتمة

لعل الواقع العلمي السائد في مصر لشاهد عيان علي أن هناك العديد والعديد من الأنشطة المختلفة التي تنمو وتنشأ وهي بمعزلٍ عن الاقتصاد المصري الرسمي والتي لا تقفُ عند حد الصناعات التقليدية أو الحرفية أو عند حد نشاط بعينة فقط بل أنها تتسع لتشمل كافة الأنشطة الأخرى التي تُدر دخولاً طائلة وعوائد هائلة لأصحابها بعيداً عن أعين الدولة، وتلك الأنشطة أكثر من أن تعد أو تُحصي في نطاق هذا البحث.

إلا أننا نشير – ومن وجهة نظرنا إلى أن هناك بعض من هذه الأنشطة الغير مسجلة ضريبياً أو تلك المسجلة ضريبياً علي الورق لكنها تتحايل علي القانون بشتى الوسائل والطرق للتهرب من أداء دين الضريبة لهي جديرة بتصليط الأضواء عليها وتوجيه الأنظار إليها مع سرعة تطبيق التوصيات والحلول المقترحة بشأن دمجها في الاقتصاد الرسمي للبلاد ومن بين أهم تلك الأنشطة نذكر منها علي سبيل المثال:

نشاط التسويق الشبكي والبيع المباشر والتسويق الهرمي: وهو عبارة عن بيع بالعمولة لسلع ومنتجات الشركة الأم المنتجة لتلك السلع والمنتجات التابعة لها وفي الغالب يكون المركز الرئيسي للشركة الأم المنتجة بالخارج ولكي تحقق أكبر عائد من الربح لها فإنها تتبني فكرة أن يكون لها وكلاء بالعمولة لها في مختلف دول العالم مقابل أن يكون للوكيل بالعمولة جزء من أرباح هذه الشركة الأم، ويُقدر هذا الجزء من الربح للوكيل بالعمولة بنسبة مبيعاته لسلع ومنتجات الشركة الأم فكلما نجح في تسويق منتجات الشركة الأم كلما زادت أرباحه وإيراداته نتيجة البيع بالعمولة، وقد انتشر هذا النوع من البيوع في الآونة الأخيرة بين الملايين من أفراد المجتمع المصري وتجاوزت دخول البعض منهم مئات ألآلاف من الجنيهات شهرياُ.

ومن أسباب شيوع هذا النظام من أنظمة البيع بالعمولة أنه لا يحتاج إلى رأس مال أو يحتاج إلى رأس مال قليل جداً مقارنة بالأنشطة الأخرى ، كما أنه لا يحتاج إلى جهد ووقت كبير ممن يمارسه وأنه سهل التسويق حيث يتم البيع فيه عبر شبكات الإنترنت أو عن طريق العلاقات الشخصية القوية للوكيل بالعمولة وما يتمتع به الأخير من ثقة وأمانة بين أوساط المجتمع كما يتميز هذا النظام من البيوع بأنه سهل الممارسة و سريع الأرباح ويحقق دخولاً فائقة لأصحابه.

هذا ويري الكثير من أبناء المجتمع في هذه الأنشطة الغير تقليدية أنها المجال الخصب في تحقيق الدخول السريعة والمرتفعة بعيداً عن رقابة السلطات الضريبية في الدولة عليها.

أنشطة المهن الغير تجارية وهي كثيرة ومتعددة ونخص بالذكر فيها نشاط الطب والهندسة والأعمال الفنية والسينمائية المختلفة والتصوير والأنشطة الرياضية، ونشاط السمسرة والوكلاء بالعمولة في الأنشطة التقليدية.

أنشطة اتحادات الملاك والمضاربة في العقارات، ونشاط التصرفات العقارية للمباني الواقعة داخل كردون المدن أو أطرافها ، وتأجير الوحدات المفروشة ونشاط الإيجار المحدد المدة للعقارات المبنية.

نشاط تقسيم الأراضي الزراعية بالريف المصري والتي آلت إلى داخل كردون المباني.

المنشئات التعليمية الخاصة ابتداءً من المدارس الخاصة وانتهاءً بالمعاهد والجامعات الخاصة... الخ.

أنشطة الدعاية والإعلان التي تتم في وسائل الإعلام لصالح السلع والمنتجات المختلفة.

فكُل هذه الأنشطة وغيرها من أنشطة الاقتصاد الموازي الغير رسمي وفي ظل تقنين الدولة لها، وسد الثغرات لما يعتري بعضها، وفي ضوء سرعة تطبيق التوصيات والحلول المقترحة من جانبا لدمجها في الاقتصاد الرسمي. فعندئذ يطيب لنا الحديث ويحق لنا القول عن أن هناك ثمة تغيرات جذرية وإصلاحات حقيقية طرأت علي الاقتصاد المصري لتأُخذ به من دائرة العجز الدائم إلى دائرة النمو الهائل، وليتحول معها من دائرة الضعف والوهن إلى دائرة القوة والمنافسة ولا غرابة في ذلك إذ أنه سوف يترتب علي ضم الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد المصري الرسمي وبحسب الدراسات الحديثة التي عكفت علي البحث في هذه الظاهرة – تحصيل أكثر من ٣٠٠ مليار جنيه مصري سنويا أو يزيد مما يصبح من الممكن معه الاستغناء عن الاقتراض من الخارج، هذا فضلاً عن القدرة علي تحويل النقص في الموازنة العامة للبلاد من عجز شديد إلى فائض كبير بها ومن هنا ينعم الجميع – وبلا استثناء – بمبادئ الديمقراطية الحديثة من عيش وحرية وكرامة إنسانية وعدالة اجتماعية لتتحقق بذلك التنميةُ المستدامة في شتي المجالات ومختلف القطاعات بالبلاد.

التوصيات والحلول المقترحة لإدماج الاقتصاد الغير رسمي في الاقتصاد الرسمي

إذا كان الاقتصاد غير الرسمي يسهم بشكل كبير وبخاصةً في الدول النامية ومن بينها مصر في حل أزمة البطالة وذلك لعدم قدرة الاقتصاد الوطني علي استيعاب كافة الفئات ومختلف الأعمار حيث أنه في مصر علي سبيل المثال وطبقا للدراسات الحديثة في هذا المجال أن الاقتصاد غير الرسمي يوظف نحو ٧٣% من الداخلين الجدد إلى سوق العمل المصري،إلا أنه في المقابل وطبقاً للدراسات الحديثة والتي كشفت عن أرقام مهمولة لحجم ذلك الاقتصاد الغير رسمي سيما في السنوات الأربع

الماضية والتالية علي ثورة الخامس والعشرين من يناير لعام ٢٠٠١١ ليصل بحسب التقديرات إلى ٢,٢ تريليون جنيه مصري وتسبب في ضياع ٣٣٠ مليار جنيه مصري قيمة الضرائب المهدرة سنويا علي خزينة الدولة في الوقت الذي تسعي إليه الدولة إلى أن المستهدف من الحصيلة الضريبية خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦ هو إجمالي مبلغ وقدره ٤٢٢,٣ مليار جنيه مصري ،حيث تعاني الحكومة المصرية من عجز في الموازنة الحالية عام ٢٠١٥ / ٢٠١٥ هو إجمالي مبلغ وقدرة ٢٥١ مليار جنيه

وإذا كان القطاع الموازي الغير الرسمي يتمتع بكافة خدمات البنية التحتية الموجودة بالدولة دون أن يتحمل بسداد أية التزامات تجاه الدولة في الوقت الذي تسعي فيه هذه الأخيرة إلى إيجاد موارد جديدة للبلاد لسد ما تعاني منه من عجز في موازناتها العامة نتيجةً للالتزامات اليومية والمتشعبة المفروضة علي عاتقها تجاه جميع الأفراد ومختلف الكيانات فإن الحل الناجز والأمثل في هذا الصدد لعلاج ما يعتري الموازنة العامة من نقص حاد وعجز شديد إنما يكمُن في قيام الدولة بما لها من سلطة وسيادة –طبقاً للقانون – في ضخ دماء جديدة للاقتصاد الرسمي وذلك من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي بها إلى الاقتصاد الوطني للبلاد.

بيد أنضم هذا القطاع الخفي إلى الاقتصاد الوطني للبلاد ليس بالأمر اليسير حيث أنه ينشأ وينمو بعيداً عن الرقابة الحكومية بهدف التهرب من الضريبة وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لهذه الأنشطة الاقتصادية والتي لا تستطيع الدولة إحصائها ولا قياسها والتي تحيا وتنتشر داخل الأخيرة وتتسمُ، دائماً بالخفاء واللاعلانية.

وإذا كانت الدولة تسعي إلى زيادة المستهدف من الحصيلة الضريبية باعتبار الأخيرة أهم وأكبر موارد البلاد العامة بدلا من ٢٧٠ مليار جنيه في العام الماضي ليكون في العام الحالي ٢٠١٥–٢٠١٦ إجمالي مبلغ قدرة ٤٢٢,٣ مليار جنيه لسد

عجز الموازنة العامة والمقدر في العام الحالي باجمالي مبلغ ٢٥١ مليار جنيه، في الوقت الذي يستوعب فيه الاقتصاد غير الرسمي المصري نحو ٧٣ % من الداخلين إلى سوق العمل المصري، حيث تشير الدراسات التي أجريت مؤخراً والسابق الإشارة إليها عند الحديث عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر إلى أن أعداد العمالة بالقطاع غير الرسمي تصل إلى ١٠ مليون عامل يعملون بـ ١٨ مليون منشأة غير مسجلة ضريبياً وأن من بين هذه المنشئات حوالي عدد ٤٠ ألف مصنع غير مرخص، وأن هذا الاقتصاد الخفي يمثل ما يوازي ٦٥% إلى ٧٠% من حجم الاقتصاد الرسمي المصري.

فإننا وأمام كل هذه الأرقام المهملة والنسب الضخمة لحجم الاقتصاد الخفي والبعيد عن أعيُن السلطات الضريبية بالدولة نقوم بعرض أهم التوصيات والحلول المقترحة لدمج الاقتصاد غير الرسمي إلى ساحة الاقتصاد الرسمي و تتمثل في العديد من النقاط، والتي نري أن أهمها ما يلي:

١-وجوب تدخل المشرع المصري لإجراء تعديلات تشريعية علي نصوص العقوبات الواردة بالقانون الضريبي الحالي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتي جاءت في المواد من ١٣١ إلى ١٣٨ منه بحيث تكون هذه التعديلات الضريبية حازمة وحاسمة وفورية وجازمة، ومحلاً للتطبيق الحقيقي والعملي علي أرض الواقع.

وذلك لعدة أسباب منها أن المواد السابقة الذكر والتي تناولت كافة أشكال العقوبات الجنائية علي الجرائم الضريبية لا تتناسب علي الإطلاق مع خطورة هذه الجرائم المرتكبة في حق المجتمع ككل، فمثلا إذا كانت جريمة السرقة تعني الاستيلاء علي مال منقول مملوك للغير بنية تملكه وهذه الجريمة تُصنف في القانون الجنائي المصري ضمن جرائم الاعتداء علي الأشخاص أي أن موضوع هذه الجريمة هو اعتداءا علي حق شخصي وإذا كانت العقوبة في هذه الجريمة تصلُ

أحياناً إلى الإعدام أو السجن المؤبد إذا ما اقتربت هذه الجريمة بظرف من الظروف المشددة للعقاب.

فإن التساؤل الذي طرح نفسه هنا لماذا لم يكن العقاب في القانون الضريبي المصري الحالي رادعاً في جرائم التهرب الضريبي والتي تُشكل في الأصل اعتداءاً صارخاً ليس فقط علي حق فرد بعينه بل علي حقوق المجتمع ككل ،وذلك من خلال إهدار أموالاً طائلة علي الإيرادات العامة لخزانة الدولة،إذ أنه بسبب تلك الجرائم تعاني الأخيرة من عجز شديد بموازنتها العامة وهنا يخرج البعض علي الحكومات موجهاً إليها العديد من الاتهامات الجزافية ! بأنها عاجزة عن تلبية كافة احتياجات ومختلف متطلبات الجماهير.

والدليل علي عدم كفاية هذه النصوص السابقة الذكر والواردة بالقانون الضريبي الحالي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نذكر منها علي سبيل المثال الأتي: –

أ– نص المادة ١٣٣ من ذلك القانون المشار إليه رقم ٩١ لسنة٢٠٠٥ والتي تنص علي أنه يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة تعادل مثل الضريبة التي لم يتم أداؤها بموجب هذا القانون أو بإحدى هاتين العقوبتين كل ممول تهرب من أداء الضريبة باستعمال إحدى الطرق الآتية والتي منها:

- إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة.

ب– نص المادة ١٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتي تنص علي أنه يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة ألاف جنيه وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات كل من يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو حرفياً أو مهنياً أو نشاطاً غيرُ تجارياً إذا لم يقدم إلى المصلحة إخطاراً بذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ بدء مزاولة النشاط.

ومن هنا نلاحظ الفارق الكبير في النصوص العقابية الواردة بالقانون الجنائي المصري والمتعلقة ببعض الجرائم التي تشكل اعتداءاً علي حق شخصي والكفاية حال تطبيقها علي أرض الواقع في تحقيق الدرع العام لكل من تسول له نفسه في إتيان مثل هذه الجرائم،وبين تلك النصوص العقابية الواردة بقانون الضريبة المصري علي الدخل الحالي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمتعلقة بجرائم التهرب الضريبي والتي لا تمثلُ اعتداءاً علي حق شخصي وإنما تشكلُ اعتداءاً علي حق المجتمع ككل والتي يعتريها العوار والقصور ولا ترقي إلى مستوي تحقيق الدرع العام لمرتكبي مثل هذه الجرائم الخطيرة.

وعلي النقيض نجد خلاف ذلك في الدول ذات الاقتصاديات الكبرى ففي ألمانيا مثلاً تفوق فيها العقوبة في جرائم التهرب الضريبي علي عقوبة القتل العمد فهذا من ناحية، ومن ناحية أخري فإن النصوص العقابية الواردة بالقانون الضريبي المصري الحالي قلما يتم تطبيقها من الناحية العملية علي جرائم التهرب الضريبي وذلك لكون أن المشرع الضريبي اشتراط عدم جواز رفع الدعوي الجنائية في تلك الجرائم إلا بناءاً علي طلب كتابي من الوزير أو من يفوضه في ذلك –كرئيس مصلحة الضرائب المصرية – مما يعتذر معه علي الإرادات الضريبية المختصة تحريك العديد من الدعاوي الجنائية أمام كم هائل من الجرائم الضريبية لوجود ذلك الشرط.

وإضافةً إلى ما تقدم وبصفةٍ عامة فإن التشريعات الضريبية في العديد من البلدان تحتاجُ إلى إعادة النظر فيها لسد ما بها من ثغرات وإضافة ما يطرأ من مستجدات لتكون أكثر مواكبةً لمقتضيات العصر ومتطلبات المستقبل.

كما نري أنه ينبغي علي الدول التي تعاني من انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي وبخاصة في الدول النامية أن تقوم بتقديم حزمة من الحوافز التشجيعية أمام القطاعين الرسمي والغير رسمي، وذلك للقضاء علي مشكلة خروج العاملين بالقطاع الرسمي

للعمل بالقطاع الغير رسمي ولتشجيع العاملين بالقطاع غير الرسمي علي الانخراط في القطاع الرسمي والتي نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر:

أ) زيادة حد الشريحة التي لا تخضع للضريبة بما يتناسبُ مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.

ب) تخفيض سعر الضريبة علي المنشات الفردية الصغيرة بالبلاد بحيث تكون ضريبة قطعية بنسبة ١٠% من صافي الربح السنوي وأياً كان نوع النشاط محل المحاسبة تحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية وبشرط ألا يتجاوز إجمالي الإيرادات السنوية من النشاط عن مليون جنيه، والسببُ في ذلك هو كون أن هذه المنشات الفردية الصغيرة إنما تشكلُ – وبخاصة في الدول النامية – القطاع الأكبر من اقتصاديات مختلف دول العالم.

ت) ينبغي علي الدول التي تعاني من انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الموازي أن تنص في تشريعاتها الوطنية علي أحقية كل ممول له نشاط مسجل ضريبياً وأياً كان نوع ذلك النشاط في تأمين صحي شامل ومتكامل، والحق في الحصول علي معاش نتيجة للعجز الكلي عن العمل أو نتيجة للوفاة مع وضع الضوابط والمعايير التي تحدد ذلك.....إلخ، إذ أنه بتغيير الظروف وتحسين الأوضاع يتهيأ الجميع للمساهمة طواعيةً في تحمل أعباء الدولة.

وفي ضوء ما تقدم فإننا ننتهي في هذه النقطة الأولي من التوصيات والحلول المقترحة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي إلى ضرورة إعادة صياغة النصوص العقابية المتعلقة بجرائم التهرب الضريبي والواردة بالتشريعات الضريبية للدول لتكون أكثُر قوةً وأشد صرامةً لتحقيق الدرع العام في هذه الجرائم والتي تمثلُ اعتداءاً علي حق المجتمع ككل، وأن يتم تطبيق هذا العقاب الحازم الرادع

بشكل عملي وحقيقي علي أرض الواقع علي كل من يتسبب في إهدار المال العام علي خزانة الدولة.

ولإيجاد نوع من التوازن في العلاقة بين الدولة بما لها من سلطة وسيادة بمقتضي القانون في تحصيل الضريبة من الأفراد وبين أولئك الآخرين الملتزمين بموجب القوانين واللوائح بدفع الضريبة إلى الخزانة العامة للدولة، فإننا وفي المقابل ننادي بضرورة إدخال بعض الإصلاحات التشريعية علي قوانين الضرائب بتلك الدول التي تعاني من انتشار ظاهرة القطاع غير الرسمي بحيث تحمل هذه الإصلاحات الضريبية في طياتها العديد من الحوافز التشجيعية لحث المتهربين من دفع الضرائب علي الاندماج السريع والآمن في حيز الاقتصاد الرسمي للبلاد.

٢- قيام الحكومات بتسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي وتقليل الروتين، والقضاء علي البيروقراطية، والعمل علي تذليل كل العقبات، وحل جميع المشاكل التي يمكن أن تثار عند توفيق أوضاع هذا القطاع مع تطبيق سياسة الشباك الواحد.

٣- تنمية الوعي الضريبي لدي العاملين بالقطاع الغير رسمي وذلك عن طريق وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية بالبلاد سواء أكانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية، بحيث يتم تخصيص برامج إذاعية وتليفزيونية،ويتم إعداد المقالات والمنشورات بالصحف والمجالات بصفة دائمة ومتواصلة وذلك عن أهمية الضريبة ودورها في بناء المجتمعات وتحقيق رفاهية الشعوب جيلاً تلو الأخر، مع بياناًوافياً عن حقوق والتزامات كلً من الممولين والإدارات الضريبية، مع شرح وتفسير أحكام القوانين واللوائح الضريبية، هذا فضلاً عن تصحيح الأفكار والمفاهيم المغلوطة لدي الكثيرين عن سند فرض الضريبة، وتصحيح وجهه النظر السلبية من جانب الكثير إلى الضريبة علي أنها جباية تفرضها الدول علي رعاياها، والهدف النهائي من ذلك

كله هو خلق فكرة الإلتزام الطوعي بأداء الضريبة في نفوس العاملين بالقطاع الخفي الغير رسمي وتغيير نظرتهم السلبية إلى الضريبة وأنها جباية إلى نظرة إيجابية تتمثل مبدأ شريعة الضريبة، وأنها واجب وطني و إجتماعي،وإلتزام شرعي وقانوني يقوم به البعض في سبيل بقاء حياة المجموع إذ أن هذه الضرائب تنفقها الدول علي السلع والخدمات العامة بها كالتعليم والصحة والطرق والكباري... الخ ، والتي يعود نفعها علي الجميع.

٤- الارتقاء بمستوي الخدمات العامة المقدمة من الدول إلى رعاياها بحيث تكون أكثر جودة وتميزاً، و أكثرُ دقة وإتقاناً حتى يشعر المستفيدين منها بالمردود الإيجابي عليهم عند استهلاك هذه الخدمات كنتائج إيجابية لثمار الضريبة.

٥- قيام الحكومات بمساعدة الجهات المختصة في تقديم المساعدات والقروض والمزايا التمويلية لهذا القطاع وبالتالي تشجيع هذا القطاع علي الانضمام إلى القطاع الرسمي والعمل فيه بشكل شرعي، كأن يكون هناك اشتراط من جانب هذه الجهات للحصول علي قرض إئتماني مثلاً بأن يحصل هذا الكيان العشوائي علي القرض مقابل أن يتم تسجيل النشاط محل القرض ضريباً مع تنسيق الجهود بين الجهات المعينة للتأكد من صحة نشأة هذا الكيان علي أرض الواقع.

٦- دراسة إمكانية قيام الحكومات بعمل إطار تشريعي خاص بعلاج مشكلة المصانع العشوائية بالاقتصاد غير الرسمي وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة علي تلك المصانع وعلي المستهلكين لمنتجاتها، وينتهي بضم هذه المصانع إلى ساحة الاقتصاد الرسمي للبلاد.

٧- زيادة دور المحليات في الرقابة علي الباعة الجائلين والعمالة العشوائية للعمل علي دمجهم بالقطاع الرسمي وذلك بتوفير أماكن مخصصة وبأسعار مخفضة لهم بدلاً من إشغالهم للأرصفة والشوارع والميادين العامة.

٨- العمل علي تطبيق قواعد العدالة الضريبية عند محاسبة الأنشطة المختلفة ضريبياً وبدون تفرقة وبعيداً عن الوساطة والمحسوبية أو المحاباة والمجاملة متى تساوت المراكز القانونية للخاضعين للضريبة ٠

٩- مراعاة خصم كافة التكاليف والمصروفات الخاصة بالنشاط من الدخل الإجمالي لذلك النشاط والتي تكون ضرورية للحصول علي هذا الدخل، حيث أن مراعاة هذا المبدأ تقتضيه دواعي العدالة الضريبية بشرط أن تكون هذه التكاليف وتلك المصروفات حقيقية ولازمة لمباشرة النشاط ومؤيدة بمستندات.

وفي حالة تعذر توفير المستندات المؤيدة للمصروفات والتكاليف الخاصة بالنشاط من جانب الممول فإنه يجب علي المأموريات الضريبية المختصة تقدير المصروفات والتكاليف الخاصة بكل نشاط علي حدة في ضوء حالات المثل وطبقاً لما جري عليه العرف السائد في مثل هذا النشاط (حيث أنه لا يتحقق إيراد بدون تكلفة أو مصروف) بحيث تقوم مصلحة الضرائب وفي هذه الحالة الأخيرة والتي يتعذر معها علي رب العمل توفير المستندات الدالة علي المصروفات والتكاليف الخاصة بالنشاط بتحديد نسبة صافي ربح واضحة ومحددة لكل نشاط علي حدة وذلك عند محاسبة هذه الأنشطة الغير مؤيدة بمستندات أو دفاتر أو سجلات أو حسابات منتظمة علي أن تكون هذه النسبة موضوعية وعادلة وبما يتناسب مع طبيعة حجم كل نشاط علي حدة،وأن تُجبَ جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لمزاولة النشاط.

وإضافةً إلى ما تقدم يجب علي المأموريات الضريبية بصفة عامة – وباستثناء الجزاءات المتعلقة بجرائم التهرب الضريبي –أن يكون تعاملها مع الممولين متسماً بالوضوح والشفافية من ناحية، وبالمرونة والسلاسة من ناحية أخري وذلك في ضوء روح القانون، وألا تصل إلى الحد الذي تصادر فيه كل دخول مموليها،مع مراعاة تطبيق مبدأ استقلال السنوات الضريبية عند المحاسبة كل على حدة، إذ أن النشاط

كما أنه عرضه لتحقيق إيرادات أو أرباح، فهو أيضاً عرضه في سنةٍ من السنوات الضريبية أو أكثر لتحقيق خسائر.

١٠- ينبغي علي مصلحة الضرائب أن تعد أسس ومعايير واضحة ومحددة لمحاسبة كل نشاط علي حدة وذلك بما يتفق مع طبيعة حجم كل نشاط وفي ضوء مبدأ العدالة الضريبية، وذلك علي سبيل المثال في مصر ما قامت به مصلحة الضرائب بوضع قواعد وأسس المحاسبة بعض الأنشطة والتي منها علي سبيل المثال الأنشطة التي تتعامل في سلع مسعرة جبرياً كنشاط الصيادلة والمخابز البلدي وبقالات التموين ويضاف إليها أنشطة أخري والتي منها علي سبيل المثال نشاط السيارات الأجرة وسيارات النقل الخفيف حتى وزن ٥ طن حمولة.

وقد أثبتت هذه الطريقة من المحاسبة لهذه الأنشطة السابقة الذكر في الواقع العملي جدارتها وكفاءتها في ضمان تحقيق الحصيلة الضريبية علي أكمل وجه وتوفير وقت وجهد كلٍ من الممول والمأموريات الضريبية، فضلاً عن قدرتها في القضاء علي مسألة التقدير الجزافي للضريبة عند محاسبة هذه الأنشطة ضريبياً، وكذا الابتعاد عن شبح التمييز أو المحاباة عند تقدير الضريبة المفروضة علي كل نشاط من هذه الأنشطة علي حده إذ أن الضريبة تكون في تلك الأنشطة ثابتة ومحدودة ونهائية واضحة المعالم للجميع دون زيادةٍ أو نقصان.

في حين يحدث العكس تماماً في الأنشطة الأخرى التي تتقاعس فيها المصلحة عن وضع أُسس ومعايير لمحاسبتها والتي يغلب عليها عند المحاسبة من جانب المأموريات لتلك الأخيرة طابع التقدير الجزافي والذي يفتقد إلى الوضوح والثبات ويختلف من حالة إلى أخري في ذات النشاط مما يؤثر سلباً علي

تحقيق الحصيلة الضريبية، وقد ينتهي المطاف إلى إلغاء الضريبة المُقدرة علي النشاط نهائياً بواسطة لجان الطعن أو أحكام المحاكم، والذي قد تتدخل فيه أحياناً العوامل الشخصية والعلاقات الاجتماعية عند تقدير الضريبة.

١١- العمل علي حل كل المشاكل التي يمكن أن تثار بمناسبة دين الضريبة داخل المأموريات المختصة سواءً بالاتفاق أو بالتصالح مع الممول علي أدائها، وبعيداً عن أن تخرج هذه المشاكل إلى لجان الطعن المتخصصة أو إلى أروقة المحاكم، حيث أن لذلك دوره في تدعيم أوصال الثقة بين الممول والمأموريات الضريبية المختصة، فضلا عن أن له ثماره الإيجابية في إنعاش الحصيلة الضريبية حيث أنه وفي ظل ارتفاع الأسعار وزيادة حجم التضخم وانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل ارتفاع سعر الدولار فإن ما تنجح المأموريات المختصة في تحصيله من ضرائب من مموليها في عام ٢٠١٥مثلاً لهو أفضل بكثير من مما تقوم بتحصيله من ضريبة في العام القادم أو الأعوام التي تليه،وذلك لعدة أسباب كثيرة أهمها أن الواقع العملي في المجال الضريبي أثبت أنه في الغالب يتم تخفيض تقديرات المأموريات المختصة للضريبة سواء في اللجان الداخلية المتخصصة أو في لجان الطعن أو في ساحات المحاكم سيما وإذا كان تقدير المأمورية للضريبة علي النشاط جزافيا إذ لا يُضار الطعن بطعنه، وفضلاً عن ذلك فإن انخفاض قيمة الجنيه المصري سنة تلو الأخرى – في ظل زيادة حالات التضخم وارتفاع الأسعار– يهدد من القيمة الحقيقية للضريبة.

١٢- وأخيراً وليس أخراً تزويد المأموريات الضريبية المختلفة بالقوة الفنية المتخصصة والمدربة علي حصر كافة الأنشطة الغير مسجلة ضريبياً حصراً فعلياً علي أرض الواقع بحيث يكون هذا الحصر شاملاً وافياً نافياً للجهالة لكافة الأنشطة المختلفة والمنتشر تواجدها بالقطاع الغير رسمي مع وجوب وقوف الأجهزة المعينة

في الدول جنباً إلى جانب مع موظفي مصلحة الضرائب في سبيل تنفيذ القوانين واللوائح وتحصيل الإيرادات العامة للبلاد فضلا عن وجوب عناية الدول لهم في الجوانب السلوكية والفنية والنواحي الاجتماعية والثقافية والحوافز المادية والتشجيعية التي تكفل الارتقاء بسلامة الأداء وإتقان الواجب الوظيفي علي أكمل وجه، حيث أن ذلك كله يصب في النهاية في المصلحة العليا لكل دولة على حدة في تحقيق المستهدف المتوقع من الحصيلة الضريبية عاماً تلو الأخر وبالتالي سد عجز الموازنة العامة للبلاد وتحقيق الرخاء والرفاهية للجميع.

فتلك هي أهم التوصيات والحلول التي أراها أنسب التوصيات وأفضل الحلول لإدماج القطاع غير الرسمي إلى ساحة الاقتصاد الوطني للبلاد حتى يمكن معالجة العجز المُزمن في الموازنة العامة للدولة المصرية وتتحقق مبادئ العدالة الاجتماعية.

أهم المراجع

أولاً: الكتب:

- إسماعيل سراج الدين: التنمية المستدامة وثروات الشعوب ترجمة لمياء صلاح الدين الأيوبي دار المعارف القاهرة ٢٠٠٤
- العيسوي إبراهيم: التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم ومؤشراتها " الطبعة الثانية دار الشروق للنشر مصر ٢٠٠١
- المليجي إبراهيم عبدالهادي ، محمد محمود مهدلي: التخطيط للتنمية. المكتب الجامعي الحديث بدون طبعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤
- أندراوس عاطف وليم: الاقتصاد ألظلي "المفاهيم – المكونات – الأسباب " الأثر علي الموازنة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥
- بن شهرة مدني: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان ٢٠٠٩.
- حيان احمد سليمان،بحث منشور عن اقتصاد الظل،جمعية العلوم الاقتصادية السوريه ٢٠٠٩
- دوجلاس موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة ترجمة بهاء شاهين الدار الدولية للاستثمارات الثقافية الطبعة الاولي القاهرة ٢٠٠٠
- رابح راتيب بسطا، الممول والادارة الضريبية،دار النهضة العربية ٢٠٠٨
- صفوت عبدالسلام عوض الله،الاقتصاد السري،دراسة في أليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه،دار النهضة العربية،القاهرة،٢٠٠٢،ص٤.
- صلاح عباس: التنمية المستدامة في الوطن العربي مؤسسة شباب الجامعة بدون طبعة الاسكندرية ٢٠١٠

- عادل عبد المهدي،، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٨٠.
- غنيم عثمان محمد ، ماجدة ابو زنط: التنمية المستدامة: دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ٢٠٠٧
- ماهر ظاهر ،رمضان صديق، الضرائب والمعاملات الدولية، دار النهضة العربية،٢٠١٠م
- محمد سمير مصطفي: استراتيجيات التنمية المستدامة مقارنة نظرية وتطبيقة، الموسوعة العربية للتنمية المستديمة الاكاديمية العربية للعلوم ايلوس واخرون المجلد بيروت ٢٠٠٦.
- نبيه نسرين عبدالحميد: الاقتصاد العالمي الخفي: ترجمة لبني حامد عامر ، الدار للعلوم.

ثانياً: التقارير:

- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٣ التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير والتحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة مصر ٢٠٠٣.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١.

ثالثاً: أبحاث ومجلات علمية:

- آدم، محمد وآخرون: " استطلاع للرأي العام – ظاهرة الدروس الخصوصية" المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، ١٩٨٠م.
- البوهي، فاروق: " الدروس الخصوصية في التعليم الثانوي العام "، مجلة دراسات تربوية، الجزء ٧٠، ١٩٩٤م.

- التربية العربي لدول الخليج: " دراسة ظاهرة الدروس الخصوصية حجمها وأسبابها " رسالة الخليج العربي، العدد ٣١، الرياض، ١٩٨٩م
- الطنطاوي، نجي الله: " الدروس الخاصة، مشكلة اجتماعية "، صحيفة التربية، المجلد ٢٠، مايو ١٩٦٨م
- براق محمد: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ١٣-١٤ أبريل ٢٠٠٨ سكيكدة جامعة ٢٠ اوت ١٩٥٥ كلية علوم التيسير والعلوم الاقتصادية ٢٠٠٨
- بركات، محمد، وآخرون: " بحث الدروس الخصوصية " الإدارة العامة للبحوث الفنية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٦١م،
- بودلال علي: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقارنة للاقتصاد الخفي في الجزائر" اطروحة دكتوراة تحت اشراف أ. د نويوة شعيب قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ٢٠٠٧.
- حمدان، محمد زياد " الدروس الخصوصية: مفهومها وممارستها وعلاج مشاكلها "، الأردن عمان، دار التربية الحديثة، ١٩٨٦م.
- عبدالرازق منال حسين ، الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية، بحث منشور موفع وزارة المالية المصرية ٢٠١٢م
- محمد عبدالفضيل، جيهان ذياب، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي في إطار نظام متطور للحسابات القومية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٠٠،أبريل ١٩٨٥م.
- نوارة وائل: الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية مركز المشروعات للدولية لدولة الخاصة ٢٠٠٥.